وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ والآثار

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA

LARBI TEBESSI TEBESSA – UNIVERSITY

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: تاريخ معاصر

المؤتمر الأفخارستي بتونس الخلفيات و الأبعاد 1930م-1934م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د "

دفعـــة: 2018

إعداد الطلبة:

شارف ليلى

مخازنية ابتسام

إشراف الأستاذ:

بخوش الجودي

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
موهوب مبروك	أستاذ مساعد –أ–	رئيســـــــــا
بخوش الجودي	أستاذ مساعد –أ–	مشرفـــا ومقررا
حرابي عبد الرزاق	أستاذ مساعد –أ–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2017-2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والآثار

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA
LARBI TEBESSI TEBESSA – UNIVERSITY

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: تاريخ معاصر

المؤتمر الأفخارستي بتونس الخلفيات و الأبعاد 1930م–1934م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل.م.د "

دفعـــة: 2018

إعداد الطلبة:
شارف ليلى
مخازنية ابتسام

إشراف الأستاذ:
بخوش الجودي

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــــة العلميـــــة	الصفـــــــــة
موهوب مبروك	أستاذ مساعد –أ–	رئيســـــــــا
بخوش الجودي	أستاذ مساعد –أ–	مشرفـــا ومقررا
حرابي عبد الرزاق	أستاذ مساعد –أ–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ابتسام مختار بنية .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 9578667 الصادرة بتاريخ: 2010/06/08م

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في التاريخ المعاصر.

المعنونة بـ :

الموحدون الأخوة مختار نستي نبو بنين بن عبد المؤمن الخلافة (1133م - 1930م)

.....

.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : 29 أفريل 2018 /...../ 2018.

إمضاء وبصمة الطالب

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
وزارة التعليـــــم العـــــالي و البحـــث العلمـي
جامعـــة العربـــي التبســـي- تبســة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ليلى حتاوة

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 109546077 الصادرة بتاريخ: 2018.01.01

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في التاريخ المعاصر.

المعنونة بـ :

مؤتمر الأحزاب السياسية الجزائرية 1931-1936

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../...../ 2018.

إمضاء وبصمة الطالب

شكر وعرفان

لك الحمد ربي على ما أنعمت ولك الفضل والمن على ما هديت ولك وحدك الشكر على ما وفقت. والصلاة والسلام على نبيك ورسولك الكريم وآله وصحابته أجمعين.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذنا المشرف "الجودي بخوش" الذي كان له الفضل والتشجيع وتوجيهاته وبنصائحه القيمة حتى إتمام هذا العمل.

ونتقدم بالشكر الجزيل كذلك لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي.

فشكرا أساتذتي على نصائحكم وتوجيهاتكم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل الذين تكبدوا عناء تصفح هذا العمل، فلكم منا خالص الشكر والتقدير

ولكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد ليساهم لو بقدر بسيط لاتمام هذا العمل...

شكرا جميعا.

وفقنا الله واياهم.

قائمة الاختصارات	
أولا: باللغة العربية	
طبعة	ط
صفحة	ص
صفحات	ص ص
الجزء	ج
ميلادي	م
هجري	هـ
مجلد	مج
تعريب	تع
تحقيق	تح
ترجمة	تر
دون طبعة	د.ط
باللغة الفرنسية	
Op-Cit	مرجع سابق
Ibid	نفسه

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
فصل تمهيدي: الحماية الفرنسية على تونس1881م	**02**
الفصل الاول: اوضاع تونس بعد الحرب العالمية الأولى	
المبحث الاول: الاوضاع السياسية	**23**
المبحث الثاني: الاوضاع الاقتصادية	**35**
المبحث الثالث: الاوضاع الاجتماعية والثقافية	**45**
الفصل الثاني: المؤتمر الافخارستي 07-11 ماي 1930	
المبحث الاول: ظروف ودوافع انعقاد المؤتمر	**55**
المبحث الثاني: انعقاد المؤتمر	**57**
المبحث الثالث: اهداف المؤتمر	**63**
المبحث الرابع: خمسينية بسط الحماية 1931	**66**
الفصل الثالث: ردود الافعال الوطنية من المؤتمر	
المبحث الاول: موقف جامع الزيتونة من المؤتمر	**72**

المبحث الثاني: موقف الاحزاب التونسية من المؤتمر	**75**
المبحث الثالث: الاحتفالات المئوية والظهير البربري	**83**
خاتمة	**104**
قائمة الملاحق	**110**
قائمة المصادر والمراجع	**128**

مقدمة

بعد فرض الاحتلال الفرنسي نظام الحماية عام 1881م على البلاد التونسية في إطار توسعاته الاستعمارية وبسط نفوذه على منطقة شمال افريقيا انطلاقا من الجزائر، ولكي يتمكن من ترسيخ قدمه وتثبيت تفوقه العسكري، اعتمد على سياسة جديدة تمثلت في تسخير مجموعة من رجال الدين وأساتذة وكبار المثقفين الكاثوليكيين وأيضا تسخير علوم كثيرة في إطار ما يسمى بعلم الاستعمار، وذلك من أجل العمل على مر العقود لعقد اجتماعات وندوات ومقالات ومؤتمرات أيضا، ولعل أبرزها عقد المؤتمر الأفخارستي المسيحي الكاثوليكي في سنة 1930م بقرطاج في تونس الذي كان الهدف منه القضاء على الهوية الوطنية والعقيدة التونسية العربية وليس هذا فحسب وإنما تعدت إلى مس الأحوال الشخصية للبلد التونسي ومقوماته واستبدالها بشعارات أخرى من بينها العودة بالشمال الإفريقي إلى ما قبل الإسلام، بمعنى إعادة تمسيح شمال إفريقيا من منظور الشرعية، كما يقول أحد دعاتهم وهو "المطران لافيجري": "يجب إحياء الشمال الإفريقي اللاتيني القديم"، حيث أقيم المؤتمر الأفخارستي بقرطاج عاصمة المسيحية من قبل، وبالتالي لا مناص من إعادة إحياء المسيحية فيها واستحضار تاريخها فيها وأيضا بعث كنيسة إفريقيا من جديد وللتذكير بالحملة الصليبية الثامنة عام 1270م بقيادة الملك "سان لوي" التي منيت بالفشل على يد المستنصر بالله.

وانطلاقا من هذا يتمحور موضوع دراستنا حول خلفيات المؤتمر الأفخارستي بتونس المنعقد في 07-11 ماي 1930م وأبعاده التي عمدت السلطة الدينية على إظهارها كتكملة للسلطة العسكرية، إذ كان المؤتمر يوحي إلى أنه مظهر من مظاهر انتصار المسيحية في شمال إفريقيا، فسخرت فرنسا كل الإمكانيات اللازمة لإنجاحه دون الأخذ بعين الاعتبار أوضاع تونس في تلك الفترة (1930م).

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات يمكن أن نوجزها في ما يلي:

- أهمية الدراسة التاريخية:

وتكمن أهمية دراستنا للموضوع من خلال إبراز الوجه الآخر للاستعمار الفرنسي في توظيفه العامل الديني، واستحضار ماضيه المسيحي الصليبي القديم في تونس تعزيزا لتواجده في البلاد التونسية وبالتحديد في قرطاج لإضفاء الشرعية الدينية والتاريخية في تونس حسب مزاعم الفرنسيين الذين كانوا يقدمون هذا الطرح الديني التاريخي كحجة لممارساتهم الاستعمارية وحملاتهم التوسعية في شمال افريقيا. وأيضا من خلال مطالعتنا لمؤلفات خاصة بتاريخ تونس شد انتباهنا موضوع المؤتمر الأفخارستي، ومن هذا المنطلق قررنا البحث و الدراسة في هذا الموضوع بعد ان اتضح لنا بأن له أهمية كون هذا المحفل الديني يدخل في إطار الاحتفال بخمسينية الحماية على البلاد التونسية .

- المشكلة البحثية:

تعالج المذكرة إشكالية رئيسية نحاول الإجابة عنها، والتي تتمحور أساسا حول ظروف انعقاد المؤتمر الأفخارستي، بعد خمسين سنة من تواجد الاحتلال الفرنسي بتونس وإخضاعه لها حاول الاستعمار الفرنسي ربط أقطار شمال إفريقيا الثلاث عن طريق إقامة محفل ديني في تونس وبالضبط في قرطاج تتويجا واعتزازا بقوته وترسيخ قدمه في البلاد التونسية، وكذلك احتفالا بخمسينية توقيع الحماية (معاهدة باردو 12 ماي 1881م)، إذ حمل المؤتمر الأفخارستي دلالات وأبعاد عديدة وخطيرة ، وعلى هذا الأساس نتساءل عن الدوافع الحقيقية والجهات الرسمية وغير الرسمية التي كانت وراء عقد هذا المؤتمر وما خطورته على المجتمع التونسي بصفة عامة ومنطقة شمال إفريقيا بصفة خاصة؟.

الأسئلة الفرعية:

* ما هي الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي دفعت فرنسا إلى عقد هذا المحفل الديني؟ وما الغاية من إحيائها لخمسينية الحماية في تونس؟ وبعبارة أخرى ماحاجة الاحتلال الفرنسي الى إقامة هذا المؤتمر، خصوصا أن ما كان يثار من الناحية السياسية هو موضوع التجنيس، فهل ابراز البعد الديني يمكن أن يؤخذ كشرط من شروط الحصول على الجنسية الفرنسية مثلما الشأن المزعوم؟ ام انه مؤتمر ظاهره ديني انساني باطنه سياسي يهدف الى تمديد عمر الاستعمار الفرنسي عن طريق طمس مقومات الهوية العربية للشعب التونسي؟

* هل المؤتمر الافخارستي مؤتمر محلي؟ ام انه مؤتمر كاحتفالية دينية قامت بها الكنيسة الكاثوليكية في تونس تجربة قابلة للتعميم في كافة المستعمرات خصوصا في الأقطار الإسلامية؟

* ماهي الخلفيات السياسية والدينية وراء تنظيم هذا المحفل الديني؟

* فيما تمثلت انعكاساته على الجزائر و المغرب الأقصى؟

دوافع اختيار الموضوع:

ولعل الأسباب التي دفعتنا الى البحث في هذا الموضوع بالأساس تنوعت بين الدوافع الذاتية والموضوعية، حيث تمثلت **الدوافع الذاتية** في الميولات الشخصية وحب الإطلاع على تاريخ تونس بصفة عامة وعلى تاريخها المعاصر بصفة خاصة.

– نصائح وتوجيه بعض أساتذتنا للبحث في هذا الموضوع غير المدروس بالرغم من وجود بعض الدراسات لكنها غير معمقة، وبالتالي لما سنحت لنا الفرصة قررنا إدراج هذا الموضوع والخوض فيه بعد التشاور مع الأستاذ المشرف.

– العمق التاريخي للموضوع في تقديرنا كونه مسألة في غاية الأهمية غفل عنها الكثير من زملائنا الذين سبقونا في هذا المجال، وأيضا لم تتناولها أقلام الباحثين بالتفصيل في حدود إطلاعنا في دراسات متخصصة، حتى وإن وجدت فإن الكتابة عنه تكون كإشارة فقط.

* أما **الدوافع الموضوعية** فتمثلت في:

– قلة الدراسات عن هذا الموضوع التاريخي نظرا لأهميته البالغة والتعمق فيها ومعرفة أهداف السياسة الاستعمارية التي غيرت من أسلوبها من استخدام القوة والسلاح إلى استخدام الدين وذلك بغية القضاء على مقومات الهوية الإسلامية والعربية للشعب التونسي ومدى نجاحها في ذلك.

– المساهمة في تقديم تفصيل حول هذا الموضوع من خلال البحث في دوافعه وأسبابه وأبعاده الخطيرة وخلفياته، وأيضا إثراء المكتبة العلمية خاصة وأن هذا الطقس الديني (المؤتمر الأفخارستي) اكتسى طابع مسيحي كاثوليكي استفزازي أهان كرامة المواطن التونسي.

الخطة المعتمدة:

ومحاولة منا للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية التي طرحناها في بداية البحث، قسمنا عملنا بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة إلى ثلاث فصول رئيسية وفصل تمهيدي، إذ جاء الفصل التمهيدي بعنوان الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م، وتحدثنا فيه عن نظام الحماية الفرنسية وما لحقها من ظلم واستبداد وسلب للسيادة التونسية التي انتهجتها سلطات الاحتلال الفرنسي في تونس وردود الفعل منها المتمثلة في المقاومة الشعبية والمقاومة السياسية مع مطلع القرن 20، أما بالنسبة للفصل الأول المعنون بأوضاع تونس بعد الحرب العالمية الأولى، وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث، افردنا المبحث الأول منه

لدراسة الأوضاع السياسية منذ نشأة الأحزاب الوطنية ودورها في الساحة السياسية التونسية، وفي المبحث الثاني تطرقنا الى التحدث عن اقتصاد تونس بفروعه الثلاث زراعة، صناعة وتجارة، وأما المبحث الأخير فعالجنا فيه الأوضاع الاجتماعية والثقافية، وخصصنا الفصل الثاني للحديث عن المؤتمر الأفخارستي، حيث تناولنا من خلاله ظروف ودوافع الاحتلال الفرنسي لعقد هذا المحفل الديني وأبعاده الخطيرة وأهدافه، ثم فصلنا في خمسينية الحماية 1931، وتناولنا فيه غاية الاحتلال الفرنسي وأهداف سياسته من إقامة هذه الذكرى بعد مرور 50 سنة من تواجده بتونس.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصصناه الى موقف الأحزاب التونسية من مؤتمر قرطاج، بالتطرق الى موقف جامع الزيتونة والدور الكبير الذي لعبه في الوقوف في وجه المستعمر الفرنسي خاصة من إقامة مثل هذه التظاهرات وذكرنا أيضا موقف الحزب الدستوري الحر وكذلك الحزب الدستوري الجديد المنبثق في 02 مارس 1934 إثر مؤتمر قصر هلال، وبعد هذا تطرقنا لنوع من التفصيل إلى ما مثلته سنة 1930 في أقطار شمال إفريقيا الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب الأقصى)، إذ سلطنا الضوء على الذكرى المئوية المخلدة لاحتلال الجزائر (الاحتفال الجارح) وفي المغرب الأقصى درسنا قانون الظهير البربري.

وأنهينا موضوعنا بخاتمة احتوت على جملة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها، وملاحق وقائمة من المصادر والمراجع باللغة العربية والأجنبية.

المناهج المتبعة:

ومن البديهي أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج والأدوات المستعملة في البحث، وعليه فإن طبيعة موضوع دراستنا فرضت علينا استعمال **المنهج التاريخي التحليلي**

الذي يعتمد أساسا على جمع الوثائق والمعلومات التاريخية أولا ثم دراستها وتحليلها وبعدها التعليق عليها.

أما في المرحلة الثانية فاعتمدنا على **المنهج التاريخي الوصفي** كونه المنهج الأكثر ملائمة لموضوع دراستنا، لما كنا نصف ونسرد الأحداث حيث وظفناه في عرض أحداث المؤتمر الأفخارستي من ظروف انعقاده وسيره وأهدافه وأبعاده بالتسلسل الكرونولوجي الزمني وتفسير مجرياته وبرنامجه حسب الأهمية التاريخية وصولا إلى انعكاساته على شمال إفريقيا (الجزائر والمغرب الأقصى).

المصادر والمراجع:

إن المؤلفات التي عثرنا عليها من أجل إنجاز هذا الموضوع الذي تم إسناده لنا فقيرة جدا، وبعد بذل مجهوداتنا حصلنا على جملة من المصادر سواءاً باللغة العربية أو الأجنبية نذكر من أهمها:

*** المصادر:**

– جذور الحركة الوطنية التونسية لمؤلفه علي محجوبي، فهذا المصدر الصادر عن المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون والمعرّب من طرف عبد الحميد الشابي، أعطانا صورة واضحة عن تاريخ تونس بصفة عامة كما استفدنا منه أيضا فيما يتعلق بانعقاد المؤتمر الأفخارستي ومظاهره وقد وظفناه في الفصل الثاني.

– ما يجب أن تعرف عن انتصاب الحماية بتونس لمؤلفه علي محجوبي الصادر سنة 1986م، عن دار سراس بتونس والمعرّب من طرف عمر بن حنو وآخرون، وقد استفدنا منه كثيرا خاصة فيما يتعلق بنظام الحماية والسياسة الفرنسية بصفة عامة في تونس وقد وظفناه في الفصل التمهيدي.

– هذه تونس لمؤلفه الحبيب ثامر الصادر سنة 1980م، المترجم إلى اللغة العربية من طرف حمادي الساحلي عن دار الغرب الإسلامي ببيروت، واعتمدنا على هذا المصدر خاصة فيما يتعلق بأوضاع تونس بعد الحرب العالمية الأولى في كافة المجالات، وأيضا في تبلور الفكر القومي في تونس.

– تونس الشهيدة لمؤلفه عبد العزيز الثعالبي الصادر سنة 1904م، المترجم إلى اللغة العربية من طرف سمير الجندي طبع من طرف دار القدس بلبنان، الذي أفادنا في بداية طرح القضية التونسية إثر انعقاد مؤتمر الصلح بباريس سنة 1919، ودوره شخصيا، وكذلك بداية تشكل الأحزاب الوطنية بعد فرض نظام الحماية الفرنسية على تونس، والسياسة المنتهجة من سلب ونهب للسيادة التونسية.

- Habib Boubarès: Histoire de la tunisien les grands dates de la préhistoire à la révolution, Cérès éditions, tunisien, 2012.

فهذا المصدر الأجنبي ساعدنا في إزالة الغبار عن الهدف الرئيسي الذي عمد الاحتلال الفرنسي إلى تحقيقه عن طريق الاحتفال بمرور خمسين سنة على احتلال تونس، وتأكيد هيمنته وفرض سيطرته دون رجعة حسب مزاعمه.

*** المراجع:**

بالإضافة الى المصادر تمكنا أيضا من جمع المادة العلمية من مراجع استفدنا منها طيلة فترة البحث، والتي لا تقل أهمية عن سابقتها ونذكر أهمها على سبيل المثال لا للحصر ما يلي:

– تـاريخ تـونس المعاصـر (1881–1956م) لمؤلفـه أحمـد القصـاب وسـاعدنا هـذا المرجع من خلال عنوانه في إلقاء نظرة على تاريخ تونس المعاصر من فرض الحماية إلى غاية حصول الاستقلال مرورا بكافة الأحداث والوقائع التي كانت تونس تعاصرها.

– خلاصة تاريخ تونس لمؤلفه حسن حسني عبد الوهاب، هذا المرجع أعطانا سلسلة مترابطة من الأحداث بالترتيب الكرونولوجي التي مرت بها تونس من انضمامها الى حظيرة الدولة العثمانية وتولي البايات المرادية أو الحسينية الحكم فيها...إلى غاية الاحتلال الفرنسي الذي انتهج سياسة استغلالية، وصولا الى توقيع الاستقلال.

– الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية لمؤلفه يوسف مناصرية، الذي استفدنا كثيرا منه حول ما يتعلق بمصير الأحزاب الوطنية التونسية، من حدوث انشقاق داخل اللجنة التنفيذية وعقد مؤتمر نهج الجبل وأيضا مؤتمر قصر هلال الذي انبثق عنه الحزب الدستوري الجديد بزعامة الحبيب بورقيبة.

الصعوبات:

لا نخفي في النهاية أثناء انجازنا هذا العمل واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل التي حالت دون اخراجنا العمل بشكل أفضل من الشكل الذي اخرجناه الآن:

–عامل الوقت الذي لم يكن كافيا لنا لإتمام البحث وتطعيمه بالمادة العلمية كالوثائق الأرشيفية والصحافة المحلية التونسية، خاصة أننا مرتبطين خلال السداسي الأول بالدراسة وما تقتضيه بالتواجد بالقسم وإنجاز الأعمال الشخصية، هذا كله كان عاملا في افتقار بحثنا للمادة العلمية الأساسية والمهمة، مع كل هذا نرجوا من الله سبحانه أن نكونا موفقتين إلى حد ما في إنجازه وانهاءه.

الفصل التمهيدي:

الحماية الفرنسية على تونس

1881

خضعت تونس للسلطة العثمانية المتمركزة في الجزائر منذ سنة 1574م ثم اصبحت بعد ذلك عام 1587م تابعة للباب العالي مباشرة، ونظمت ادارتها على هذا الأساس وتولى الولاة الذين يحملون لقب الداي[1]حكم تونس حكما وراثيا، مع ارتباطهم بالدولة المركزية[2]، وهي المرحلة التي ازدهرت فيها تونس وعرفت استقرار وهدوء، لكن لم يلبث أمر هؤلاء حتى طمع البايات[3] في سلطتهم وكان لهم ذلك بدء بالبايات المرادية سنة 1631[4] م –1702م، ثم البايات الحسينية سنة[5] 1705م–1881م.[6]

[1]–الداي: بالتركية الخال، لقب يطلق في الأصل على أحد قادة الإنكشارية العثمانيين، ثم صار احد مراتب السلطلة في الإمبراطورية العثمانية منذ سنة 1971 م، خاصة في تونس الى عام 1705م والجزائر الى عام 1830 م، وطرابلس الغرب الى عام 1711 م، وكان الداي ينتخب لفترة مدى الحياة من طرف اعضاء هياة مكونة من قادة عسكريين ودينيين ومدينين. أنظر: راغب السرجاني: قصة تونس من البداية الى ثورة 2011 م، ط1، دار أقلام، القاهرة، مصر، 2011، ص 18.

[2]– Silvera victor: Du régime beylical à la République Tunisienne In: politique étrangère، n: 5، 1957، p595.

[3]– الباي: لقب تركي معناه في الاصل رئيس العشيرة، ثم تطور اللقب ليعني حاكم المنطقة ويظهر ايضا في الرتب العسكرية، ويطلق على حاكم تونس في العهد العثماني، انظر: راغب السرجاني: مصدر سابق، ص 18.

[4]– البايات المرادية 1631–1702: يرجع نسبها الى مراد كورسو، تولى منصب الباي، ثم خطط للوصول الى سلطة الداي، وقد كان الحكم في هذه الاسرة وراثيا، وفي عهد مراد الثالث سنة 1699 الذي اتبع سياسة دموية وحكم البلاد بقوة من جديد الى ان تمكن أحد قادة الجيش من إغتياله وفرض نفسه حاكما على البلاد، ومع نهاية حكم هذه الأسرة دخلت تونس مرحلة الضعف والاضطراب، أنظر: مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، م ص ص 46–47.

[5]– البايات الحسينية 1705م–1881 م: مؤسس هذا البيت هو حسين باي الأكبر ويرجع أصله الى جزيرة كريت وفد ابوه علي على تونس أيام الدولة المرادية، وإنخرط في الجندية، ونشأ ابنه حسين في كنف البايات من بني مراد، وتدرج في عدة وظائف في الولاية حتى انتخب واليا، وقد شهدت البلاد في عهد ازدهارا، أنظر: عبد الله العروي: مجمل تاريخ المغرب من الغزو الإيبيري الى التحرير، ج3، المركز الثقافي العربي، لبنان، ص 108.

[6]– شوقي الجمل عطا الله: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي الى الوقت الحاضر، (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، مراكش)، د ط، المكتب العربي لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر، 2008م، ص ص106–108.

هذه الأخيرة، التي تولى أبناؤها الحكم جيلا بعد جيل، وتمتعت تونس في عهدهم بنوع من السلم والأمن والانضباط الاقتصادي[1]، إذ كان الحكم داخل هذه الأسرة وراثيا بداية من حسين بن علي الذي كانت فترة حكمه ما بين سنوات 1705م – 1735م ، هذا الأخير الذي اهتم بشؤون تونس فرمم اسوارها وحصن قلاعها[2]، وإنتهاء بمحمد الصادق[3] باي الذي استمر في الحكم ما بين سنة 1859م– 1881م وكانت فترته حاسمة في تاريخ تونس، بذل فيها جهود كبيرة في محاولة إصلاح أوضاع البلاد من تطبيق عهد الآمان[4]، الذي يضع مصدر السلطة بيد الشعب[5]، ويكفل الحريات وإحترام الأشخاص، كما ينظم السلطات في

[1] –هشام سوداني هاشم: تاريخ العرب الحديث 1516م –1918م من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010م، ص 137.

[2]– حسين مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته من قبل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، المجلد2، ج2، ط1، العصر الحديث، لبنان، 1992، ص 370.

[3]– محمد الصادق باي: أو محمد الصادق باشا باي أو الصادق باي أو محمد الصادق بن حسين، ولد في 7 فيفري عام 1813م، وتوفي في 29 أكتوبر 1882، هو باي تونس الثاني عشر منذ سنة 1858م، أشتهر عهده بأزمة مالية أدت الى تدخل إنجليزي، فرنسي، في شؤون تونس الداخلية، برز خلال حكمه أيضا عهد الآمان، وكذلك صدر خلال عهده أول دستور تونسي بدأ العمل به في يوم 26 أفريل 1961 ينص على تنظيم الحياة السياسية بالفصل بين السلطة الثلاث والحد من سلطة الباي الأمر الذي دفع بإلغائه سنة 1864، وفي سنة 1881م وقع على معاهدة بارد والتي تشكل بداية الإستعمار الفرنسي التونسي، أنظر: إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكة، 1997م، ص 141.

[4]– عهد الآمان: هو عبارة عن دستور، صدر في 10 سبتمبر 1857م، يحتوي على 11 قاعدة أصولية كانت أساسا للمحاكم الجنائية التي أنشات فيما بعد، وتقرر العمل بهذا الدستور بحضور نواب الدول الأوروبية وكبار الموظفين والأعيان، ومنذ ذلك الوقت أقسم الباي محمد بالعمل به، فأستبشر الناس بصدوره، كونه يمنح السكان التونيسيين حقوقهم الأساسية في الأمن على أرواحهم وأملاكهم وأعراضهم، أنظر: حسن حسين عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، تعريب وتحقيق: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001، ص 142.

[5]– يوسف مناصرية: دور النخبة الجزائرية في الحركة التونسية بين الحربين العالميتين، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص19.

البلاد، إضافة الى هذا فقد عرفت فترة حكم محمد الصادق باي إنتشار الأمراض والمجاعة والأوبئة، فإرتفعت الأسعار. [1]

وفي هذه الأثناء تم فتح أبواب البلاد التونسية للجاليات الأجنبية، وشرع الأمراء في استقبالهم وإعطائهم بعض الامتيازات، وبهذه الطريقة تمكن هؤلاء القناصل من توطيد علاقتهم بالبلاط والتأثير عليه، فخلف ذلك إثارة المشاكل بينهم وبين الدول الأجنبية بسبب المشاريع الإصلاحية التي كان القناصل يوعزون بإدخالها، لا بقصد الإصلاح وانما بقصد إحداث الاضطرابات، ثم حملوا الدولة التونسية على أخذ قروض من أوروبا، وتمكنوا من التدخل الفعلي في شؤون البلاد، وأدى ذلك الى التنافس بين هاته الدول الأوروبية ،هذا الاخير الذي كان عاملا ورط البلاد التونسية في مشاريع لا تعود عليها بفائدة تذكر[2].مما دفع بالباي الى اتخاذ اجراءات تصب مجملها في فرض ضرائب ثقيلة على كاهل الشعب لتسديد الديون التي أثقلت كاهل البلاد، ونتج عن هذا التصرف قيام ثورة عارمة في البلاد بزعامة علي بن غذاهم عام 1864م[3]، عرفت بإسمه ثورة بن غذاهم.[4]

[1] – حسن حسني عبد الوهاب: مصدر سابق، ص ص 143-144.

[2] – حبيب ثامر: هذه تونس، تحقيق: الرشيد غدريس، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988م، ص 25.

[3] – حسن حسني عبد الوهاب: مصدر سابق، ص 144.

[4] –ثورة بني غذاهم: إندلعت هذه الثورة في 10 مارس 1864م، قادتها عدة قبائل، لم تلبث في ظرف اسابيع قليلة ان عمت البلاد باسرها، وكان سببها المباشر الترفيع في الضرائب، وكان شعارها" كفانا مجبى. ومماليك ودستورا"، انطلقت الثورة من الأعراض وإمتدت للجريد ومنطقة القيروان وإنتشرت غربي الكاف، ووصلت في شهر أفريل الى ضفاف وادي مجردة، وكان من نتائجها إعلان عفو عام يشمل دون إحتراز كل من شارك في العصيان، خفض اداء العشر لنصف مقداره، تسمية عمال اهالي البلاد على رأس الأعمال عوض المماليك، إبطال العمل بالدستور، وإلغاء المحاكم إلغاءا نهائيا، أنظر: جان غانياج: ثورة على بن غذاهم1864، الباب الخامس، أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، تونس، 1965، ص ص 11-12-52.

ونتيجة لسوء الأحوال الداخلية تنازل الداي عن إدارة مصلحة الجمارك للأجانب مقابل ما اقترضته من اموال، فزادت الاحوال اضطرابا، وإنتهى الامر بتكوين لجنة مالية دولية عام 1870م[1]، من مندوبي الدول التي تم الاقتراض منها وهي: فرنسا، بريطانيا، وإيطاليا، ثم قامت بتوحيد الديون في دين واحد قدر ب 150 مليون فرنك[2].

فهذه الاخيرة صارت ميدانا جديدا اشتد فيه النزاع والتنافس بين الدول، واتخذتها ذريعة لمقاومة النفوذ الفرنسي، فأسفر هذا التنافس هو الآخر عن عقد مؤتمر برلين[3] عام 1878م بين الدول الاستعمارية الكبرى، وخرج بقرارات اهمها: تقسيم أقاليم العالم بين هذه الدول الكبرى، فأعطيت تونس لفرنسا، واعتبرت بريطانيا أن تونس امتداد طبيعي للممتلكات الفرنسية، ومقابل ذلك اعترفت فرنسا باحتلال بريطانيا لقبرص[4]، ولم تعارض سوى إيطاليا لأنها كانت ترغب في لعب هذا الدور كونها أقرب لتسويق مشروع الحماية.[5]

فاشتد التنافس بين إيطاليا وفرنسا من اجل فرض الحماية[6]، حيث كان محور التنافس هو محاولة كل منهما السيطرة على المشاريع الأساسية مثل: مد الخطوط الحديدية والمناجم

---

[1]- حبيب ثامر: مصدر سابق، ص 26.

[2]- ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص223.

[3]- مؤتمر برلين: مؤتمر إستعماري أوروبي دام من13جوان الى 13جويلية 1878م ببرلين بألمانيا، جمع القوى الأوروبية الكبرى، (ألمانيا-فرنسا-روسيا-انجلترا-النمسا -ايطاليا والمجر) والدولة العثمانية من أجل تقسيم ممتلكاتها، وكذلك لتقسيم شمال إفريقيا بين تلك الدول، أنظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، دط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 520.

[4]- أحمد إسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا-الجزائر-تونس-المغرب-وموريتانيا-ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004م، ص 95.

[5]- عاطف عيد: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، (تونس-الجزائر)، د ط، 1999، ص64.

[6]- **الحماية:** هي شكل من أشكال الاستعمار، وهي رابطة تعاقد تقام بين دولتين وبموجبها فان احدى هاتين الدولتين مع رغبتها في ان تحافظ بنفسها على وجودها بوصفها صاحبة سيادة، وتسلم الدولة الاخرى ممارسة عدد من حقوق السيادة الداخلية والاستقلال الخارجي مقابل الدفاع عنها ضد الهجمات الداخلية والخارجية، ومساعدتها في تطوير مؤسساتها

وإقامة الموانئ وشراء الاراضي[1]، ونتيجة لقرارات مؤتمر برلين سنة 1878، اعطيت تونس لفرنسا[2]، هذه الأخيرة التي تجنبت الدخول اليها بطريقة عسكرية من اجل الا تكلفها الكثير من الأرواح والأموال، وتفاديا لذلك ابقت على الحكم ومظاهر السلطة للباي[3]، وايضا لكي لا تخسر الراي العام الخارجي وإدارته [4]وهكذا اختلقت فرنسا مسالة توتر العلاقات بين الحكومة العامة بالجزائر وبايلك تونس من جراء حوادث الحدود (عبور قبيلة بني حمير الحدود)، وفرضت الحماية يوم29 أفريل1881م[5] بعدما عرض المقيم العام بول كامبون[6] على الباي نسخة من معاهدة باردو، وامهله خمس ساعات للتوقيع، وتم ذلك بالفعل ولم تبد الدول الاوروبية اية معارضة لان موقفها كان متماشيا مع مصالحها وسياستها الاستعمارية[7] وبهذا تم التوقيع على معاهدة الحماية في 12ماي 1881م مع باي تونس محمد الصادق والجنرال

والمحافظة على مصالحها، كما تعرف ايضا: بانها حالة وصاية دولية منظمة حسب النظام الحقوقي الدولي وغاية الحماية هي ارشاد وحماية دولة ضعيفة الى حد انها لا تستطيع ان تدير نفسها سياسيا، وذلك بغية تحقيق سلامتها وينبغي ان تتحقق هذه الحماية بواسطة دولة اكثر ثقافة وقوة وللحكومة الحامية الحق في ان تطالب الدولة المحمية بالاخلاص التام، وان تحتل البلاد عسكريا اذا رأت ضروريا لسلامة البلاد، وان يقيم الى جانب الدولة المحمية مقيما أو مفوض سياسي، أنظر: محمد خير فارس: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912م- 1939م، د ط، 1982، ص ص 41-42.

[1] -ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 231.

[2] -جلال يحي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1983م، ص 322.

[3]-علي محجوبي: ما يجب ان تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن حنو وآخرون، د ط، سراس للنشر، تونس، 1986، ص ص 78-79.

[4]-محمود السيد: تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب وموريتانيا)، دط، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 135.

[5]-إبراهيم مياسي: توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، (1881-1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص144.

[6]-بول كامبون: ولد في 5أفريل 1845بفرنسا دبلوماسي فرنسي، شقيق جول كامبون عضو في الأكاديمية الفرنسية، شغل منصب مقيم عام خلال فترة الحماية في تونس من أهم المركزين على نظام الحماية توفي 29 ماي 1924 بفرنسا، أنظر: أسماء بوصدي: المقاومة الشعبية المسلحة في تونس ونتائجها (1881-1907)، مذكرة تخرج لنيل الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي، بونعامة، 2016، ص 15.

[7]-إسماعيل أحمد ياغي: مرجع سابق، ص 142.

الفرنسي بريار[1]، عرفت باتفاقية باردو أو قصر السعيد [أنظر الملحق رقم 01]، وبموجبها فرضت فرنسا وصايتها على الشؤون الخارجية لتونس مقابل التزامها بمساعدة الباي ضد كل ما يهدد شخصه أو أسرته الحاكمة أو أمن دولته[2]، وقد تضمنت هذه المعاهدة البنود التالية:

1- ان معاهدة الصلح والصداقة والتجارة وجميع المعاهدات القائمة بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد تم تأكيدها وتحديدها.[3]

2- لأجل تسهيل الاجراءات لبلوغ اهداف الطرفين المتعاقدين، فقد سمح باي تونس للقوات الفرنسية باحتلال المراكز التي تخولها فرض النظام والامن والحدود في المناطق الساحلية.[4]

3- تتعهد فرنسا ببذل مساعدتها المستمرة لسمو لباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

4- تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية. [5]

5- تمثل فرنسا لدى سمو الباي وزير مقيم تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة، ويكون هو الوساطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

---

[1]-الجنرال بريار: جنرال فرنسي وقلئد الحملة الفرنسية الأولى على تونس في أفريل 1881.وفرض الحصار على قصر باردو، أنظر: أسماء بوصدي: مرجع سابق، ص 10.

[2]- محمد حسين: الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 103.

[3]- إسماعيل أحمد ياغي: مرجع سابق، ص 96.

[4]- صالح العقاد: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر-تونس-المغرب الأقصى)، ط5، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995، ص 190.

[5]- عاطف عيد: مرجع سابق، ص 47.

6- يكلف الدبلوماسيين والقنصليون لفرنسا في البلاد الاجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها، وفي المقابل ذلك يلتزم سمو الباي بان لا يعقد اي عقد ذي صبغة دولية دون اعلام الدولة الفرنسية بذلك الحصول على موافقتها.[1]

7- تحتفظ دولة الجمهور الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق ذاتي للمملكة.[2]

8- تفرض غرامة حربية على القبائل العامية بالحدود والسواحل، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد، وتكون حكومة الباي هي المسؤولية على تنفيذ هذا الاتفاق.[3]

9- لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الاسلحة والذخائر الحربية جربة ومرسى قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.[4]

10- بند خاص بالتوقيع.

وبذلك اعتبرت فرنسا ان امرها قد استقر في تونس[5] الا ان تقديرها قد خاب اذ اندلعت المقاومة الشعبية في تونس بعدما تشجع اهلها بعوامل أهمها: قيام الثورة في الجزائر بزعامة بوعمامة في جنوب وهران سنة1881م، واحساس التونسيين بان القوات العثمانية المتواجدة

[1]-أحمد القصاب: تاريخ التونس المعاصر (1881-1956)، تعريب حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص13.

[2] -أحمد إسماعيل راشد: مرجع سابق، ص96،

[3] -صالح العقاد: مرجع سابق، 191.

[4] -عاطف عبد: مرجع سابق، ص68.

[5] - يحي بو عزيز: الاستعمار الاوروبي الحديث في افريقيا واسيا وجزر المحيطات، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص ص 37.

بطرابلس الغرب ستؤيدهم وتأويهم إذا فشلوا في حركتهم.[1] ولهذا اندلعت في تونس مقاومات نذكر منها:

المقاومة المسلحة الأولى1881-1910: اذا كان الثوار فيها يقومون بالهجوم على جيوش الاحتلال كلما سنحت لهم الفرصة اذ ان عددهم كل يوم في ازدياد هذا من ناحية ومن ناحية أخرى جهزت الدولة محلة جديدة لتهدئة القبائل التي لاتزال رافضة للاستسلام بقيادة علي الباي التي اتفقت مع المحلة الفرنسية ضد هؤلاء الثوار الا ان هؤلاء الثوار هاجموا المحلتين والحقوا بهم خسائر فادحة[2]، لكن في المقابل ونتيجة لقوة المدافع من الجهتين جعلتهم ينهزمون فظل الصراع مستمرا وتطور القتال بصورة اعنف بفضل تزايد الثوار بعد انضمام بلدان الساحل متحدة مع القبائل مما الحقوا خسائر جسيمة بالمحلتين وقطعوا عليها جميع الطرق، وهكذا انتصر الثوار وتراجعت القوات الفرنسية [أنظر الملحق رقم 02].[3]

وكانت صفاقس احدى قلاع المقاومة الصلبة في بداية الاحتلال مما شجع المدنيين الى الوقوف الى جانب الثوار ضد الاسطول الفرنسي فتأسست لجنة الدفاع عن المدينة، حيث هاجموا القنصلية الفرنسية واطاحوا بالعلم الفرنسي، لكن تراجعوا بعد ان دكت المدافع الفرنسية اسطولها في المدينة اياما معدودة وبهذا لن تستطيع صفاقس الصمود طويلا نظرا للتفاوت التقني بين أسلحة الثوار وسلاح قوات الاحتلال فسقطت في 16 جويلية 1881م[4] اما في قابس التي هي الاخرى جهزت نفسها لمقاومة الاسطول الفرنسي حيث عقدوا اجتماعا

[1]- صالح العقاد: مرجع سابق، ص 192.

[2]- عبد الجليل التميمي: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859-1882م)، مؤسسة التميمي للبحث، صفاقس، تونس، 1995، ص 217.

[3]- نفسه، ص 219.

[4]- علي محجوبي: مصدر سابق، ص 49.

في بيت بحضور القاضي والمفتي مما يدل على الدعم الديني للمقاومة، وشجعهم كذلك خبر وصول القوات العثمانية الى طرابلس، وهذا ما جعل المنزل مركز المقاومة يضم كل القبائل باستثناء اهالي جارة، الذين رحبوا بالأسطول الفرنسي، وفي 24جويلية بدا الاسطول بالقصف على المنزل، لكن هذا لم يمنع الثوار من الدخول في المعركة مع اهالي جارة[1]، وفي 26 جويلية اعاد الاسطول الكرة مرة اخرى وسيطرة على قابس[2]، أما قفصة فقد اتفق اهلها من المدينين وجنود على ضرورة المقاومة ووضعوا نظام للشرطة، إلا أنهم لم يستطيعوا التغلب على الفرنسيين.[3]

وتباينت مواقف مدن الساحل الا انه في الاخير اندلعت فيها معارك، ونظرا لقوة الاسطول الفرنسي انهزم الثوار وسقطت القيروان في 21 اكتوبر 1881م[4]، بعد فشل المقاومة لأسباب عديدة اهمها:[5]

-عدم وجود خطة موحدة للمقاومة نتيجة تفتيت القيادة وكذلك حاجة رجال المقاومة إلى السلاح اضافة الى خضوع الباي للمستعمر ووقوفه الى جانبه ضد المقاومة الوطنية واخيرا عجز العثمانيين على تقديم العون إلى الثوار.[6]

ومن هنا استسلمت الحكومة التونسية وقيادتها العسكرية للمحتل الفرنسي دون اطلاق رصاصة واحدة، فقد هيأت فرنسا لذلك منذ زمن بعيد، ومن ثم كان وصول القوات الفرنسية لقصر باردو وبسرعة البرق وفرضها الحماية كأنها نزهة عسكرية بيد ان المجابهة الحقيقة

[1]- عبد الجليل التميمي: مرجع سابق، ص220.

[2]- عبد الجليل التميمي: مرجع سابق، ص220.

[3]- أسماء بوصدي: مرجع سابق، ص 38.

[4]-عبد الجليل التميمي: مرجع سابق، ص 221.

[5]- علي محجوبي: مصدر سابق، ص48.

[6]- محمد علي الداهش: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2014، ص 45.

لقوات الاحتلال كان من طرف الجنود الهاربين من جيش الباي وفرسان القبائل فهم الذين واجهوا العدو دون سند ولم يلقوا السلاح الا بعد ان نفذ عتادهم ويئسوا من الدعم السياسي العثماني، ومن ثم انتهى ما كان يسمى بالجيش التونسي.[1]

وعلى اثر ذلك تم وضع امكانات تونس الاقتصادية تحت الحماية الفرنسية من خلال المعاهدة التي وقعها علي الثالث الذي حكم من سنة1882 -1902م، في 08جوان 1883م، العروفة باسم معاهدة المرسى[2] [أنظر الملحق رقم 03] التي انهت استقلال تونس واخضعتها للاحتلال الفرنسي[3]، ونصت بنود هذه المعاهدة التي اعتبرت مكملة لمعاهدة باردو على:

1-لما كان غرض سمو الباي المعظم ان يسهل للحكومة الفرنسية اتمام حمايتها التكفل بإدخال اصلاحات الادارية والعدلية التي ترى الحكومة المشار اليها فائدة في ادخالها.[4]

2-تضمن الحكومة الفرنسية فرضا بعقده سمو الباي لتحويله أو لدفع الدين الموحد البالغ 155ألف[5]، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك فقد تعهد سمو الباي المعظم بان لا يعقد قرض في المستقبل لحساب مملكته التونسية دون اذن سابق من الحكومة الفرنسية.[6]

3-تخصص سمو الباي المعظم من مداخيل المملكة:

أ-1-المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا.

---

[1]- عبد الجليل التميمي: مرجع سابق، ص 225.

[2]- حسن محمد جوهر: تونس، دار المعاصرة، القاهرة، مصر، 1961، ص51.

[3]- نميرطه ياسين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2010، ص 105.

[4]- زين العابدين شمس الدين نجم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2011، ص 144.

[5]- درمونة يونس: تونس بين الإتجاهات، دار الكتاب العربي، مصر 1953، ص 156.

[6]- نقولا زيادة: تونس في عهد الحماية، الأعمال الكاملة، الاهلية للنشر، ص 102.

ب-2-مخصصات سمو الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية اي مليون ومائة فرنك وما بقي من ذلك لا يعني لمصارف المملكة ودفع مصاريف الحماية.

4-هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المنعقدة في 01ماي 1881م فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل ولا تتغير بها الانظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.[1]

5-تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها. وتسلم وثيقة التصديق الى سمو الباي المعظم في أقرب فرصة ممكنة واذانا بصحة ما تقدم[2]، حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتميهما، وكتبت بالمرسى في 08جوان 1883م، بين بول كامبول وعلي باي.[3]

فمعاهدة باردو التي عقدت في 12 ماي 1881م عملت على تقوية حدود الجزائر الشرقية واتاحت للجيش الفرنسي احتلال الاراضي التونسية، وبهذا عزلت تونس عن ميدان الدسائس العالمية، واستولت على سيادة الحكومة التونسية الداخلية، بيد ان هذه المعاهدة لم تمنح فرنسا اي حق في شؤون البلاد الداخلية باستثناء اقرار الامن. ولقد كان من المفروض ان تحتفظ تونس بالسيادة الذاتية لحكومتها في إطار هذه الاتفاقية الدبلوماسية غير ان الفرنسيين الذين اقاموا المنشآت في البلاد في ظل نظام مغتصب وتحت حماية جيشهم، وساروا بتونس الى ان اصبحت اخر الامر ذيلا لإدارة افريقيا الفرنسية.[4]

---

[1]- درمونة يونس: مرجع سابق، ص 156.

[2]- درمونة يونس: مرجع سابق، ص157.

[3]- شارل اندريه جوليان: افريقيا الشمالية تسير، القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية: ترجمة: المنجي سليم وآخرون، مراجعة: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس، ص ص66-67.

[4]- درمونة يونس: مرجع سابق، ص 88.

أما اتفاقية المرسى المنعقدة في 08 جوان 1883م، فقد وضعت شؤون البلاد التونسية المالية تحت الوصاية الادارية للجمهورية الفرنسية.[1]

وفي02 أكتوبر 1884 تم حل اللجنة المالية الدولية وانتقلت جميع شؤون تونس المالية الى المقيم العام الفرنسي[2] وفي 27 جوان1885 خضعت جميع القوات التونسية البرية والبحرية بالإضافة إلى جميع الهيئات الادارية التي تشرف على شؤون كل من السكان الاوروبيين والتونسيين المحليين الى المقيم[3]، وهذا ما جعل الباي مجرد حاكم صوري حيث ان الحكم الحقيقي صار في يد هياكل الحماية الفرنسية يقودها مقيم عام بمثابة وزير لفرنسا بتونس تابع لوزارة الخارجية والبرلمان الفرنسي.[4]

وقد استولت فرنسا على السلطة التشريعية بمقتضى مرسوم في 14اكتوبر1884م، خولت فيه للمقيم العام مراقبة الاوامر والمراسيم العلية وانه لا مفعول لها الا بإمضائه، ثم صارت التشريعات تحضر في ديوانه وتقدم الى الباي لوضع خاتمه عليها دون سابق اطلاع. فأصبح المقيم بعد ذلك يتحكم في السلطتين التنفيذية والتشريعية، يستمد فيها آراؤها من المجلس الشوري الذي كان يشارك فيه فرنسيون منتخبون، ثم اصبح مع الزمن مفتوحا لبعض التونسيين الذين يعينهم المقيم العام (38 فرنسيا، 15 تونسيا)، أما مناطق الجنوب فكانت تحت الحكم العسكري المباشر بواسطة ضباط فرنسيين تابعين لقائد جيش الاحتلال والمقيم العام مباشرة.[5]

---

[1]– نفسه، ص 89.

[2]–علي محجوبي: مصدر سابق، ص103.

[3]– يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص22.

[4]– نفسه.

[5]– ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 247.

وبعدها مباشرة قامت فرنسا بإحداث تغيرات في تونس، شملت كل المجالات ففي الناحية الادارية قسمت تونس الى 19 ادارة وعلى راس كل واحدة مشرف مدني فرنسي دون اشتراك التونسيين في أي نشاط سياسي.[1]

كما أصدرت الحكومة الفرنسية بباريس وتونس عفوها عن المعزولين والمنتخبين بمناسبة عيد الجمهورية في 14 جويلية 1881م، وإعادتهم الى وظائفهم بعد أن قدموا الاعتذارات للباي[2]، أما من الناحية الاقتصادية فقد عملت السلطات الاستعمارية على تشجيع الاستيطان الفرنسي الى تونس مع القيام بمصادرة الأراضي من أصحابها بأثمان بخسة الى المستوطنين، ضف الى ذلك تم تحويل تونس الى سوق لتصريف بضائعها ومصدر مهم لتغذيتها بالمواد الخام[3]، ولم يقتصر استغلال هؤلاء على الفلاحة بل تعداها الى امتلاك المناجم و مصائد الأسماك والبنوك والمصارف والمصانع في شكل شركات فبدأت الصناعات التقليدية تتدهور، والمهن الحرة والحرف تنقرض وخاصة منها صناعة الشاشية التي كان يرتزق منها ما يزيد عن7000 عامل، ولم يستطع منافسة ما كان يستورده الأجانب من البضائع فعم البؤس وانتشر الفقر وكثر الشقاء حيث يقول الإداري الفرنسي شارليتي في سنة 1907م: إن الحضور الفرنسي قد أطاح بالهياكل التقليدية للمياه الإقتصادية، وأن ظروف عمل الأهالي كانت تقودهم حتى الموت السريع.[4]

[1]– يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص22.

[2]– يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص 28.

[3]– أحمد إسماعيل راشد: مرجع سابق، ص 98.

[4]– يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص 51.

وهذه الحالة المزرية هي التي دفعت البشير صفر[1] سنة 1906م في خطابه داعيا الى إنقاذ هذا الوضع المتدهور لنشر التعليم المهني والتجاري والفلاحي وحماية اليد العاملة والنهوض بالصناعات المحلية[2]، وفي المقابل انعكست هذه السياسة الاقتصادية على الأحوال الاجتماعية. فانتشرت الأمراض خاصة المعدية منها وفتكت بالشعب وعم الفقر والجوع وكثر عدد المتسولين[3]

كما كان المسلمون لا يتمتعون بأي ضمان اجتماعي يحميهم من حوادث الشغل وغيرها، بل أصيبوا بمرض خطير على النفوس والقلوب شجعتهم الإدارة الفرنسية على تعاطيه فرخصت فتح الحانات والملاهي، فأصيب التونسيون بأمراض أخطر من السل والوباء وهي الآفات الاجتماعية وعلى رأسها الإدمان على الخمر[4]، أما من الناحية العلمية والثقافية اتجهت فرنسا إلى محاربة اللغة العربية والفكر الإسلامي فعمدت إلى نشر اللغة الفرنسية وتشجيع التنصير وقطع الإعانات عن المدارس الإسلامية مما أدى إلى ضعفها، ولم يبق منها إلا جامع الزيتونة يصارع هذه الأحداث من أجل البقاء[5]. اذ عارضت فرنسا إرسال البعثات الطلابية إلى أوروبا منذ انتصابها للحماية في 12 ماي1881م، هما اضطر

---

[1]– البشير صفر: إداري ومعلم وصحافي وخطيب ومناضل ضد الاستعمار من مواليد تونس، دخل الكتاب ثم التحق بالمدرسة الصادقية عند افتتاحها، درس في باريس في اطار بعثة طلابية، اصبح مدرس بالفرع الابتدائي للصادقية، من مؤسس صحيفة الحاضرة وجمعية الخلدونية، ترأس جمعية الأوقاف والحبوس الاسلامية بتونس، لم يعرف من آثاره الا مقالاته المنشورة في جريدة الحاضرة. أنظر: محمد يزير: عبد العزيز الشعابي وقضايا عصره 1976م–1944م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص، العلاقات بين المغرب والمشرق في العصر الحديثة والمعاصرة، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2011، 2010م، ص 28.

[2] يوسف مناصرية: دور ...، مرجع سابق، ص 55.

[3]– خليفة شاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ والحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 46.

[4]– يوسف مناصرية: دور...، مرجع سابق، ص 54.

[5]– إسماعيل أحمد ياغي: مرجع سابق، ص 358.

بعضهم إلى الانقطاع عن الدراسة في مطلع السنة الموالية، بسبب إيقاف المؤسسة للمنح المرصودة لهم بتعليمات من السلطات الفرنسية، فقد بادت مساعي رئيس البعثة البشير صفر بالفشل في إقناع مدير المدرسة ووكيل أوقافها بضرورة صرف المنح المخصصة له ولزملائه الذين كاتبوا الوزير الأكبر محمد بن عبد العزيز بوعتور في ثلاث مناسبات متوسلين إليه تمكينهم من الرجوع إلى فرنسا لمواصلة دراستهم التي انطلقت منذ مدة[1].

حيث جاء في رسالة ثالثة مايلي "طلبنا من السيد حسن وكيل الأوقاف أن يرسلنا فأجاب بأنه لا يتوقف إلا على إذن السيادة في استقراض القدر المذكور اعتمادا على حب جنابكم الخير للوطن...وأن تأذنوا لنا السفر بالبحر ذهابا وإيابا مجانا...."[2]

إذ أن الفرنسيون رغم أنهم حرموا تونس من الاستفادة من الصحف و المنشورات العربية والإسلامية لم يفلحوا بنفس الدرجة التي أفلحوا بها في الجزائر[3]، بل قام التونسيون في1888م بتأسيس جريدة الحاضرة التي استمرت في الصدور إلى غاية1910م، واستقبلها التونسيون بنفوس متعطشة للعلم والمعرفة، ضف إلى ذلك أيضا جريدة الزهرة الأسبوعية التي اسسها عبد الرحمان الصنادلي سنة1890م ومن الجرائد الإسلامية التي دافعت بشدة و تحمس على الخلافة العثمانية جريدة الصواب لمحمد الحبابي التي أسسها عام1904م، وجريدة البصيرة التي اسسها الأستاذ نجيب ملحة عام1893م مما يدل على تماسك المسلمين وتعاضدهم، [4]وفي المقابل عملت فرنسا بعد الاحتلال مباشرة على اتخاذ العديد من

[1]– نبيل خلدون قريسة: مجلة روافد، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، العدد 12، 2007م، جامعة منوبة، تونس، 2010، ص 33.

[2]– نبيل خلدون قريسة: مرجع سابق، ص 34.

[3]– خير الدين شترة: إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية(1900–1939م)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 51.

[4]– يوسف مناصرية: مصدر سابق، ص ص 30. 32.

الإجراءات اللازمة للحد من توسيع التعلمي والإقلال من عدد المدارس الموجودة كالمدرسة الصادفية التي اسسها خير الدين والمدرسة الخلدونية، إذ في هذا الصدد قال أحد المعمرين أنه كلما تعلم الأهالي ازدادوا حقدا علينا...[1]

وبالتالي فإن السياسة التي اتبعتها فرنسا في تونس قد أثارت حفيظة التونسيين وكذلك أثارت موجة استياء واسعة، وكان من نتائج ذلك نمو الشعور القومي التونسي، فبدأت تتشكل وتظهر التنظيمات والحركات السياسية المختلفة.[2]

ففي سنة 1905م تم تأسيس أولى حلقات التنظيمات المتمثلة في جماعة الحاضرة التي تكونت من الطلبة الذين رسوا في الخارج وعلى رأسها علي بوشوشة[3]، صاحب جريدة[4] الحاضرة[5]، وفي سنة 1906م ظهر حزب تونس الفتاة الذي يشبه إلى حد كبير الحزب الوطني المصري.[6]

والذي كان بزعامة عبد العزيز الثعالبي[7] [أنظر الملحق رقم 04]، وطالب هذا الحزب بإقامة دولة تأسيسية تونسية تتمتع بمؤسسات حديثة وبمجلس تشريعي منتخب يكون أمامه

---

[1]– عبد القادر خليفي: أحمد توفيق المدني، النضال السياسي والاسهام الفكري في الساحتين الجزائرية والتونسية (1899–1983م)، دار المحابر، الجزائر، ص ص 59. 60.

[2]– أحمد إسماعيل راشد: مرجع سابق، ص 99.

[3]– علي بوشوشة: ولد سنة1859 وتوفي سنة 1917 من أصل جزائري، استقر ببنزرت من خريجي الزيتونة والصادقية، درس بانجلترا، وبعد عودته عين كاتبا عاما للحكومة التونسية، أنظر: يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص 30.

[4]– جريدة الحاضرة: يعود تأسيسها الى مجموعة من الشباب التونسي والتي ظهرت بتاريخ 3 أوت 1888، وصدرت باللغة العربية، تولى إدارتها علي بوشوشة وتمثل نشاطها في إصدار حملات تنديدية ضد السلطات الإستعمارية، كما اهتمت بالشؤون الثقافية والاجتماعية لتونس، أنظر: يوسف مناصرية، نفسه.

[5]– أحمد إسماعيل راشد: مرجع سابق، ص 99.

[6]– عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 79.

[7]– عبد العزيز الثعالبي: ولد بمدينة تونس سنة 1874م، من عائلة من أصل جزائري استقرت بتونس حلال احتلال الجزائر، أحد قادة تلامذة الزيتونة، كان متبحرا في العلم، اسس سنة 1896م الجريدة العربية" سبيل الرشاد"، حيث أبدى

الباي مسؤولا، كما طالب أيضا بإنشاء مجالس محلية تتمتع بكامل الحريات في تونس، مما أدى بالزعماء التونسيين الى شن حملة على هذا المبدأ ودعوا الى مقاطعة المناجم اليهودية.[1]

وفي نوفمبر 1907م ظهرت جماعة الشباب التونسي الى الوجود بإصدارها جريدة التونسي[2]، ومن ابرز أعلامها علي باشا حامبه[3] المنتمي الى عائلة كانت ذا شأن قبل الحماية .وكان هؤلاء يرون ان الحماية حتمية تاريخية بل وعامل تقدم، لكنهم كانوا ينددون بتعدياته الصارخة وينتظرون من السلطة الحامية إصلاحات جازمة، غير أنه لم يلبث ان

نزعة الى مناقشة مفاهيم الاسلام مما ادى الى سخط رجال الدين ولم تلبث جريدته ان اختفت، عندئذ قام الثعالبي برحلة الى تركيا والجزيرة العربية ومصر للمزيد من المعرفة، وعاد الى تونس سنة 1902م مناصرا لأفكار مصطفى كمال باشا وكان ذاك زعيم الشباب المصري، وفي سنة 1903م، قام بزيارة الى الجزائر والمغرب الاقصى، وعند عودته الى تونس سنة 1904م لم يتورع عن المهاجمة في الساحات العامة الاكثر اولياء تعظيما في العالم الاسلامي، وهدما تسبب له في حكم الضريبة عليه بشهرين سجنا، وإثر هذا الحكم التحق بحركة الشباب التونسي وسرعان ما اصبح أنشط أعضائها وفي سنة 1910م شارك مع علي باشه حامبه في الاحداث التي كانت الزيتونة مسرحا لها، وفي مظاهرات الطلبة الزيتونيين، وعندما كلفه علي باشا حامبه القيام بتحرير النشر العربية لجريدة، "التونسي" تمكن من تحقيق شعبية وبلغ حتى الى بعض التأثير على السكان التونسيين، وان لم يكن المسؤول المباشر عن احد الجلاز، فقد شارك بمقالاته في اتحاد عقلية ساعدت على تلك الاضطرابات، وفي سنة1911م، ساهم مساهمة نشيطة في جمع التبرعات لفائدة الجيوش التركية بطرابلس وبعد أن شارك في احداث التراموای وقع نفيه من البلاد التونسية في شهر مارس 1912م، ثم عاد اليها في 26 أوت 1913م عند الغاء قرار النفي،= =ثم غادر تونس في 10 جويلية 1919م قاصدا باريس حيث أصدر سنة 1904م، بمعية أحمد السقا مؤلفه "تونس الشهيدة" الذي كان سببا لإيقافه في 31 جويلية 1920، وإرجاعه الى تونس وبعد إطلاق سراحه سنة 1921م غادر الايالة في جويلية 1923م ولم يعد اليها الا في سنة1937م.أنظر: علي محجوبي: جدور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934م، تعريب: عبد الحميد الشابي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بتونس، 2000، ص 220.

[1]- ناهد إبراهيم دسوقي: مرجع سابق، ص 347.

[2]- جريدة التونسي: تولى الثعالبي تحرير النسخة العربية من هذه الجريدة بدء من 13 أكتوبر 1909م، حيث أبرز فيها ملكته في تحرير السوائح الصحفية، فكان المقدم هذا الفن من فنون النثر السياسي، لولا يطيل في تعليقاته، أنظر: امحمد يزير: مرجع سابق، ص 77.

[3]- علي باشا حامبه: 1876-1918، ولد بتونس العاصمة، تعلم بالمدرسة الصادقية، انضم الى جمعية الخلدونية، ساهم في تأسيس قدماء الصادقية سنة 1905م، وجريدة التونسي عام 1907م، تزعم حركة الشباب التونسي وبعد نفيه عن تونس سنة1912م، أستقر بمدينة اسطنبول الى غاية وفاته في عام1918م، أنظر: طرفاوي أحمد: عبد العزيز الثعالبي وبعض قضايا فكرة من خلال مؤلفاته 1875-1944م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص ضفتي البحر الابيض المتوسط، جامعة الجزائر2، 2011م-2012، ص 24.

خاب أملهم لان النظام الاستعماري لم يستجب الى مطامعهم ورغباتهم، فوجدت جماعة الشباب التونسي نفسها تقارع الاتهامات والسخرية المريرة، واتحدت اللهجة وامتد نشاطهم الى تنظيم اجتماعات شعبية لنقاش مسألة منح الجنسية الفرنسية لليهود التونسيين.[1]

وبعد ذلك استمرت الاصطدامات بين الفرنسيين والتونسيين وبلغت ذروتها الى ان وقعت أحداث الجلاز والترامواي[2]، او فيما يعرف بالمقاومة السياسية حيث نجد لهاذين الحدثين أسباب كثيرة قريبة وبعيدة منها ما فاضت به الصحف العربية والتونسية إثر احداث طرابلس فأثارت العزائم واحيت الهمم، ومنها ما قامت به الادارة الفرنسية بدافع الحقد على التونسيين. أما الاسباب البعيدة والتي ادت الى انتشار الوعي في صفوف الشعب التونسي فيمكن إرجاعها الى اضراب الطلبة الزيتونيين في 15 مارس 1910م.[3]

أما عبد العزيز الثعالبي فيرجع أسباب هاذين الحدثين الى النهضة الصحفية التونسية في بداية القرن العشرين التي احدثت الرعب في اوساط الحكومة الفرنسية، ضف الى ذلك زيادة الضرائب التي لاقت استنكارا عاما من طرف الشعب.[4]

فبالنسبة لحادثة الجلاز، فقد اندلعت في 07-08نوفمبر 1911م عندما قررت سلطات الحماية القيام بعملية ترسيم مقبرة الجلاز في سجل عقاري، هذه الأخيرة التي كانت تعتبر مقام ذا صبغة دينية[5]، وتحظى بمنزلة خاصة في نفوس المسلمين، كما كان معقل

---

[1]- محمد الهادي الشريف: ما يجب ان تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال، تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، ص 113.

[2]- خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 76.

[3]- يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص ص 46، 47.

[4]- نفسه، ص، 48.

[5]- شارل أندريه جوليان: مرجع سابق، ص 89.

الاحتجاجات جامع الزيتونة، حيث كتب المعلقات على ابواب تدعو السكان الى المجتمع أمام المقبرة.[1]

وأدى تعسف أعوان السلطة الى موجه إضرابات أسفرت عن مقتل عدد من التونسيين وقررت السلطات الفرنسية إصدار قرارات بالاعتقال والاعدام والاشغال الشاقة والتضييق على الصحف[2]، كما تسببت هذه الاحداث في الوفيات والذعر بين الأوروبيين، وكان الهدف الحقيقي من خلالها هو ضرب قادة الحركة الوطنية التطورية المعادية للشعب الفرنسي.[3]

وفي المقابل ساهمت هذه الاحداث في واقعة الترامواي في 08 فيفري 1912م وقد لعب فيها الشيخ عبد العزيز الثعالبي ومحمد باشا حامبه دورها في تأطير مقاطعة الترامواي[4]، وقد قامت هذه الاحداث عندما طالب عمال شركة الترامواي بمساواة اجورهم بأجور العمال الاوروبيين من أمثالهم[5]. فلما رفضت الشركة طلباتهم تأزم الوضع وأعلنت السلطات الاستعمارية حصار تونس، وأوقفت نشاط حزب تونس الفتاة وألقت القبض على زعمائه فأبعدت حامبه إلى اسطنبول، وعبد العزيز الثعالبي الى باريس وعطلت كذلك جريدة التونسي.[6]

وكان حقد الشعب على شركة الترام كبيرا بسبب سلوكها العنصري البغيض فقد كانت لا تستخدم الا الاجانب، وحتى القلة من التونسيين الذين تستخدمهم كانوا يلاقون سوء

---

[1]– خير الدين شترة: إسهامات النخبة...، مرجع سابق، ص 711.

[2]– خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 77.

[3]– Charles Andrés julien: colons français et jaunes tunisiens (1882-1912), Rewe française d'histoire d'outerner,tome 54,n°: 194.197.année 1967, hommage a robert delamignette, p147.

[4]– خير الدين شترة: اسهامات النخبة...، مرجع سابق، ص 712.

[5]– محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص 114.

[6]– أحمد إسماعيل راشد: مرجع سابق، ص 100.

المعاملة من رؤسائهم، زيادة على أجورهم المنخفضة كثيرا، وقد بلغ غضب الشعب ذروته على إثر حادثة من هذا القبيل ذهب ضحيتها طفل تونسي مما ادى الى مقاطعة الركوب في عربات الشركة مقاطعة تامة فأصبحت الشركة مهددة بالإفلاس، مما دفع بالسلطات الاستعمارية الى التدخل لوضع حد للأزمة وتعبيرا عن إرادة الشعب فقد اتفق قادة الحركة الوطنية على التدخل لإنهاء المقاطعة مقابل مطالب تتعهد الشركة بقبولها وقد شكلوا لجنة لهذا الغرض ، ومن مطالبها نجد: مساواة كافة العمال مساواة تامة دون تمييز في الجنسيات ، استعمال العربية الى جانب اللغة الفرنسية في كتابة العناوين والمحطات والارشادات.[1]

وفي عام 1913 عاد عبد العزيز الثعالبي الى تونس واستئناف نشاطه السياسي، أما علي باشا حامبه فنقل نشاطه الى المهجر.

وهنا تجدر الاشارة الى ان حزب تونس الفتاة قد علق قادته أمالهم على معونة تركيا وألمانيا، واستغل الالمان من جانبهم الحركة الوطنية التحررية التونسية، وبهذا أعد حزب تونس لفتاة اعتمادا على تلك المعونة انتفاضة ضد فرنسا في شمالي إفريقيا في السنوات الأولى للحرب العالمية الأولى.[2]

[1]– الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية (1830–1956) رؤية شعبية قومية، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، ص 50.

[2]– فلادمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط9، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2007، ص 316.

الفصل الأول:

أوضاع تونس بعد الحرب العالمية الأولى

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

كانت مرحلة الحرب العالمية الأولى التي دامت ما بين سنوات1914-1918م مرحلة ترقب بالنسبة للحركة الوطنية التونسية، بانتظار ما تفرزه تلك الحرب من مستقرات دولية لها انعكاساتها على البلدان الواقعة تحت نير الاستعمار ومنها تونس، ولذلك لاحظنا نمو حركة المقاومة أثناء سنوات الحرب إلا أن ذلك السكوت لم يدم طويلا [1]، حيث أدت التحولات الناجمة عن الحرب العالمية الأولى إلى نمو الروح الوطنية، ورافق ذلك انتصار الحلفاء (إيطاليا-فرنسا-بريطانيا-الولايات المتحدة الامريكية) وهزيمة ألمانيا والدولة العثمانية سلسلة من الأحداث الهامة التي ساهمت في إرساء دعائم الحركة الوطنية ، ومن أبرزها نذكر: على المستوى الدولي: مبادئ ولسن 14[2]، حيث اعترف بحق الشعوب الخاضعة للهيمنة الاجنبية في تقرير مصيرها، وعلى الرغم من ان هذا المبدأ لا يشمل إلا الشعوب الاوروبية التي تعرضت للهيمنة الالمانية والنمساوية المجرية، فان الزعماء الوطنيين لم يترددوا في توظيف مثل هذا المبدأ لصالح القضية التونسية، وأيضا الثورة البلشفية ومساندتها لحركات التحرر بالمستعمرات، إضافة الى معركة التحرير الوطني بمصر والتي كان لها أثرها العميق على زعماء الحركة الوطنية أمثال عبد العزيز الثعالبي، وكذلك حصول طرابلس على الميثاق الأساسي، وهو ميثاق ينص على إنشاء مجلس نواب منتخب من المواطنين الطرابلسيين الذي

[1]- غليان سمير طه التريكتي: الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين (1918-1939)، مجلة الآداب الفراهيدي، لعدد 13، كانون الاول، 2012، ص 186.

[2]- توماس تيودور ولسن: ولد في سنة1856 بفرجينيا، رئيس الولايات المتحدة الامريكية الثامن والعشرين، درس القانون وارس مهنة المحاماة، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون عام1879، أعلن عن مبادئه الاربعة عشر لعقد مؤتمر الصلح في جانفي 1918، حاول في مؤتمر الصلح في مبادئه ان يؤسس المجمع عالمي جديد يقوم على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، أنظر: هيثم عبد الخضر جبار السويدي: الادارة الفرنسية في تونس (1939-1955)، مجلة العلوم الانسانية، المركز الدراسي في بابل، العراق، ص 93.

أثر على النشاط الوطني بتونس، واعتبر القادة الوطنيون هذا الميثاق بادرة نحو تحقيق الاستقلال الداخلي لطرابلس.[1]

أما على المستوى الداخلي: فقد تمثلت في حصيلة الحرب او ضريبة الدم فقد كانت نتائج الحرب مشاركة البلاد التونسية الى جانب الدولة التونسية في مجهودها الحربي أن فقدت رصيدا بشريا هاما أثر سلبا على السوق الشغل الفلاحي بفعل نقص اليد العاملة بعد الحرب.

ومع الضغط الفرنسي في تونس اقتنع زعماء حركة الشباب التونسي في الداخل والخارج بضرورة إعادة تنظيم صفوفهم، وتجلى ذلك من خلال تأسيس الحزب الدستوري التونسي في مارس سنة 1919م، وتعود بوادر نشأته الى الاجتماعات التي التأمت بالعاصمة في سنة 1919، والتي اكدت على ضرورة سن دستور يضمن حقوق الاهالي فكان هذا الحزب في بدايته نخبويا، وقد تمكن زعماؤه من تجديد أشكال نظامهم، وذلك من خلال إرسال مذكرة في مارس سنة 1919م، الى كل من الرئيس الامريكي وودر ولسن، والى وفود مؤتمر الصلح سنة 1919 بباريس يطالبون فيه بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على البلاد التونسية، الا فشل الحزب في مسعاه قد خيب آمال الوطنيين الذين سارعوا الى تعديل خطة عملهم وتوجهوا الى كسب مساندة الاحزاب اليسارية الفرنسية من جديد والمراهنة على تفهمها لمطالبهم، وقد رفعوا النداء الى الاشتراكيين الفرنسيين طالبوا فيه بحرية الشعب التونسي في نطاق عصبة الأمم[2]، وبهذا كلف الحزب التونسي أحمد السقا[3]

[1]– خليفة شاخر وآخرون: مرجع سابق، ص 84.

[2]– نفسه، ص 85.

[3]– احمد السقا: أحمد بن محمد صالح من مواليد المستير بتونس في 3 مارس 1892، شغل مسؤوليات هامة في الادارة الفرنسية، من بينها قائدا قابس، حصل على شهادة الدكتوراه في القانون 1916، من جامعة باريس، أنظر، امحمد يزير: مرجع سابق، ص 73.

بالتوجه الى مؤتمر الصلح ليعمل على نشر القضية التونسية أواخر سنة 1918، ثم لحق به في جوان الشيخ الثعالبي[1]، ولما لم يجدا ما كان يأملانه من هذا المؤتمر، نتيجة إهمال الدول المنتصرة لقضايا الشعوب الضعيفة فتوجه عبدالعزيز الثعالبي الى اثارة الرأي الاوروبي عموما والفرنسي خصوصا لحقيقة القضية التونسية فنشر كتاب تونس الشهيدة[2] ، في عام 1920م.[3]

وجرى توزيعه على اعضاء البرلمان الفرنسي كما تم إرسال نسخة منه الى ادارة الصحف الكبرى بفرنسا، وعدة بدان اوروبية كإيطاليا واسبانيا وسويسرا وبريطانيا، وعددا منه الى البلدان العربية الاسلامية، وقد تسرب الكتاب الى الجزائر وتونس رغم المراقبة الادارية المشددة. وقد شكل هذا الكتاب لحظة مهمة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، حيث لخص همومها ومطالبها[4].

كما انه فضح دسائس الاستعمار وجرائمه في حق الشعب التونسي، واحتوى الكتاب على التأكيد القاطع على الوجود التاريخي لامة ودولة تونسيين، وكان يعرض في خاتمته وبصورة أكثر اعتدالا وقابلية للتطبيق أهم المطالب التونسية[5]، ومن هذه المطالب نجد: أن تكون السلطة التنفيذية وراثية في العائلة الحاكمة خاليا لصالح أفرادها حسب السن والعرق

[1]– عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص 27.

[2]– تونس الشهيدة: كتاب صدرعام1904، عبارة عن وصف للوضعية التونسية السياسية والاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن 19 (عهد البايات المصلحين) مقارنة بالوضعية التونسية بعد انتصاب الحماية الفرنسية الى 1919م، كما يشمل على عرض لمطالب التونسيين الوطنية والكتاب باللغة الفرنسية وقد عربه حمادي الساحلي، وراجعه محمد العروسي المطوي، بعنوان تونس الشهيدة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1984. أنظر: محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي فكره وواقعا، الاتجاه الوصدوي في المغرب العربي (1919–1954)، ط1، دار البصائر الجديدة، 2013، ص 215.

[3]– خير الدين شترة: إسهامات...، مرجع سابق، ص 33.

[4]– عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص ص 26. 27.

[5]– محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص 116.

المعمول به المملكة، ويسهر على السلطة التشريعية مجلس أعلى يتركب من 60 عضو، تأسيس سلطة قضائية مستقلة، منع الحكومة من التدخل في المنظمات الاقتصادية المتولدة عن المبادرة الخاصة الا للمراقبة الوقائية، تنمية الاجهزة الفلاحية وتعميم الطرق لتكون في متناول الجميع، إلغاء الامتيازات والاعفاءات الجبائية، وحق كل تونسي مهما كان دينه وجنسيته في المشاركة في كل الوظائف العمومية، وأيضا حرية التعليم، إحداث مدرسة ترشيح المعلمين التونسيين، الامداد بإطارات تعليم العربية، وايضا لمساواة للجميع أمام القانون وأمام الوظائف العامة[1]، وتأليف حكومة وطنية مسؤولة امام الشعب،[2] وعندما لم يجدوا تجاوب من منظمي المؤتمر اتجهوا الى تشكيل حزب وطني أدى دور هام في تاريخ تونس المعاصرة وهو الحزب الدستوري الحر التونسي في 30 مارس–جوان1920م[3]، الذي اتخذ هذا الاسم وفق ما يناسب برنامجه وهو الحزب الذي سيكون في العشرينات حافزا فعليا للحركة الوطنية التونسية والذي تأسس من طرف انصار عبد العزيز الثعالبي.[4]حيث كان لهذا الحزب قانونه الأساسي وهياكله وبرنامجه ومطالبه والتي نلخصها في النقاط التالية:

الاستقلال الداخلي: فاذا كان البرنامج الاول للحزب يهدف على المدى البعيد الى الغاء نظام الحماية وحصول البلاد على الاستقلال التام فانه يكتفي في المدى القريب بالمطالبة بنظام دستوري يمنح الشعب التونسي الحق في تسيير شؤونه بنفسه، وفعلا فقد كان هدف

[1]– علي محجوبي: جذور ...، مصدر سابق، ص ص 227. 229.

[2]– الطاهر عبد الله: مصدر سابق، ص 55.

[3]– غليان سمير طه التريكتي: مرجع سابق، ص187.

[4]– علي محجوبي: جذور ...، مصدر سابق، ص 236.

هذا الحزب هو تحرير البلاد التونسية من نير العبودية حتى يتمكن الشعب التونسي من التمتع بالحقوق والحريات التي تتمتع بها كل الشعوب الحرة.[1]

وتمثلت مطالبه الاساسية في الفصل بين السلطات الثلاث والابقاء على الملوكية في العائلة الحسينية وغيرها، وهي نفس الخطوط العريضة المستوحاة من المطالب التي تم تقديمها في كتاب تونس الشهيدة فمثلا لا تنص هذه الوثيقة على منح مقاعد للفرنسيين في المجلس الأعلى، فان أرضية الدستور تخص لهم حيزا، كما سكتت تونس الشهيدة على السيادة الخارجية للإيالة فإن برنامج الدستور يعهد بصلاحياتها الى الجمهورية الفرنسية وبمقتضى هذه الوثيقة فمن صلاحيات المقيم العام تسيير السياسة الخارجية للبلاد التونسية الى ان تصبح قادرة على الاضطلاع بنفسها ومباشرة فالاعتراف بالحماية جاء في هذا البرنامج بصورة أوضح مما ورد في كتاب تونس الشهيدة لكنه يحددها بأحكام معاهدة باردو ويعتبرها مؤقتة.[2]

إصلاحات في نطاق الحماية: كما اعتمد البرنامج الجديد الذي يمثل تراجعا بالنسبة الى السابق على النقط الثمانية التالية:

1. مجلس تفاوضي متركب من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام.
2. حكومة مسؤولية أمام هذا المجلس.
3. الفصل التام بين السلطات الثلاث.
4. دخول التونسيين الى جميع الوظائف.

[1]– يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي 1919–1934م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1986–1987م، ص ص 58. 59.

[2]– علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 242.

5.التساوي في المرتبات.

6.تنظيم مجالس بلدية تنتخب عن طريق الاقتراع العام في جميع المراكز التونسية.

7.تأسيس الجمعيات[1]، وحرية الصحافة والاجتماعات ومشاركة التونسيين في الشراء مقاسم الاراضي الفلاحية.

وكان هذا الحزب يتألف من أربعة تيارات وهي:

– التيار الثوري وكان يدعوا الى الاستقلال الكامل ومعاداة الفرنسيين وكان يمثله محمد باشا حامبه.

– تيار المساواة وكان ينادي بتحقيق المساواة بين الفرنسيين والتونسيين وتحقيق ذاتي في إطار الجمهورية الفرنسية وتزعمه حسن قلاتي.[2]

– التيار المعتدل والذي كان يسعى الى النهوض بالتونسيين في إطار سلطة الحماية وكان يشرف عليه فرحات بن عياد.[3]

– والتيار الرابع والأخير فكان يقوده عبد العزيز الثعالبي وقد وقف موقفا وسطا يجمع بين التيارات المختلفة وهو في الأصل تيار عربي إسلامي، وفي سياق تأسيس هذا الحزب انتخب الثعالبي رئيسا له من طرف النخبة التونسية رغم وجوده في السجن، كما انتخب رئيسا للجنة التشريعية وهذا دليل على ان الثعالبي كان يمثل رجل الوفاق بين أعضاء النخبة

[1]– علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 242.

[2]– حسن قلاتي: 1882–1966من أصول جزائرية قدم الى تونس وهو صغير، كان والده يعمل مترجما عدليا فانتقل الى سوسة ثم الى تونس العاصمة، درس في معهد كارنوا وكان يتلقى دروس العربية بجامع الزيتونة، وأصبح محاميا سنة 1902، ساند الأفكار الوطنية ونفي عقب أحداث الترامواي والزلاج التحق بالحزب الدستوري عند تأسيسه ثم انشق عنه ليؤسس الحزب الاصلاحي عام 1920، توفي في 27 نوفمبر 1966، أنظر: الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون، تقديم وتعريب: حمادي الساحلي، ط1، الغرب الاسلامي، بيروت، 1986، ص ص 333. 340.

[3]– فرحات بن عياد: شخصية سياسية تونسية، كان ممثلا للحزب الدستوري في فرنسا ثم اسس الحزب الحر المستقبل في 13 نوفمبر 1922، زكان على صلة وثيقة بالدوائر السياسية الفرنسية في باريس. أنظر: طرفاوي أحمد: مرجع سابق، ص 127.

التونسية الى غاية خروجه من تونس سنة 1923م، كما ضم هذا الحزب أيضا في صفوفه مختلف شرائح المجتمع التونسي من محامين وفلاحين وطلبة وتجار وحرفيين.[1]

وفي أواخر سنة 1920 قدم الحزب الحر الدستوري بصفة أوضح مطالبة الثمانية مضيفا اليها نقطة تاسعة وهي اقرار التعليم الاجباري بالبلاد، وهذه المطالب كانت التي تم تقديمها لا تطعن نظام الحماية بل اقتصر على طلب تطبيق المبادئ التي تسود المجتمع الفرنسي على جميع سكان الايالة بغض النظر على العرق والجنسية، وذلك لضمان ممتلكات السكان التونسيين وحرياتهم، وعلى هذا الأساس عرف البرنامج المسطر في عرائض على توقيع السكان الأهالي، وكان يهدف من وراء ذلك إلى أن هذه المطالب لم تكن منبثقة عن مجموعة صغيرة من الشباب التونسي بل كانت تعبر عن الارادة الشعبية .[2]

وارتكز نشاط الحزب الدستوري الحر على ارسال الوفود الى باريس والاتصالات التي كان يقوم بها ممثلوه هناك مع مختلف الهيئات الفرنسية، وبعض البلدان الغربية الاخرى ، اما في الداخل ذهب الوفد الدستوري الى الباي في 18 جوان 1920م[3]، وضم هذا الوفد اربعون عضو، وحرص على ضمان تأييد الباي للقضية الوطنية لحمله على المطالبة بدستور وقد استجاب محمد الناصر باي[4] إلى رغبة هذا الوفد مدعما بذلك الحزب الحر الدستوري الذي لم تعد مطالبه تنبثق من تنظيم غير شرعي، بل من أمير اعترفت سلطات الحماية بسيادته

[1]– طرفاوي أحمد: مرجع سابق، ص 127.

[2]– علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص ص 250. 251.

[3]– يوسف مناصرية: الحزب...، مرجع سابق، ص 232.

[4]– محمد الناصر باي: ولد سنة 1856، وهو بن محمد باي أصدر سنة 1857 عهد الامان خلف في 12 ماي 1906م ابن عمه محمد الهادي باي، مات في 10 جويلية 1922، بعد حكم دام 16 سنة، أنظر: علي محجوبي، جذور...، مصدر سابق، ص 252.

الداخلية، وكما يذكر أحمد توفيق المدني أن هذا الوفد ضم علماء ومحامين وتجار وعمال ومدرسين[1]....

أما في الخارج فقد سافر 3 وفود حيث: سافر الوفد الدستوري الأول في جوان، جويلية 1920م، يحمل عريضة الشعب التونسي الى الشعب الفرنسي[2]، مطالبا فيه اياه بمنحه دستور يضمن له حرياته واستقبل هذا الوفد من طرف رئيس ديوان الرئيسي الفرنسي، وتحصل منه على وعود مرضية في تلبية مطالبه [أنظر الملحق رقم 05].

وبعد مدة سافر الوفد الثاني في 22ديسمبر 1920وبداية جانفي1921، وكان أكثر تمثيلا من الوفد الأول، وركز على عدم تعارض مطالبه مع المصالح الفرنسية بتونس، فرفض المقيم العام لوسيان سان[3] هذه النقاط المتعلقة بإنشاء مجلس استشاري وحكومة مسؤولة أمامه[4]. وعاد هو الاخر مكللا بالوعود بتحسين أوضاع التونسيين ومنحهم الحريات العامة مكافأة لهم على مشاركتهم في الحرب الى جانب فرنسا[5]، وكرد فعل على مطالب هذا الوفد قامت سلطة الحماية بتطبيق سياسة فرق تسد وهي سياسة اضعاف الحزب الحر الدستوري فأدى هذا إلى تصدع الحزب وعزلته، وذلك من خلال ما قام به لوسيان سان على استغلال تباين رؤى القادة الدستوريين مشجعا ببعض العناصر عن الانشقاق عن الحزب الحر وتأسيس الحزب الاصلاحي[6] فهذا الحزب تأسس في فيفري1921م بعد رجوع الوفد

---

[1]– خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 87.

[2]– يوسف مناصرية: الحزب ...، مرجع سابق، ص 232.

[3]– لوسيان سان: ولد في 26 أفريل 1867 بافرو مقيم عام فرنسي بكل من تونس سنة 1920 والمغرب، واشتغل عدة مناصب أهمها المحاماة قبل الانتقال الى ادارة المحافظة، حيث تقلد وظيفة رئيس ديوان محافظ "أ" و"ب"، ثم محافظ "أمين" وفي 1929م انتقل الى المغرب، وفي عام 1937م عاد الى فرنسا حيث انتخب شيخا، توفي في 24 فيفري 1938م. أنظر: علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص266

[4]– خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 88.

[5]– يوسف مناصرية: الحزب الحر...، مرجع سابق، ص 232.

[6]– خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 90.

الدستوري الثاني من باريس وترأسه حسن قلاتي[1]، وكان الخلاف بين الدستوريين والاصلاحيين هو تنافر شخصي بين الثعالبي عبد العزيز وأحمد الصافي[2] من جهة، وحسن قلاتي ومحمد بن نعمان من جهة أخرى.[3] حيث عاب الاصلاحيون على الدستوريون العمل على حساب ارادة القيادة من دون استشارة القادة، كما اتهموهم بالاستحواذ على اموال الحزب والتطرق في ازعاج الفرنسيين[4]، واعتبر الاصلاحيون الاندماج سبيلا أسلم لانعتاق التونسيين، التونسيين، في حين تجنب الدستوريين استعمال لفظ الاندماج غير ان أبعاد مطالبهم كانت اندماجية.[5]

والحقيقة أن الاختلافات بين الدستوريين والاصلاحيين تركزت على عدد من المشاكل والمتمثلة في العلاقات التي يجب اقامتها مع حكومة الحماية ثم طبيعة وعمق المطالب التونسية، حيث طلب الاصلاحيون بإقامة تعاون فرنسي تونسي أساسه المبادئ الاساسية للثورة الفرنسية[6]، فأثر هذا وأدى الى القطيعة، فأسسوا جريدة خاصة بهم وهي جريدة البرهان[7]

---

[1]– خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900–1956م، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 96.

[2]– أحمد الصافي: ولد في 1890م، زاول تعلمه بمعهد كارنو بتونس اولا ثم بكلية الحقوق بباريس شارك وهو شاب في حركة الشباب التونسي وبرز في احداث الجلاز وقد أحرز على سمعة قوية كمحام بتونس، وكان يغشى مكتبه كثيرا، لا المتقاضون أصيلوا مناطق تونس فقط بل كذلك من الوسط ومناطق بتزرت وماطر وسوق الاربعاء وطبرية يأتون لاستشارته في اختيار محام اذا ما تعذر عليه التكفل الشخصي بقضاياهم، ولم يكن متشددا في اجرة أتعابه، وقد خدم مقتنعا، كامين عام للدستور قضيته هذا الحزب وسهر بغيرة على موارده ولا يبدو اذن، كما أكده المقيم العام انه اختلس اموال الدستور، ونظرا الى رفاهيته واقتنائه لأملاك عقارية= =اشاع خصومه حوله شكوكا والحال انهما يفسران بازدهار مكتبه كمحام، أنظر: علي محجوبي: جذور ...، مصدر سابق، ص 256.

[3]– محمد بن النعمان: من مواليد 1875 بتونس، درس بالمدرسة العلوية ثم تخرج منها عمل مدرسا بالمدرسة الحكومية، زاول مهنة المحاماة بمصر بعد من تونس الى فرنسا، كتب العديد من المقالات في عدة جرائد ومجلات، وتطوع بتحرير المقال الرئيسي لجريدة الزهرة اليومية، أنظر: أمحمد يزير: مرجع سابق، ص 75.

[4]– خير الدين شترة: الطلبة ...، مرجع سابق، ص 96.

[5]– الطاهر عبد الله: مصدر سابق، ص 56.

[6]– خير الدين شترة: اسهامات...، مرجع سابق، ص111

البرهان[1] التي أسموها فيما بعد بالنهضة[2]، وكانت هذه الأزمة التي شهدها الحزب وإضافة إليها حصلت أزمات أخرى منها:

أزمة 22 أفريل 1922 وتقهقر الحركة الوطنية: فقد كانت هذه الازمة نتيجة السياسة القمعية التي سلكها نظام الحماية فبعد ان ضبط الحزب استراتيجية لمرحلة جديدة من خلال محاولته اقناع الراي العام الفرنسي بمطالبه، وسعى المقيم العام الى فك التحالف بين الباي والحزب الحر الدستوري من جهة وعزل الحركة الشيوعية من جهة أخرى.[3]

وأيضا انشقاق الحزب المستقل: الذي جاء نتيجة أزمة أفريل 1922م وتداعياتها على الحركة الوطنية وعلى رأسها الحزب الحر الدستوري التونسي الذي تعرض الى محنة اخرى ، فمن الانشقاقات التي تعرض لها هي انفصال احد زعمائه وممثليه الفاعلين وهو فرحات بن عياد[4]، ويرجع بعض المحللين هذا الموقف من فرحات الى كونه برجوازيا ولذا حذر من الارهاب والتهديدات التي أصدرتها سلطات الحماية ضد قادة الدستور، كما يفسر حقده على قادة الدستور الذين لم يكونوا يمدونه بالمال الكافي له للعمل وللعيش، حيث كان مكلفا بتمثيل الحزب بباريس[5]، فكل هذه الأسباب وغيرها دفعته إلى تأسيس هذا الحزب، وقام بشن حملة صحفية ضد عبدالعزيز الثعالبي ورفقائه ليطعن في احتكارهم للوطنية واتهمهم باختلاس أموال الحزب الدستوري لفائدتهم، لكن هذه الحركة لم تحقق أهداف أصحابها، إذ أن فرحات

[1]– جريدة البرهان: ظهر عددها الأول في 19 ديسمبر 1921، وهي لسان حال الحزب الاصلاحي، لم تعمر طويلا حيث توقفت عن الصدور في 1922م. أنظر: طرفاوي أحمد: مرجع سابق، ص 46.

[2]– خير الدين شترة: اسهامات...، مرجع سابق، ص 112.

[3]– محمد لطفي الشايبي: الحركة الوطنية التونسية والمسالة المالية النقابية (1894–1956)، ج1، مركز النشرة الجامعي، تونس 2010م، ص 186.

[4]– علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 327.

[5]– أحمد توفيق المدني: حياة كفاح(1905–1925م) في تونس، ج1، ط2، الجزائر، 1988، ص ص262 . 263.

عياد كان يهدف الى خدمة مصلحته الشخصية على حساب الشعب، فأدى ذلك الى زوالها نهائيا.[1]

إصلاحات 1922:

لم تغير فرنسا طبيعة نظام الحماية، فصحيح أنها قبلت لأول مرة منذ الحماية 1881م مبدأ تمثيل السكان التونسيين عن طريق الانتخاب في مجالس محدثة في المستويات المحلية والجهوية الوطنية "مجالس العمالة ومجالس الجهات والمجلس الكبير" إلا أن الاقتراع هو ابعد ما يكون عاما، وهكذا فقد أصبح من الممكن لمجموعة من التونسيين البعض منهم ان يناقشوا لأول مرة منذ انتصاب الحماية المشاكل الاقتصادية والمالية المتصلة بالميزانية لبلادهم[2]. فقد أدت اصلاحات جويلية 1922م إلى استلاخ العديد من العناصر الدستوريين عن الحزب، مما أدى إلى التقليل من موارد الحزب والتقليص من نشاطه، وتعمقت الخلافات بين الدستوريين ولم يستطع عبد العزيز الثعالبي تطويق الخلافات الداخلية، وهكذا نفذت خطة المقيم العام الذي أرغم عبد العزيز الثعالبي على مغادرة البلاد التونسية نحو المشرق.[3]

قانون للتجنيس[4] 20 ديسمبر 1923م:

[1]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 322.

[2]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 332.

[3]- خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 91.

[4]- قانون التجنيس: 20 ديسمبر 1923م، كان بالمقارنة بأمر 3 اكتوبر 1910، ييسر التجنس الفرنسي للتونسي، فلم تعد معرفة اللغة الفرنسية شرطا إلزاميا والالقاب الجامعية مشروطة للحصول على جنسية الفرنسي فيكفي الاحراز على البكالوريا او على ديبلوم نهاية دراسات مدرسة ترشيح المعلمين بتونس او ديبلوم المدرسة المهنية ايميل لوبي بتونس، اضافة الى هذا

لقد صدر هذا القانون لشن حملة ضد السلطات الاستعمارية، وتجلت هذه الحملة من خلال ما كتب في الصحافة حول هذا القانون مبينين هذا التجنيس يمس هوية التونسي.[1]

ثم في سنة 1924م سافر الوفد الثالث في شهر نوفمبر1924م [أنظر الملحق رقم 06] الى باريس ويضم قادة الحزب ومن ضمنهم الامين العام أحمد الصافي والامين العام المساعد صالح فرحات وأحمد توفيق المدني[2] عضو اللجنة التنفيذية والطيب جميل المحام، ومعهم رسالة توقيع آلاف التونسيين لمساندة هذا البرنامج لدى اعضاء حكومة البرلمان الفرنسية، وذكرت هذه العريضة أهداف تجلت في ايجاد تعاون مخلص وأخوي بين الجالية الفرنسية والسكان التونسيين، وينحصر هدفه في ضمان المساواة بين الفرنسيين والتونسيين وتمكين هؤلاء من المشاركة في ادارة بلادهم[3]. لكن هذا الوفد فشل في تحقيق المصالحة بينه وبين الحكومة الفرنسية، وهو ما أدى الى تراجع الحزب الدستوري، ووجد قادته أنفسهم أمام خيارين، إما دفع الحزب في مساق ثوري، أو تهدئة الاندفاع الشعبي وكبح جماحة، لكن القيادة اختارت طريق الاعتدال وفاء لخطها الاصلاحي.[4]

لم تكن الجنسية الفرنسية متاحة امام التونسيين المتزوجين من فرنسيات فقط بل ايضا المتزوجين من أجنبيات تابعات لقادة المحاكم الفرنسية بالايالة. أنظر: علي محجوبي: جذور ....، مصدر سابق، ص 370.

[1]– خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 92.

[2]– أحمد توفيق المدني: ولد في 16 جوان 1899م، مؤرخ وكاتب سياسي، احد اقطاب الحركة الوطنية في المغرب العربي واحد المؤسسين الحزب الدستور وبسببه نفيه السلطات الفرنسية من تونس الى الجزائر، فيها نشط ضمن نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونشر في صحافتها الشهاب والبصائر وشغل مناصب وزارية دبلوماسية أثناء الثورة التحريرية وبعد= =الاستقلال صدرت له عدة مؤلفات في تاريخ الجزائر وتاريخ الحركة الوطنية في المغرب العربي اولها تاريخ الجزائر سنة1931، وآخرها حياة كفاح في ثلاثة اجزاء الجزائر سنة1976، توفي فجأة بمزله بالأبيار في العاصمة يوم 18 جوان 1983، أنظر، صالح الخرفي: عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1995، ص ص 33. 34.

[3]– علي محجوبي: جذور..، مصدر سابق، ص 402.

[4]– نفسه.

وفي هذه الاثناء غادر عبد العزيز الثعالبي الى المشرق رافعا لواء الجهاد التونسي بين الشعوب العربية الاسلامية، واصيبت الحركة الوطنية بوفاة جلالة الملك محمد الناصر الذي كان يشملها برعايته وتأييده ولم يستطع الحزب مقاومة هذا الاضطهاد العنيف، اذ كانت حركته لا تزال فتية ولم تتوغل في كافة طبقات الشعب، ولم يمر زمن طويل يمكنها من نشر الوعي القومي في الشعب بصورة تجعلها تستطيع تحمل كفاح طويل وتضحيات جسيمة[1]، وفي ظل هذا الخمود الذي اسفر عنه الاضطهاد افلتت زمام الامور وقيادة الشعب من ايدي الجماعة الذين كانوا على راس الحزب، وتقلد جماعة من الشباب المثقفين بعد عودتهم من فرنسا وظهروا في الميدان الوطني بحركة جديدة في أساليبها واتجاهاتها.[2]

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

بعد السنوات العسيرة التي مرت بها البلاد التونسية أثر الحرب العالمية الاولى، وفيها ساءت رداءة المحاصيل وكساد منتوجات الصناعة التقليدية والتجارة الصغرى وقلة التشغيل وغلاء المعيشة، تحسن وضع السكان التونسيين الاقتصادي والاجتماعي ابتداء من سنة 1926م تحسنا واضحا، فقد شهدت البلاد التونسية حتى سنة 1929م، وباستثناء سنة 1927، سلسة من المحاصيل الجيدة عكس فترة البقرات العجاف سنة 1914م، التي تلت الحرب العالمية الاولى.[3]

أ/ الزراعة:

[1]– الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 89.

[2]– أحمد إسماعيل ياغي: مرجع سابق، ص 364.

[3]– علي محجوبي: جذور..، مصدر سابق، ص 475.

استمرت فرنسا في السياسة الاستيطانية بعد احتلالها لتونس وذلك من خلال استغلال ثروات البلاد الزراعية كانت أو معدنية، وهذا كله في خدمة الاحتكار الاجنبي حيث كانت فرنسا تملك أربع شركات احتكارية عامة في تونس منها 23%.[1] ونتيجة لذلك أصبح هناك عشرات الآلاف من العمال التونسيين الزراعيين الذين انتزعت أرضهم يدا عاملة في المزارع والمناجم التي سيطر عليها المستوطنين. ففي سنة 1921م، كان عدد العمال في تونس حوالي 294.000 عامل معظمهم يعمل في القطاع الفلاحي، حيث اعتمدت مزارع المستوطنين أساسا على اليد العاملة في المحلية لأنها متوفرة ورخيصة وايضا بالإمكان الاستغناء عنها في الوقت المناسب، حيث كان معظم العمال من أصل ريفي وذلك أمر طبيعي، لان أغلبية السكان كانوا يعيشون على الفلاحة.[2]

كما استمرت عمليات الاغتصاب في الثلث الأول من القرن العشرين، الشيء الذي ضاعف من ملكيات الأوروبيين فقد كان كل مزارع أوروبي يمتلك 250 هكتار، بينما لا تملك كل أسرة تونسية سوى ستة هكتارات.[3]

وتواصل الاستيلاء على الأراضي وهذا من خلال ضم الأحباس[4]، وأيضا تزايد المنتجات المصنعة وتضرر أربابا الصناعات وصغار التجار المحليين، وسن قانون الثلث

---

[1]–عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص 39.

[2]– عبد المالك خلف التميمي: مرجع سابق، ص 40.

[3]– عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص 16.

[4]– خرجت منهمكة من معركة غير متكافئة فذهبت كل أملاكها الريفية للاستعمار، وكانت مساحتها أكثر من 200.000 هكتارا، والأرقام تبين أكثر من شيء آخر توتر الأوضاع إدارة الحبوس المؤلم، نرى في ميزانيتها مايلي: أجور الملكيات الريفية (متوسط سنوات 1914–1918) 275.000 فرنك، الأنزال المضروب على الملكيات الريفية (نفس المتوسط) 272.000 فرنك، بيع الثمار 103.1500 فرنك. أنظر: عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، تر: تق: سامي الجندي، ط1، دار القدس، لبنان، 1925، ص ص 110–111.

الاستعماري واستياء الموظفين التونسيين فقد ساهم هذا القانون في ترفيع أجور الموظفين الفرنسيين فقط، وهو ما أدى إلى تعميق الفوارق مع نظرائهم التونسيين[1].

هذا دون اغفال استعمال الوسائل المتطورة من طرف المزارعين الأوروبيين وفقدانها عند الأهالي[2]، مما أفرز انتاج متباين فمردود الهكتار الواحد من الأراضي لدى الأوروبيين يعطي 11 قنطارا بينما لا يزيد ما ينتجه الفلاح التونسي عن 3 قناطير من الحبوب، في الوقت الذي كانت اليد الإنتاجية العاملة في هذا القطاع تشكل ما نسبته 72% من التونسيين وهو ما دفع الكثير منهم إلى أن يشتغلوا عبيدا عند الأوروبيين بأجور بخسة للغاية فالمملكة آنذاك أضحت أرض مليون ونصف المليون من الخماسين[3].

وعلى اثر الازمة العابرة التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الاولى، شهدت الزراعة الاوروبية بالبلاد التونسية بعد سنة 1920م، تقدما لا مثيل له في السابق، فقد اتجهت أكثر من اي وقت مضى نحو الزراعات، المقامة على المضاربة والرامية الى التصدير الى الخارج وبالخصوص الى فرنسا[4]، ولقد كانت الزيادة في المحاصيل وتحسين الانواع المزروعة، الشغل الشاغل للمعمرين الحريصين على تعويض التمويلات باهظة التكاليف الانتاجية مرتفعة اكثر فأكثر، وقد كانت مداخيل المعمرين الزراعية متأتية من ثلاث منتوجات هي القمح والخمور والزيت ثم تأتي زراعة الثمار في مرتبة متأخرة جدا[5]، وقد سجل منتوج الحبوب بالنسبة لفترة 1920-1925م نمو هاما، فالمعدل السنوي لإنتاج القمح الذي كان 2.026.916قنطارا بالنسبة للفترة المتراوحة ما بين 1920-1925م فقد ارتفع رغم رداءة

[1]- خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص ص 84-85.

[2]- عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص 16.

[3]- عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص 16.

[4]- احمد القصاب: مرجع سابق، ص131.

[5]- نفسه.

محصول سنة 1927م الى 3.207.500 قنطارا خلال سنوات 1926-1929م وارتفع معدل الشعير بالنسبة الى فترة نفس تلك الفترات من 1.336.650 قنطار الى 2.003.750 قنطار كذلك كان الشأن بالنسبة لزيت الزيتون الذي مر من 293.300 قنطار الى 415.000 قنطارا.

وحسب الاحصائيات الرسمية فقد اقتنى المعمرون بالبلاد التونسية من سنوات 1919-1929، 145.738.49 هكتار من الاراضي الزراعية و78.105 هكتار من الاراضي الغراسة اي في الجملة حوالي 224.000 هكتار موزعة على 1236 مقسم[1]، وتوزع الاراضي التي أزيل اختصاصها والحقت بإدارة الفلاحة والاستعمار ما يلي:

من سنوات 1911-1925 ـــ 5.803 هكتار

1926ـــ 15.000 هكتار.

1927 ـــ 45.300 هكتار.

1928 ـــ1.580 هكتار.

أما اولئك الذين كانوا يشغلون تلك الأراضي وحرموا منها وعددهم عشرات الآلاف وكان التشرد نصيبهم[2].

وخلال هذه الفترة ارتفعت مساحات المبذورة قمحا من قبل المعمرين الاوروبيين ما بين 70و 80 ألف هكتار إلى أكثر من 150.000 هكتار.[3]

والملاحظة ان الزراعة الاساسية في تلك الفترة هي زراعة القمح اللين والقمح الصلب، ذلك ان تعميم استعمال الآلات الصناعية في مزارع أكبر في مساحة فاكبر قد مكن من

[1]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 476.

[2]- يونس درموني: تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، تونس، ص71.

[3]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص477.

التوسع في مساحات الاراضي المزروعة وخاصة في المناطق الخصبة ، حيث نجد أن "بوف" قد عمل على جلب نوع جديد من القمح اللين فلوراتس–أورو[1] الذي وجد رواجا كبيرا في الاسواق الفرنسية بناء على ما له من قيمة رفيعة في ميدان الخبازة وقد خصصت له اخصب الاراضي وطبقت عليه أرقى اساليب الزراعة العصرية، وقد أصبحت تلك الزراعة باهظة التكاليف ذلك أن الآلات الميكانيكية ووسائل النقل والاسمدة الكيميائية والمواد المضادة للفطريات والتامين ضد الآفات من جميع الانواع كل ذلك يقتضي توفير امكانية مالية في ازدياد مطرد.[2]

ان ما يصح على الفلاحة ينطبق كذلك على تربية الماشية فقد استفاد هذا القطاع خلال نفس تلك الفترة من كمية الامطار مواتية ساعدت على نمو الكلأ في المراعي[3]، وبالتالي على تنمية الماشية، وقد ساعدت سنة 1928م، على نمو النباتات العلفية التلقائي في كامل القطر، وكان محصول العلف الطبيعي وافرا في الشمال، وكذلك على المراعي في الوسط والجنوب، ويضاف اليه المحصول الجيد من الخرطال، وكانت الامطار المستمرة النزول خلال شتاء سنتي 1927–1928م قد انتجت وافرة، كل هذه الظروف من شأنها ان تؤدي الى تنمية الماشية بالبلاد التونسية، ومن ثمة الزيادة في انتاج اللبن والصوف والجلود، ومن ذلك ان عدد الغنم الذي بلغ سنة 1924، 1.378.840 رأس وارتفع الى 2.460.740 رأس سنة 1929م، ومر عدد الماعز بنفس الفترة من 797.970 راس الى 1.664.926 رأس، بذلك قد تضاعف عدد هذين النوعين من الماشية فيما بين

[1]– أحمد القصاب: مرجع سابق، ص132.

[2]– أحمد القصاب: مرجع سابق، ص132.

[3]– علي محجوبي، جذور...، مصدر سابق، ص 478.

سنوات1924-1929م. وينعكس ازدهار الزراعة بالضرورة على القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل الصناعة التقليدية والتجارة.[1]

ب/ الصناعة:

ان النشاط الصناعي للتونسيين كان يقتصر على الصناعات التقليدية والتي لا أهمية لدورها في مجموع النشاط الاقتصادي، ويشير الطاهر حداد[2] إلى طغيان مواد مصنعة حديثا في أوروبا او في المعامل الاجنبية في تونس حتى إنها أثرت تأثيرا قويا في كساد الصناعة المحلية.[3]

وهنا يذكر الطاهر عبد الله ان: الصناعة في البلاد التونسية بعد أن عرفت بعض فروعها ازدهارا كبيرا في حالة تحضر، كما ذكر شارل أندريه جوليان في كتابه: المعمرون الفرنسيون وحركة الشباب التونسي ان الاقامة العامة لم تعط اية عناية لحماية الصناعات التقليدية من مزاحمة المنتجات الصناعية المستوردة وأن الاستعمار الرسمي أدى الى اقصاء عدد كبير من صغار الملاك وجعلهم أجراء وأن الوجود الفرنسي في تونس أطاح بالهياكل التقليدية للحياة الاقتصادية، وأن ظروف عمل الأهالي كانت تقود حتما إلى الموت السريع وهذه الوضعية المزرية أثارت التونسيين عموما والفئة المثقفة بوجه خاص.[4]

---

[1]- نفسه: ص 480.

[2]- الطاهر حداد: ولد بتونس العاصمة على الارجح في سنة1899م، تلقى تعليمه الاول في الكتاب، حيث حفظ من القران الكريم ثم واصل تعليمه في الزيتونة له عدة مؤلفات منها: امراتنا في الشريعة والمجتمع، أنظر: أحمد خالد: أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال الجبل، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، ص ص 3. 4.

[3]- عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص ص 16. 17.

[4]- مؤلف مجهول: اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، منتدى سور الازبكية، الامارات، 2001، ص 66.

فكانت الصناعة التقليدية التونسية وخاصة صناعة الشاشية وحياكة الصوف والحرير والقطن وصناعة الزربية وتحويل الجلد، تستفيد أولا من الوفرة النسبية للمواد الأولية الناتجة عن نمو تربية الماشية، كما استفادت من تحسين الطاقة الشرائية لسكان الريف الذين يشكلون الصنوف الاساسية للمنتوجات الصناعية المحلية[1]، وقد استفادت الصناعة المحلية من هذا الوضع خاصة وان المنافسة الاجنبية لم تكن آنذاك ذات بال في الأوساط الريفية، فبالنسبة الى صناعة الشاشية التي تشكل اهم قطاع صرفي بالإيالة سجلت الواردات انخفاض هاما ابتداء من سنة 1926م بالذات، وبينما بقيت الصادرات في مستوى مرتفع نسبيا، فان المعدل السنوي للواردات من الشاشية الذي بلغ في الفترة ما بين سنوات1924-1926م ، 30.192 قطعة ترجع الى 5.519 قطعة في الفترة ما بين سنوات1927-1933.وقد أفاد هذا الوضع بصفة خاصة الاقمشة الحريرية التي حققت مبيعات كبرى بفرنسا منذ سنة 1927م، وهكذا ارتفع مؤشر تصدير هذا المنتوج من 68 سنة 1927 الى 221 سنة 1927. [2]

كما كان حجم صادرات الاقمشة القطنية المصدرة بالنسبة إلى الكميات المستوردة زهيدة جدا، ففي سنة 1920، تم تصدير 131.904 كلم من الأقمشة القطنية.

بما قيمته 1967.910فرنكا، ولكن في نفس السنة بلغت كميات الأقمشة القطنية البريطانية المستوردة 1.683.661 كغم بما قيمته 19.203.260 فرنكا. [3]

وبصفة عامة شهدت الصناعة التونسية في السنوات ما بين 1926-1929 على غرار الفلاحة وتربية الماشية بعض النمو الاقتصادي استفادت منه بالخصوص صناعة الحرير والشاشية، ومن جراء ذلك ارتفع عدد معامل الشاشية الى مائتين في السنوات ما بين

[1]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 481.

[2]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 481.

[3]- أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 198.

1930-1933، بعد أن كان يقدر عددها بمئة سنة 1900م وكانت عودة الازدهار إلى هذه الصناعة الوطنية العتيقة ناتجا بالخصوص عن الزيادة المسجلة في الفترة بين 1926-1929م في رواج الشاشية سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.[1] وبعد إحداث ديوان التعليم المهني في شهر مارس 1923م أنشئت عدة مراكز للصناعات التقليدية مجهزة بآلات النسيج أو الدهن، وقد حاول ديوان التكوين المهني الذي تحول فيما بعد إلى مصلحة التعليم الصناعات التقليدية ثم الى ديوان الفنون التونسية تحسين النماذج ذات الصيغة الفنية، وذلك بتكوين الذوق الفني لدى الحرفيين وحثهم على العمل وكانت النتائج مرضية في بعض القطاعات كالزخرف الفني والطرازة والنقش والزرابي، واخذت علامات دولية لمراقبة جودة مختلف المنتوجات فأحدثت علامات الزرابي في سنة 1921م ومنذ سنة 1934م أصبحت جميع المنتوجات التونسية المعدة للتصدير خاضعة لحمل عبارة (البلاد التونسية).[2]

أما ثروة البلاد المعدنية فقد سلمتها السلطة الفرنسية الى شركات احتكار فرنسية مقابل ايجار سنوي زهيد، وأهم المعادن التي تستخرج من ارض تونس هي فسفات الجير، ويوجد فيها أيضا مناجم للحديد والزنك والمغنيز والنحاس وليروم، وكل هذه المناجم كانت بيد الاجنبي ولا تعود بفائدة كبيرة على تونس.[3]

ج/ التجارة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى طالب المعمرون بتحقيق وحدة جمروكية أوسع بين تونس وفرنسا، وبناء على ذلك فقد أقر القانون الفرنسي المؤرخ في 30 مارس 1928م وحدة جمركية جزئية تقتضي الإعفاء المتبادل من الرسوم وتوظيف نفس المعلوم الجمركي على

[1]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص ص 483-484.

[2]- أحمد القصاب: مرجع سابق، ص ص 212. 213.

[3]- لحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 50.

البضائع الأجنبية، حيث ينص على انه يمكن للحكومة بمقتضى مرسوم أن تقبل دون دفع رسوم جمركية البضائع التي هي من أصل ومصدر تونسيين من غير البضائع المشار اليها في الفصل الاول من هذا القانون[1]، إلا أن تطبيق هذا الإجراء يتوقف على شرط وهو أن تتمتع البضائع الفرنسية المماثلة بنفس النظام عند دخولها الى تونس، وأن تخضع البضائع الاجنبية المماثلة لنفس المعلوم الجمركي والموظف عليها عند الدخول الى فرنسا[2].

فهذا النظام المفروض على تونس يفقدها كذلك حرية تقرير الرسوم الجمركية لصالحها حتى بالنسبة للبضائع الواردة من غير فرنسا، فهي مجبورة على أن ترفض على هذه البضائع الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخولها الى فرنسا نفسها، ولم تكلف فرنسا بهذا بل رفعت الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية حتى تحتكر لنفسها أسواق تونس الداخلية.[3]

وبهذه الصورة تم تحريم تونس من شراء بضائع أجنبية هي أرخس ثمنا من البضائع الفرنسية التي تمثلها، وهكذا أصبحت تونس من أعظم الاسواق التي تروج فيها البضائع الفرنسية رغم ارتفاع أسعارها، وكان من نتيجة هذه السياسة الجمركية ان اختل توازن الميزان الحسابي للبلاد التونسية وأصبح في عجز يزداد ارتفاعا سنة بعد سنة وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الاولى.[4]

وقد ظهر هذا العجز جليا ثم اتسع نطاق نظام الاتحاد الجمركي وصار يتناول عدد كبير من أنواع البضاعات، وكانت الوحدة الجمركية مع فرنسا لا تهم إلا 250 بضاعة من مجموع 8000 سلعة التي تشمل عليها قائمة الجمارك الفرنسية، ولكن قائمة البضائع

[1]– أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 249.

[2]– أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 249.

[3]– الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 53.

[4]– نفسه.

التونسية المتمتعة بنظام الوحدة تمكن تمديدها حسب رغبة الحكومة الفرنسية التي تستطيع قبول أي منتوج تونسي دون أن يدفع المعالم الجمركية، غير أن القانون الجمركية لسنة 1928م لم يستقر عن ارتفاع كبير لحجم الصادرات التونسية في اتجاه فرنسا.[1]

ولا شك أن صغار الفلاحين ومربي الماشية لم يستطيعوا خلال هذه الفترة تسويق ما توفر لديهم من فائض في الانتاج بأسعار مرتفعة ذلك أن أسعار القمح والصلب والشعير وزيت الزيتون والصوف التي كانت تمثل العناصر الأساسية من الإنتاج التونسي كانت في انخفاض مستمر.[2]

أما السنة الوحيدة التي سجلت فيها ارتفاع أسعار الحبوب فقد كانت سنة 1927م، أما في سنتي 1926م و 1929م فقد ازداد إنتاج القمع في الدول الأوروبية وأدى ذلك الى منافسة مهولة في السوق العالمية وبالتالي انخفاض الأسعار في هاتين السنتين لم تؤثر على أغلبية صغار الفلاحين التونسيين الذين كانوا ينتجون أساسا للاستهلاك الذاتي، وفعلا باستثناء الأقلية من كبار الملاكين الذين كانوا مثل المعمرين يتوفر لديهم فائض من المنتوجات للبيع فإن عامة صغار الفلاحين الذين لم يكن لديهم فائض هام من الإنتاج لم يتأثروا إلا قليلا بتدهور أسعار المنتوجات الفلاحية.[3]

أما من الناحية الداخلية فقد أدى نمو الصناعة التقليدية والفلاحة إلى اتساع في التجارة الصغرى التي استفادت خلال فترة ما بين 1926-1929م من تحسين الطاقة الشرائية

[1]- أحمد القصاب: مرجع سابق، ص ص 249. 250.

[2]- علي محجوبي: جذور ...، مصدر سابق، ص 486.

[3]- نفسه، ص ص 488.

لسكان الريف والمدن، فحققت زيادة في المبيعات وعمت أرباحا هامة وبصفة عامة فقد استفادت من توسع السوق الداخلية.[1]

المبحث الثالث: الاوضاع الاجتماعية والثقافة

أ/ الاوضاع الاجتماعية:

مع ذلك فقد شهد عدد السكان في هذه الفترة تزايد واضح إذا ارتفع عدد التونسيين المسلمين من 1864.908 ساكن سنة 1926م الى 2.086762 سنة 1931م، وكانت الزيادة الحاصلة 221.848 ساكن مرتفعة جذا بالقياس الى التي سجلت بين 1921م-1926م والتي لم تتمثل سوى 38.363 ساكن.[2] وهذا الارتفاع ناتج اولا وبالذات عند الانخفاض التدريجي للوفيات، بفضل زوال الاوبئة الكبرى كالتيفوس والكوليرا وحمى المستنقعات والجذري والطاعون وغيرها، والحروب الداخلية وتناقص المجاعات والتحسن النسبي للحالة الصحية للسكان، حملات التلقيح بالمدن، وخاصة بالمدارس وانشاء الادوية وارتفاع عدد الاطباء.[3]

حيث أنشا الأوروبيين في العاصمة مستشفى كبير هو مستشفى شارل نيكول مجهز بأحدث الأجهزة وبه 713 سرير بينما لا يملك العرب إلا 295 سرير بالمستشفى الصادقي و322 سرير بمستشفى الرابطة، الخاص بالأمراض المعدية.[4] كما يوجد بالعاصمة مستشفى

[1]- نفسه، ص 489.

[2]- علي محجوبي: مصدر سابق، ص491.

[3]- احمد القصاب: مرجع سابق، ص267.

[4]- لحبيب ثامر: مصدر سابق، ص62.

الامراض العقلية، وهو المستشفى منوبة يأوي اليه العرب والاوروبيين في آن واحد، اما في بقية القطر التونسي فلا يوجد الا مستشفى مدينة سوسة ومستشفى بصفاقس، ويوجد كذلك 27 مستشفى للعلاج البسيط موزعة على كافة انحاء القطر وكل هذه المستشفيات يشتركوا فيها العرب والاوربيين على حد سواء.[1]

إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أن تحسن الظروف المعيشية لمختلف طبقات الاهالي التونسيين خلال هذه الفترة، لم يكن نسبيا وان الكثيرين من التونسيين لا يزالون رغم المحاصيل الجيدة يعانون الفاقة، حيث رسم النقابي الطاهر الحداد في مولفيه "العمال التونسيين وظهور الحركة النقابية" و"امراتنا في الشريعة والمجتمع " الصادرين على التوالي في 1927-1929م صورة مؤهلة للحياة الاجتماعية السائدة آنذاك بالبلاد التونسية.[2] بقوله: «ما أخطر وأتعس الحياة التي نقطعها اليوم .... فلا ترى الا وجوها مصفرة وتعلوها الكابة خرساء .... وثياب بالية ومرقعة بكل الألوان، واكثرهم متسولون.[3]

وكان المجتمع التونسي مقسم بحكم التقاليد الاجتماعية الى الطبقة الراقية من الاهالي، ثم تبعتها الطبقة المتوسطة وحتى البورجوازية الصغرى.[4] ضف الى ذلك ان المجتمع التونسي كان مكون من جماعات وعناصر جنسية مختلفة كاليهود الذين تعاونوا مع المستوطنين الأوروبيين للحفاظ على امتيازاتهم وكان دورهم مساعد للمستوطنين، كما كان لهم دور في الاقتصاد التونسي، لأن رؤوس الاموال ساهمت في ديون وقروض الفلاحين

[1]- نفسه، ص63.

[2]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص493.

[3]-خليفي عبد القادر: مرجع سابق، ص34.

[4]- محمد الهادي الشريف: مرجع سابق، ص108.

والحرفيين مقابل ارباح نقدية وعينية.[1] وكذلك ايضا الايطاليين المعمرين والسكان المسلمين الاصليين والاوروبيين والفرنسيين والمالطيين وغيرهم.[2] ولعل أبرز القضايا الاجتماعية التي اثارت الجدال والنقاش على صفحات الصحف وفي المنابر وضعية المرأة، فيما يتعلق بتعليمها وارتدائها الحجاب، حيث يقول عبد العزيز الثعالبي: لو كان التعليم الاجباري واقعا مكتسبا لأدركت المرأة رقعة حقوقها ولعرفت أنه لا يوجد اي نص يرفض عليها ستر وجهها أو نفرض عليها التجنس في منزل كما تحبس في سجن.[3] وأنها لها حق مراقبة مصالحها ومصالح ابنائها والتفكير في مستقبلهم ومراقبة تعليمهم وتربيتهم، وأن لها حق مكانتها في البيت وفي الوجود وفي الحياة على قدم المساواة مع الرجل، وبذلك كم سيعرف المجتمع الاسلامي من التحولات.

وقد تواصل الجدال بين التونسيين في قضية الحجاب فقد نظم فرع الحزب الاشتراكي الفرنسي بتونس عام 1924م ندوة حول قضية المرأة، وأثنائها اخذت الكلمة سيدة تونسية مسلمة كانت مسافرة منوبية الورتاني التي طالبت بتمكين المرأة المسلمة من التمتع بجميع حقوقها ونادت بضرورة رفع الحجاب وضرورة ترقية مستواها العلمي والفكري، وقد دعا عبد العزيز الثعالبي الى ضرورة خلع الحجاب لأنه لم يرفض على المرأة وان خلعه يعني تحرير المرأة المسلمة[4].

ب/ الأوضاع الثقافية:

[1]- عبد المالك خلف التميمي: مرجع سابق، ص42.

[2]- حسن محمد جوهر: مرجع سابق، ص55.

[3]- امحمد يزير: مرجع سابق، ص111.

[4]- نفسه، ص112.

أما في ميدان التعليم فقد تضاءل الى حد كبير، حيث عملت فرنسا على محو الروح القومية وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها بالغة الفرنسية وتطبيق برامج خاصة، ولم يرض العرب بهذه المدارس الاستعمارية وصاروا يهاجمون سياسة فرنسا التعليمية في تونس إلى أن اجبروا السلطة الفرنسية على ادخال اللغة العربية في برامج المدارس الابتدائية الخاصة بالعرب.[1]

وهناك بعض الاحصائيات التي تبين عدد التلاميذ التونسيين بالمدارس الفرنسية الابتدائية، ففي سنة 1920 كان عددهم 10.700 تلميذ 1.900 تلميذة من أصل 44.000 تلميذ، ولكن بعد سنة 1920م أصبح المجهود المبذول في هذا الميدان أهم مما كان عليه من قبل، حيث ارتفع عدد التلاميذ من التونسيين الى 35000 في سنة 1930م.[2]

وفي سنة 1919 كان عدد الابتدائيات في تونس 29 منها خاصة بالتونسيين المسلمين، وعندما يثقل كاهل الحكومة من مصاريفها تقوم بغلق المدارس الخاصة بتعليم الاهالي وتفتح المدارس المتخصصة لأبناء المعمرين وتخصص لهم البعثات المدرسية، اما عن التعليم الثانوي فقد هناك معاهد فرنسية يطلق عليها اسم (lycée) مثل ليسي كارنو، وجميع التعليم فيها اما فرنسي تماما، او في بعض الحصص القليلة العربية.[3]

حيث انه في سنة 1923م اي بعد نصف قرن من فرض الحماية لم يتعد عدد المدارس الحرة 12 مدرسة وكان عدد التلاميذ فيها 2646 تلميذ واستطاع الشعب تضليل مختلف المقبات التي استمرت تضمها السلطة الفرنسية، وبلغ عدد هذه المدارس في الوقت

[1]– الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص56.

[2]– محمد الخضر حسن: تونس وجامع الزيتونة (الفقه، الشعر، الزيتونة، ابن خلدون تراجم) تحقيق: علي الرضا التونسي، المطبعة التعاونية، سوريا، 1971، ص141.

[3]– سعدية مراد: الحركة الطلابية المغاربية ودورها في الكفاح الوطني (1900–1950 الجزائر –تونس) دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة الوادي، الجزائر، 2013–2014م، ص16.

الحاضر 46 مدرسة بها 14261 تلميذ، وتسمى هذه المدارس بالمدارس القرآنية الاهلية، ويتلقى فيها التلاميذ ثقافة قومية عصرية تؤهلهم للإحراز على الشهادة الابتدائية الحكومية، او شهادة الاهلية بجامع الزيتونة.[1]

حيث كان عدد التلاميذ بالشعبة الثانوية الناجحين في مناظرة مشددة للغاية، لم يتجاوز المائة(100) في سنة 1920م، وكانت برامج السنوات الدراسية المختلفة تشمل على دروس وتمارين في اللغة العربية والفرنسية والترجمة (النقل والتعريب)، والتاريخ والجغرافيا والرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية والبلاغة والقانون الاسلامي، كما كانت تشمل على دروس في العلوم الادارية والتشريع التونسي، وفي اللغة الانجليزية بعد الحرب العالمية الأولى.[2]

ومن أشهر المعاقل للتعليم في تونس جامع الزيتونة[3] [أنظر الملحق رقم 07]، مدرسة الصادقية[4] والمدرسة الخلدونية[5]، وقد كان جامع الزيتونة في تونس وجامعته الحصن الحصين للثقافة العربية وللروح الاسلامية ومعقلا للحركة الوطنية في تونس، وقد عجز

---

[1]- الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص56.

[2]- أحمد القصاب: مرجع سابق، ص304.

[3]- جامع الزيتونة: ويرجع تأسيسه الى 141 هـ من ثم أخذ ينشا مجده لعلمي ومن حين لآخر يبرز فيه رجال يشتهر علمه الى ان تحول مجد القيروان، كما اختلف المؤرخون في تاريخ تأسيسه وفي الامر بتشييده فبينما نسب الكثير منهم تأسيس= =الجامع الى عبيد الله بن الحبحاب وذهب اخرون الى انتساب انشاء الجامع الى حسان بن النعمان الغساني، لكن مختلف الدراسات ترجع بناء الزيتونة الى ابن الحبحاب وما زال هذه الاختلاف قائما الى اليوم نظرا لعدم العثور على أثر أو نقيشة تكون حجة قاطعة بين ايدينا. ومن الروايات في أصل التسمية ان الجامع بني في موضع كان مشجرا بالزياتين قطعت كلها ولم تبق الا زيتونية في وسط ساحة الجامع فسمي بها. أنظر: خير الدين شترة: اسهامات...، مرجع سابق، ص، ص 691.687.

[4]- المدرسة الصادقية: انشاها خير الدين باشا سنة 1876م على عهد الصادق باشا وكانت تدرس بها لغات عديدة وتباشر التعليم الابتدائي ثم العالي ومن خصائصها ان تعود تلاميذتها وتأويهم ليلا. أنظر: عبد القادر خليفي: مرجع سابق ص25

[5]- المدرسة الخلدونية: كان تأسيسها في عهد المقيم الفرنسي ريبني مبلي (1894-1900) اسسها بشير صفر برفقة الشيوخ سالم بوحاجب وعمر الشيخ واحمد كريم واقيم الحفل التأسيسي في 15 مارس 1897 وينقسم التعليم بهذه المدرسة الى 3 اقسام ابتدائي، ثانوي عالي. أنظر: عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص25

الفرنسيون في البداية على التدخل في شؤونه بل كانت جماعة الزيتونة الأولى من اشد أعداء فرنسا، وهم الذين حملوا شعلة التحرير الوطني لهذا عملت فرنسا على تضييق دائرة التعليم ما استطاعت حيث أن الشيخ خضر حسين يذكر بأن مع مطلع القرن العشرين لا يوجد في المملكة كلية للطب أو الهندسة أو الكيمياء ... ولا يبرع من التونسيين في علم من هذه العلوم الا الذين يرحلون الى اوروبا ويحوزون على الشهادات العليا من إحدى جامعاتها، ومن العجب أن تكون المدارس القرآنية الأهلية تابعة لوزير المعارف وهو فرنسي.[1]

وجامع الزيتونة هو ثاني الجوامع التي رفعت بأفريقيا لإعلاء كلمة الله بعد جامع عقبة بن نافع بالقيروان.[2]

ويقر الشيخ خير الدين بدور تونس الحضاري قائلا: "لقد عشت في تونس خلال مقامي بها ما بين 1918-1925م انها فترة خصبة عامرة باليقظة والنهضة، رأيت فيها ما لم اشاهده من قبل في حياتي في الاولى في الجزائر. فأثر ذلك في تكوين وهيأني للعمل على نهضة الجزائر ..." ويذكرها الشيخ بن عتيق بقوله: "إني اعترف بما لجامع الزيتونة من انتشار اللغة العربية في الثقافة الاسلامية في الجزائر، فدعا الاصلاح في هذا الوطن...انما هم من غرس الجامع الاعظم بتونس...".[3]

ونجد الشيخ عبد الحميد ابن باديس يعترف في مناسبات عديدة بجميل تونس في تكوينه، حيث كتب مقالا بعنوان "في تونس العزيزة"، جاء في بعضه: "حقا ان لتونس هوى

[1]- خير الدين شترة: اسهامات...، مرجع سابق، ص49.

[2]- خير الدين شتره: الطلبة...، مرجع سابق، ص688.

[3]- خير الدين شتره: اسهامات...، مرجع سابق، ص73.

روحيا بقلبي لا يضارعه الا هوى تلمسان، اعرف ذلك من انشراح في الصدر، ونشاط في الفكر، وغبطة في القلب لا أجد مثلهما الا في ربوعهما...".[1]

وكذلك ساهمت الجمعيات والنوادي الرياضيات لاسيما جمعية، الترجي الرياضي التونسي عام1919م بدور هام في إثارة الحس الوطني وهو ما جعلها أداة للداعية الوطنية.[2] كما كان النشاط طلبة شمال افريقيا التي تكونت بباريس عام 1927م صدى بالبلاد التونسية، وكان هدف هذه الجمعية في البداية تعزيز الروابط وتأطير الطلبة المغاربية الجدد حيث طالبت اللجنة الممثلة لهذه الجمعية من السلطات الاستعمارية انشاء فرع لها في تونس[3].

إضافة إلى ذلك جمعية الشباب التونسي في مارس 1928م التي أشرف عليها الحزب الحر الدستوري، التي خصصت فقط للطلبة المسلمين والتي بدأت تظهر إلى الوجود خلال الاجتماع الذي تراسه محي الدين القليبي [4]والذي دعا فيه الحاضرين إلى المساهمة في تأسيس هذه الجمعية، وأن يكون لها هدف واحد وهو العمل على الغاء النظام الاستعماري والمطالبة بالاستقلال. والواضح أن القليبي كان يرى في هذه الجمعية مدرسة لتكوين الشباب وتدريبهم على أساليب الكفاح لخوض المعارك السياسة في المستقبل. [5]

---

[1]– نفسه، ص72.

[2]– خلفية شاطر واخرون: مرجع سابق، ص94.

[3]– خلفية شاطر واخرون: مرجع سابق، ص94.

[4]– محي الدين القليبي: من الرموز الحركة الوطنية والنضال السياسي والاعلامي بالمغرب العربي، خلف الثعالبي بعد رحيله الى المشرق في ادارة الحزب الدستوري الحر، سجن في ازمة 1934م، زار الجزائر في الثلاثنيات وتوفي بدمشق: أنظر: عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص63.

[5]– يوسف مناصرية: الحزب ...، مرجع سابق، ص217.

وجمعية الطلبة التونسيين التي تأسست في نوفمبر 1925م وكان هدفها العمل على مساعدة الطلبة التونسيين ماليا لإنهاء تعليمهم واتمام دراستهم وتكوينهم في فرنسا وخارجها.[1]

وتعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى الفترة الأكثر ازدهارا في حياة الصحافة التونسية، وكانت عودتها بفضل مساعي عبد العزيز الثعالبي الذي سافر إلى فرنسا في شهر جوان 1920م ونشر الكتاب "تونس الشهيدة" ومن جملة المطالب التي عرضها، عودة حرية الصحافة.[2] ومنذ شهر أوت 1920م أصدر الشيخ عبد العزيز الثعالبي مجلة الفجر، للتعبير عن آرائه حول ما يراه من تغيرات ينبغي ادخالها على العقليات والمجتمع التونسي،[3] كما عادت جريدة الزهرة الى الظهور في ربيع 1920م بعد ترخيص وقفي وشرطي من المقيم العام إيتيان فلاندان وسرعان ما شهدت البلاد التونسية ازدهارا فعليا للصحف وعلاوة على عودة صحف قديمة الى الظهور مثل المنير، مرشد الامة ، الصواب، المشير وغيرها كما تأسست صحف جديدة مثل: النديم، لسان الشعب، الوزير والاتحاد سنة 1924م والجامعة والعصر الجديد وغيرها، وكانت الصحافة الناطقة بالعربية تعد في مجموعها أكثر من عشرين عنوان سنة 1920م واكثر من ثلاثين في سنة 1921م.[4]

وبالنسبة للصحف الناطقة باللغة الفرنسية كانت جريدة صوت التونسي[5] التي أسسها الشاذلي خير الله تعبر عن آراء الشق المعتدل من التونسيين، أما جريدة العمل التونسي التي

---

[1]- نفسه، ص215

[2]- خليفي عبد القادر: مرجع سابق، ص 63.

[3]- أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 339.

[4]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 273.

[5]- أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 339.

ظهرت في أول نوفمبر 1932م، فقد كانت لسان حال الشباب الدستوريين الذين يناضلون من أجل تغيير أساليب الحزب الحر الدستوري.[1]

وظهرت كذلك مجلات ذات خزان جيد كالفجر، البدر، العمران [2]والمجلة الصادقية هذه الاخيرة التي اتخذت سنة 1926م نهج الجلد مقرا لها وكان من أبرز أنشطتها تكوين ناد أدبي، من أهم روادها الشاذلي خير الدين والطاهر صفر الذين كانوا يلقون محاضرات حول مواضيع اجتماعية وسياسية ودينية.[3]

كما عرفت تونس هذه الفترة المسرح ففي سنة 1924م تأسست فرقة جديدة باسم السعادة وأصبحت الجمعيات المسرحية تمثل أكثر فأكثر المسرحيات المؤلفة من طرف التونسيين، ولم تعد تقتصر على المسرحيات المترجمة وقد ألف الكاتب محمد الحبيب عدة مسرحيات باللغة العربية مثل: الواثق بالله الحفصي، وفتح فارس، أو روايات مستوحاة من الواقع التونسي مثل: مسرحية جيل اليوم المكتوبة باللغة الدارجة.[4]

[1]– نفسه.

[2]– عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص 63.

[3]– خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 93.

[4]– أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 348.

الفصل الثاني:

المؤتمر الأفخارستي

07□11 ماى 1930م

المبحث الأول: ظروف ودوافع انعقاد المؤتمر

تلقى الباي محمد الناصر ضغطا من قبل فرنسا بسبب مواقفه الوطنية وذلك سنة 1924م، فحاصر المقيم العام قصره، وبسبب الغضب الشعبي وترقب زيارة رئيس فرنسا ميلليران، رفع المقيم الحصار وتظاهر بتلبية كل المطالب، لكن بعد ذهاب هذا الأخير ميلليران عاد المقيم وأعلن اضطهاده للحزب وحجزه للصحف وإغلاق النوادي والجمعيات، وفي السنة ذاتها توفي محمد الناصر مسموما[1].

وبهذا فقدت الحركة الوطنية التونسية أكبر نصير لفكرتها، وبالفعل فقد كثر الاضطهاد والقمع والتشريد حيث نفي عبد العزيز الثعالبي مما عرض الحزب الدستوري الحر إلى الجمود وضعف بسبب عجز القليبي محي الدين وأحمد الصافي عن تنظيم الحزب الدستوري الحر.

وقد أثار هذا الجمود الذي اعترى الحزب ثائرة نفر من شباب الحزب الذين عادوا من فرنسا، فقاموا بتأسيس جريدة صوت التونسي سنة 1928م، وكان يديرها خير الله[2] الشاذلي[3] ولم تمض مدة طويلة على هذه الجريدة حتى انشق عنها نفر من الشباب وأسسوا جريدة العمل التونسي التي امتازت بالجرأة والصلابة والصراحة[4]، أن تخلق تيارا واسعا أدى إلى تنشيط الحزب وإعادة تنظيمه وترتيب صفوفه، ومن بين هؤلاء الشباب نجد: الحبيب بورقيبة والبحري قيقة[5]

---

[1] خير الدين شترة: الطلبة ...، مرجع سابق، ص 29.

[2]- خير الدين شترة: إسهامات ...، مرجع سابق، ص – ص 34، 35.

[3]-خير الله الشاذلي: (1898 – 1972) ولد بتونس في 10 مارس 1898، تعلم بالمدرسة الصادقية ثم تعلم بثانوية كارنو، حصل على شهادة البكالوريا، ثم الفلسفة سنة 1918، نفي في 27 ديسمبر 1927 من فرنسا لأسباب أحداث مسجد باريس، توفي سنة 1972م، أنظر: الصادق الزمرلي: مرجع سابق، ص – ص 345،348.

[4]- الطاهر عبد الله: مصدر سابق، ص 57.

[5] -البحري قيقة: 1904 – 1998 ولد في 4 مارس 1904م بتاستور، كان من المؤسسين لجريدة العمل التونسي سنة 1932 رفقة بورقيبة، درس الحقوق واشتغل بالمحاماة وكان من أعضاء مكتب الديوان السياسي الاول للدستور الجديد وبعد تأسيسه سنة 1934، تولى العديد من المسؤوليات وشغل مناصب مختلفة، توفي في 1998، انظر: محمد السعيد عقيب: الحزب الدستوري

ومحمود الماطري[1] الذين تأثروا بمبادئ الثورة الفرنسية.[2]

ويكمن العنصر الجديد في مطلع الثلاثينات في تغيير الوظيفة المخصصة للصحافة القومية الناطقة بالفرنسية، فقد كانت هذه الصحافة إلى ذلك الحين مسخرة لإقناع الرأي العام الفرنسي، وهذه الأخيرة اتخذت منذ ذلك العهد لهجة أكثر عنف من لهجة الصحافة العربية، حيث أن القضية الوطنية في مطلع الثلاثينات لم تعد تطرح بمعنى التعاون والاشتراك بل بمعنى الاستقلال، وفي هذا الصدد كتب الشاذلي خير الله في أكتوبر سنة1930 في صوت التونسي في معرض الحديث عن الشعب التونسي، " قد حافظ هذا الشعب على خاصياته البدائية وطبيعته الخاصة اللتين يؤهلانه، عند الاقتصاد لأن يزول الحجاب ويرفع راية الاستقلال ...".[3] وفي هذه الأثناء قامت الأزمة الاقتصادية[4] العالمية التي ظهرت انعكاساتها على البلاد التونسية، فانخفضت أسعار المواد الأولية،[5] من قمح وشعير وزيت وصوف ...، ومست صغار الفلاحين الذين يبيعون تلك المواد مسا بالغا.[6]

التونسي القديم (1934-1956)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010/2009، ص – ص 80،81.

[1]- محمود الماطري: 1897 – 1972 ولد بمدينة تونس في ديسمبر 1897، درس في الصادقية وبعد حصوله على شهادة ختم الدروس بها عين في أكتوبر 1916م معلما، بعد حصوله على البكالوريا التحق بالمدرسة الطبية في ديجون بفرنسا، كان رئيس للحزب الدستوري الجديد إثر ظهوره سنة 1934م، أبعد لبرج بوبوف، اختلف مع بورقيبة، تولى العديد من المناصب، انظر: محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص 81.

[2]- آمال واعر: بورقيبة ودوره في الحزب الدستوري التونسي الجديد (1934 – 1956)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، 2014 – 2015، ص 36.

[3]- علي محجوبي: جذور ...، مصدر سابق، ص ص 502، 503.

[4]- الأزمة الاقتصادية: انطلقت من بورصة وول ستريت بمدينة نيويورك يوم 24 أكتوبر 1929م، بعد طرح 19 مليون بينهم للبيع دفعة واحدة فأصبح العرض أكثر من الطلب فانهارت قيمة الأسهم فعجز الرأسماليين عن تسديد ديونهم فأغلقت البنك والمؤسسات الاجتماعية بدافع الحفاظ على اقتصادها لم يسلم من الأزمة إلا الإتحاد السوفياتي لإتباعه النظام الإشتراكي، انظر: محمد ونيسي: الصراع اليوسفي البورقيبي 1956،1954، جامعة الوادي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، 2013 – 2014، ص 27.

[5]- خير الدين شترة: الطلبة ...، مرجع سابق، ص 100.

[6]- الهادي محمد الشريف: مرجع سابق، ص 119.

ارتفعت القدرة الشرائية وزاد الفقر والجوع والاحتياج وحوالي سنة 1930، كانت السلطات الاستعمارية تبدي تفاؤلها بإقامتها احتفالات ذات واقع أليم في نفوس التونسيين ومن ذلك المؤتمر الأفخارستي وخمسينية بسط الحماية سنة 1931م.[1]

ضف إلى كل هذا فإن النزعة التبشيرية الصليبية في شمال إفريقيا التي امتزج فيها الغرض الاستعماري والبعد الديني والتنصيري، وهي أمور متلازمة تعضد بعضها وتساعد على إخضاع المستعمرات، ولهذا تنوعت الوسائل من أساليب دينية مباشرة إلى طابع ثقافي اجتماعي تربوي، إلى منتديات سياسية وفكرية،[2] ولم تستثنى من ذلك منطقة في شمال إفريقيا، فأصبحت هناك جمعيات وأحزاب فرنسية تعمل لهذا الغرض التي عملت على تسهيل مهام الآباء البيض واستغلال حالة الفقر والجهل لأن الفقر في العالم الفكري كالبرد في العالم الطبيعي، وانتقل هذا الاستغلال إلى براءة الأطفال حيث يؤخذون تحت غطاء تربيتهم لنشر المسيحية بينهم، كما أن اليسوعيون يمارسون نشاطهم تحت غطاء سينما وتمثيل روايات دينية مسيحية يدعى إليها الشباب.[3]

المبحث الثاني: انعقاد المؤتمر

لقد كان الاستعمار قد قرر أن تكون سنة 1930، وهي السنة التي مضى فيها على احتلال البلاد التونسية خمسين عاما، ليثبت فيها الرأي العام رسوخ قدمه ونجاح خطواته العلية الرامية إلى فرنسة التونسيين عن طريق التنصير،[4] ويبدو أن البلاد التونسية قد حكم عليها

[1]- خير الدين شترة: الطلبة ...، مرجع سابق، ص 100.

[2]- حميدي أبو بكر الصديق: قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920 – 1954، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص 105.

[3]- حميدي أبو بكر الصديق: مرجع سابق، ص 105.

[4]- خير الدين شترة: إسهامات...، مرجع سابق، ص 714.

بالبقاء أرض فرنسية للأبد، وقد عبر المتفوقين الفرنسيين عن تفاؤلهم بتنظيم تظاهرات لا تحترم شرف الشعب التونسي ولا كرامته ولا شعوره الديني.[1]

فسعوا إلى عقد مؤتمر بتونس سمي المؤتمر الأفخارستي[2] من 7 إلى 11 ماي 1930م، بمدينة تونس بالذات أكثر من معنى فتونس في نظر الفرنسيين أرض فرنسية، وقرطاج رقعة مسيحية زكاها دم ملك فرنسا القديس لويس،[3] ولم يفت المشاركين في المؤتمر التصريح بأن اختيار قرطاج لتنظيم المؤتمر الأفخارستي، إنما يرمي إلى بعث كنيسة إفريقيا من جديد.[4]

وقد أطنبت في تحليل هذا الغرض النشريات الكنيسية في ذلك العهد، مذكرة بالحنين إلى عظمة كنيسة قرطاج القديمة، وبالإضافة إلى هذا فقد كان التذكير بماضي النصرانية المجيد بإفريقيا مقرونا بالتصريح بأقوال معادية للدين الإسلامي، ومن ذلك أن البرنامج الرسمي للمؤتمر، قد تم توزيعه توزيعا واسعا في الإيالة، تضمن إشارات وتلميحات جارحة، وجاء فيه بصدد الحديث عن مسرح قرطاج أن هذا المسرح وهو صنو لكوليزي روما، قد هدمه العرب خلال القرون الخوالي، وحتى المفوض الرسولي للبابا ذاته الكاردينال ليبيسيي، كان قد تحدث في خطابه الرسمي، بحضور السلطات المحلية عند ذكره للحضور الإسلامي بالمغرب عن أربعة عشر قرنا من الأسى والموت.[5]

---

[1]- أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 532.

[2]- الأفخارستي: الأفخاريستيا هي الكأس التي يشرب منه المسيح أو سر التناول أو القربان المقدس هو أحد الأسرار السبعة المقدسة في الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية، والمؤتمرات الأفخارستية هي سلسلة من المؤتمرات الدينية الكاثوليكية نسبة إلى أفخاريستا، انتظم أول مؤتمر أفخاريستي في مدينة ليل الفرنسية في حزيران 1881م، بمبادرة من لويس غاستون دي سيغور، وكانت هذه التظاهرة في بدايتها متواضعة من حيث عدد المشاركين فيها وامتدادها الجغرافي ثم اتسعت شيئا فشيئا لتخرج من فرنسا لأول مرة عام 1885م، حيث انعقد المؤتمر الرابع في مدينة فريبورغ السويسرية والتاسع في القدس 1893م، انظر: خير الدين شترة: إسهامات ...، مرجع سابق، ص 35.

[3]- يوسف مناصرية: دور ...، مرجع سابق، ص 198.

[4]- علي محجوبي: جذور ...، مصدر سابق، ص 507.

[5]- نفسه، ص 508.

وقد اعتبر المسلمين هذا المؤتمر حملة صليبية جديدة بسبب المظاهر والممارسات والتصريحات التي مثلت تحديا آخرا للإسلام والمسلمين آنذاك.[1]

وقال عنه بن يوسف بن خدة في كتابه جذور أول نوفمبر بأنه عملا استفزازيا صارخا لمشاعر المسلمين في البلدان المغربية،[2] ويقول عنه أيضا عبد الكريم اغريز: بأنه تظاهرة مسيحية حضرها القبطان المسيحيون من دول العالم للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر وللتذكير بالحملة الصليبية التاسعة التي قادها الملك سان لوي انطلاقا من قرطاج.[3]

وقد اعتبره الفرنسيون حملة صليبية تاسعة، ورأى التونسيون فيه مساسا بكرامتهم وإهانة لدينهم،[4] وعنه يقول الحبيب بورقيبة في كتابه حياتي، آرائي، جهادي: " في الوقت الذي كانت فيه جريدة صوت التونسي رائجة جد حدثان سياسيان هامان أثرا علي تأثيرا كبيرا أولهما: انعقاد المؤتمر الأفخارستي بتونس سنة 1930لا سنة 1931م كما قيل في الإذاعة والتلفزة، وكنت ذلك العام متربصا عند المحامي الأستاذ سيبو ".

وقد انعقد هذا المؤتمر احتفال بمرور مائة سنة على احتلال الجزائر وكان نكبة على البلاد فقد عمت شوارع تونس بالرهبان من جميع أطراف الدنيا حتى أصبح المرء لا يستطيع الخروج،[5] وكان مع الرهبان شبان يرتدون ملابس تشبه ما كان يرتديه أفراد الحملة الصليبية

---

[1]- التليلي العجيلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881 – 1939) م2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992م، ص 223.

[2]- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشابية، الجزائر، 2012، ص 70.

[3]- عبد الكريم غريز: نضال شعب أبي تونس 1881 – 1956، مركز النشاط الجامعي، 2015م، ص 202.

[4]- الحبيب ثامر: مصدر سابق، ص 90.

[5]- الحبيب بورقيبة: حياتي، آرائي، جهادي، دار الكتب الوطنية، تونس، ص82.

الثامنة[1] التي قادها الملك لويس التاسع المعروف باسم القديس لويس والتي توقفت هنا على هضاب قرطاج سنة 1270.[2]

وأصيب فيها لويس التاسع بالطاعون الذي قضى عليه وكان هؤلاء الشباب مرتدين ملابس قساوسة القرن الثالث عشر ورافعين أعلام بيضاء مكتوبا عليها الصليبية التاسعة، أي ها أننا دخلنا تونس التي لم يستطع لويس التاسع أن يقتحمها في عهد المستنصر بالله عام 1270م، و كانت اللجنة العليا المشرفة على هذا المؤتمر تضم بالإضافة إلى البابا في الفاتيكان، الباي والوزراء وشيخ الإسلام والباش مفتي وغيرهم، ومن قبل ذلك التاريخ عمدت الكنيسة[3] في تونس سنة 1925 إلى إقامة تمثال للكاردينال لافيجري[4] [أنظر الملحق رقم 08] الذي كان داعية تنصير إفريقيا الشمالية كلها.[5]

---

[1] _الحملة الصليبية الثامنة: دام الإعداد للحرب الصليبية الثامنة سنوات، وابتدأت التحضيرات الفعلية أوائل سنة 1270، والتي كان مسرحها شواطئ قرطاج وكانت ترمي إلى احتلال تونس العاصمة الحفصية وكان يقودها لويس التاسع المشهور بالقديس لويس ومنيت بالفشل الذريع لما وجدته من مقاومة شعبية عنيفة مستمرة وللحصار المضروب حول الصليبيين حتى أصيبوا بالمجاعة والعطش والأوبئة، وتحتل الحملة الصليبية الثامنة على تونس مكانة مهمة في تاريخ الحروب الصليبية إذ= =أنها كانت الأخيرة المرقمة، تلقى فيها الصليبيون درسا لا ينسى إذ فقدوا فيها ملكهم وأعيانا كثيرين منهم ومنوا بأقصى العذاب، انظر: أحمد الطويلي: في الحضارة العربية التونسية، دار المعارف، سوسة – تونس، ص ص 41 – 44.

[2]– سمير محمد حمدي: مجلة البيان المسلمون والعالم التنصير في تونس الخطر الخفي، العدد 349، 2016/06/06م، ص 5

[3]– قدادرة شايب: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934– 1954)، دراسة مقارنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، 2007، ص ص 107 – 108.

[4]– الكاردينال لافيجري: شارل مارسيل ألمان (1825 – 1892)، ولد في مدينة بايون بجنوب فرنسا، تولى منصب رئاسة أسقفية الجزائر وأسس فرقة الآباء البيض التي حملت على عاتقها مهمة التبشير في شمال إفريقيا ووسطها، عمل في مواجهة العربية والإسلام بتكامل مع جهود الجنرالات العتاة في جيش الاحتلال، ولا يزال اسم لافيجري يتردد كعلم في الحراس، حيث حمل أحد الأحياء اسمه، انظر: عمر بن قينة: المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج، ط1، دار أسامة للنشر، الأردن – عمان، 2000م، ص 28. وانظر ايضا: خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830–1871، دار حلب، الجزائر، ص 131.

[5]– الحبيب بورقيبة: مصدر سابق، 81.

ومؤسس مدارس الشرق والآباء البيض[1] اتحد السيف والصليب لمواصلة الحروب الصليبية والاستيلاء على المغرب العربي للأبد[2] وقد نصبت له تمثالا كبيرا في مدخل البحر على بعد قليل من جامع الزيتونة بتلك الساحة التي تفتح عليه المدينة العربية القديمة وكان التمثال يجسم الكاردينال وفي يده صليبا يستعد لتركيزه على الأرض التونسية، وقد وقعت مظاهرات ضد نصب هذا التمثال، وسجن من سجن من المتظاهرين واحتج الدستوريون القدامى كالعادة عند طريق الكتابات ولم يسفر عن كل ذلك عن طائل ومرت مصيبة المؤتمر الأفخارستي هذه [أنظر الملحق رقم 09].[3]

أما الهيئة الشرفية للمؤتمر فقد وقع تشكيلها إثر محاولة أسقف قرطاجنة الحصول على رخصة من وزارة الخارجية الفرنسية بإقامة المؤتمر في تونس، فقد علمنا أن وزير الخارجية امتنع من الترخيص في إقامة هذا المؤتمر مستندا إلى قانون الدولة بمنع ذلك ولكنه لم يقدم حلا للمسألة يرضي به رئيس الكنيسة، وهو تشكيل لجنة شرفية يرأسها سمو الباي ورجال دولته تحمل عليها مسؤولية الرغبة في انعقاد المؤتمر بالمملكة التونسية، فأصدر أسقف قرطاجنة منشورا إلى سمو ملك تونس والمقيم العام بها ورجال الدولة التونسية وكبرائها وأعيانها يطلب إليهم فيه قبول العضوية الشرفية للمؤتمر الأفخارستي.[4]

---

[1]- جمعية الآباء والأخوات البيض: أسست من طرف المطران لافيجيري سنة 1867م، عندما حلت المجاعة بالشعب الجزائري، وذلك ليقدم أفرادها رغيف الخبز بيد وصليب المسيح باليد الأخرى للمنكوبين الجزائريين، وسميت بهذا الاسم نسبة= =بالزي الأبيض الذي يلبسه أعضاؤها، والمشابه تمام للزي العربي في الجزائر وتعد هذه الجمعية أولى الجمعيات التبشيرية التي تأسست في الجزائر، إذ أن هدفها كان العمل على تنصير الشعب الجزائري وسكان القارة الإفريقية في بعض مناطقها بوجه عام. أنظر: محمد الطاهر وعلي: التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904م، دراسة تاريخية تحليلية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص ص 38-114.

[2]- مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، منتدى الصور الأزبكية، الجزائر، 2007، ص ص 152-153.

[3]- الحبيب بورقيبة: مصدر سابق، ص 82.

[4]- محمد السعيد عقيب: المؤتمر الأفخارستي بقرطاج ماي 1930م وتطور العمل الوطني التونسي، مجلة البحوث والدراسات، العدد 22، السنة 13، صيف 2016م، ص 292.

وقبل أن يتلقى جوابا من الذين دعاهم بالقبول أو بالرفض، نشر أسماؤهم على صفحات الجرائد زاعما أنهم قبلوا بتلك المهمة التي فرضها عليهم فجعلهم بذلك أمام الأمر الواقع، وبجعله اسم سمو الباي وممثل فرنسا وبعض الوزراء في طالعة القائمة تحرج مركز الباقين وأصبح إعلان رفضهم لقبول عضوية قبل بها الأمير والوزير ليس من هيينات الأمور،[1] وقد ضمت القائمة الشرفية للمؤتمر وجوها تونسية بارزة تتقلد وظائف دينية وسياسية عالية كشيخ الإسلام محمد بيرم والمفتي المالكي[2] محمد الطاهر بن عاشور والوزير الأكبر خليل بوحاجب، ووزير القلم الهادي الأخوة[3] والوزير السابق الطيب الجلولي، ومحمد شنيق[4]، ومحمد بن رمضان وعمر البكوش أعضاء القسم التونسي للمجلس الكبير والشاذلي عقبي شيخ مدينة تونس وصلاح الدين البكوش قائد ضاحية تونس.[3]

ومن دهاء السلطات الاستعمارية أن رصدت مليوني فرنك في الميزانية التونسية لهذا المؤتمر وجعلتها من ضمن بنود مصروفات القصر حتى لا يعترض أحد على ذلك.[5]

---

[1]- محمد السعيد عقيب: مرجع سابق، ص 292

[2]- محمد الطاهر بن عاشور 1879 – 1973: ولد بتونس ونشأ بها، والتحق بالزيتونة سنة 1893م، تحصل على شهادة التطويع سنة 1899، ثم بدأ بالتدريس بالزيتونة، وأضيف إليه التدريس في الصادقية سنة 1900، ساهم في بعث الجمعية الخلدونية ونشاطها وكان من مساندي أفكار إصلاح التعليم الزيتوني، تولى عدة مناصب مثل القضاء المالكي سنة1913، والتقوى سنة 1923، وهو أول من شغل منصب شيخ إسلام المالكي سنة 1932، تميز بتبخره في علوم الدين وهو صاحب تفسير (التحرير والتنوير)، انظر: بلقاسم الغالي: من أعلام الزيتونة شيخ الجامع الأعظم، محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره، تونس، ص ص 27 –30 .

[3]- الهادي الأخوة: 1872 – 1949 ولد بتونس ونشأ بها وتعلم بالصادقية، تخرج سنة 1891، ارتقى في الوظائف منذ سنة1892م، حيث تولى خطة الوزارة الكبرى عام 1932 بقى فيها إلى أن مات، انظر: مراد سعدية: مرجع سابق، ص 68.

[4]- محمد شنيق: بن محمد بن حسن شنيق ولد بتونس العاصمة (1889 – 20 نوفمبر 1976)، سياسي بتونس تولى الوزارة الكبرى مرتين أولهما عام 1943 والثانية في مطلع الخمسينات، انظر: مراد سعدية: مرجع سابق، ص 31.

[5]- مازن صلاح حامد مطبقاتي: المغرب العربي بين الاستعمار والاستشراق، تقديم: د. علي محمد جريشه، دار بني مزغنة، الجزائر، ص 21.

كما وقع استغلال المساعدة المادية المقدمة للمؤتمر من قبل حكومة الحماية أي مشاركة كل من الأشغال العامة وإدارة الأمن وبلدية مدينة تونس في إعداد المؤتمر زيادة على منحة بمبلغ مليوني فرنك، هما مقتطعان من ميزانية الايالة التي يمولها أساسا الأهالي التونسيون، وهكذا فإن دافعي الضريبة اليهود والمسلمون هم الذين يساهمون في تمويل مشروع كاثوليكي صرف.[1]

وجاء في بيان لعلماء تونس ينددون فيه بهذا المؤتمر ويذكرون أن فرنسا الدولة التي لا تعترف بالدين في بلادها التي تؤيد عقد مؤتمر نصراني في بلد مسلم، وهذا التناقض لا يدل إلا على وجود مصالح مشتركة بين التنصير والاستعمار.[2]

المبحث الثالث: أهداف وأبعاد المؤتمر

إن المؤتمر الأفخارستي الذي عقد بتونس في 03 ماي 1930م، جاء في ظروف تحاول فيها فرنسا إثبات تمكنها من الهيمنة على شمال إفريقيا سياسيا وثقافيا، فأرادت بهذا المؤتمر تأكيد هذه النظرية والبعد المسيحي في شمال إفريقيا.[3]

كما يقول مازن صلاح حامد مطبقاتي بأنه: مؤتمر نصراني كان هدفه محاربة الإسلام في إفريقيا وبحث الوسائل لنشر المسيحية،[4] كما جاء هذا المؤتمر من أجل القضاء على الدين الإسلامي بالقطر التونسي،[5] كما عد أيضا حملة صليبية وقع إعلانها في وضح النهار ضد الإسلام.[6]

---

[1]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 513.

[2]- مازن صلاح حامد مطبقاتي: مرجع سابق، ص 21.

[3]- حميدي أبو بكر الصديق: مرجع سابق، ص 107.

[4]- مازن صلاح حامد مطبقاتي: مرجع سابق، ص 21.

[5]- يوسف مناصرية: دور ...، مرجع سابق، ص ص 200 -201.

[6]- عبد الكريم غريز: مرجع سابق، ص 202.

فلقد اكتسى المؤتمر الأفخارستي سر القربان في الثقافة المسيحية المنعقد بقرطاج في شهر ماي سنة 1930م، بالرغم من كونه سعى لإقناع الباي بأنه مجرد مجلس عادي طابعا آخر وهو ما دعا 700 شخصية بان يرسلوا للباي كتابا ممهورا بإمضاءاتهم، انتقدوا فيها هذا المؤتمر الذي عدوه حملة صليبية " حرب وسلام تكسوه أفكار " سانت لويس هدفه تنصير شمال إفريقيا المسلم مثلما صرح بذلك رئيس أساقفة قرطاج.[1]

فإثارة روح الصليبية وبرنامج سانت لويس بالنسبة للمسلمين، لم تكن مجرد تجليات حكيمة ومطابقة لقوانين الضيافة خاصة في بلد مازال وفيا لثلاثة عشر سنة من الإيمان الإسلامي.[2]

كما أشار أحمد القصاب إلى أن هذا قد أكد بصورة مفضوحة على الحضور المسيحي بإفريقيا وعبر عن عزمه على التوسيع من نطاقه، وقد كان الحديث آنذاك يجري حول تجريد البلاد من صيغتها الإسلامية، وتعهد المسيحية المنتصرة بجلب الشعوب التي بقيت ضالة إلى حد ذلك التاريخ إلى حظيرتها،[3]

ولم تكن تصريحات منظمي المؤتمر الأفخارستي بقرطاج إلا انعكاسا بحطة متكاملة تمارسها الكنيسة، ملامحها خاصة في المؤسسة التربوية التابعة للبعثات التبشيرية، فقد كشف الكاردينال لوماتر عن النوايا الخفية من وراء تعليم البنت المسلمة في مدارس الأخوات البيض، حيث قال: "من خلال المرأة ستنفذ المسيحية إلى البيت المسلم فديانتنا تنشئها وتحررها بدلا من أن تتركها مستبعدة وهذه الفكرة من أهم الأسس التي قام عليها تفكير لافيجري، ويعتبر المؤتمر الأفخارستي أحد تجليات الهجوم الاستعماري على الهوية العربية الإسلامية ويرمي إلى القضاء

[1]- Mahfoud Khaddache : Histoire du nationalisme algerien, Tome 1, 1919 – 1939, EDIT 2000 , P 239.

[2]- Ibid.

[3]- أحمد القصاب: مرجع سابق، ص ص 532 – 533.

على الشخصية التونسية العربية الإسلامية،[1] واعتبر التونسيون أن هذا المؤتمر أصبح مظهرا للحملة العدائية العنيفة التي يقوم بها رجال الكنيسة ضد الإسلام، والتي أخذت تشكل بشكل خطير، فلقد أعلنوا عن هذا المؤتمر بأنه حملة صليبية، وبأن الدافع لهم على عقده، هو تحقيق الفكرة التي كانت تدور بين جنبي لويس التاسع والتي حملها الكاردينال لافيجري، وليست هذه الفكرة سوى ما يقصده لويس التاسع من حملاته الصليبية على هذه الديار، وهو إرجاعها إلى الصليب الذي أجبرت على قبوله بعصف الرومانيين.[2]

إن إصرار سلطات الحماية الفرنسية على تنظيم هذا المؤتمر بهذا الشكل وبهذا المحتوى ليؤكد حقيقة الحقد الصليبي الدفين وكرههم الشديد للإسلام والمسلمين، وبالتالي فإن تنظيم هذا المؤتمر يكون قد فضحهم وكشف عن نواياهم الخبيثة أكثر مما يخدمهم، وفي نفس الوقت فقد عبر رد فعل الوطنيين التونسيين تجاه هذا المؤتمر عن عمق تمسكهم بلغتهم وبدينهم الإسلامي الحنيف،[3] إلا أن هذا المؤتمر قد فشل فشلا ذريعا في تحقيق أهدافه على مستوى الفكر والعمل، ويرجع السبب في فشل هذه الحملة الصليبية إلى الحملات الصحفية العنيفة التي قادها المثقفون التونسيون وفي طليعتهم أبناء الزيتونة.[4]

ويذكر علال الفاسي بان هذا المؤتمر لا يغدوا أن يكون مثل المؤتمرات التي يعقدها ذووا العقائد والنزعات المختلفة في البلاد المسيحية والمسلمة على حد السواء، ولكن الحقيقة أن الدافع لمقاومة التونسيين لم تكن هي روح التعصب كما يظن،[5] وإنما هي المقاومة السياسية الأهلية الفرنسية التي ترمي لفرنسة المغاربة عن طريق تمسيحهم، فاستغلال الدين ورجاله واستعمال

[1]- خير الدين شترة: إسهامات ...، مرجع سابق، ص 715.

[2]- محمد السعيد عقيب: الحزب ...، مرجع سابق، ص 76.

[3]- قدادرة شايب: مرجع سابق، ص 108.

[4]- الطاهر عبد الله: مصدر سابق، ص 222.

[5]- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، 2003، ص 72.

القوة الروحية التي تمثلها المسيحية لتمكين المستعمرين من الوصول إلى أغراضهم في هدم الكيان التونسي، هو الباعث الأول في الموضوع.

وزيادة على ذلك فإن الحماية لا يمكنها أبدا أن تسمح للمسلمين بعقد مؤتمر كبير إسلامي على نمط المؤتمر الأفخارستي في أرض الحماية، ولو كان مجرد مؤتمر ديني لا محل للسياسة فيه، فالمسألة تكتسي أيضا صبغة المقاومة لروح التحيز المبني على تعصب ممقوت.[1]

المبحث الرابع: الاحتفال بخمسينية الحماية 1931م

كانت الاحتفالات التي أقامتها فرنسا بالجزائر بمناسبة مرور مائة سنة على احتلالها محل اعتبار لدى الشعب التونسي وخاصة أن فرنسا درجت على استنساخ تجاربها في هذه المستعمرات رغم فشل بعضها، وفعلا فإن تونس كانت أخذت عبرة من الجزائر فاستنفرت الصحافة الرأي العام ضد هذا الحدث واعتبرته تقوية لساعد حزب المعمرين بالوطن[2] التونسي.[3]

ولم تمض سنة حتى شرعت سلطات الاحتلال في الاحتفال بخمسينية انتصاب الحماية في تونس سنة 1931م، لكنها رأت أن الجانب التونسي لم يلتزم ببنود الانتداب، تلت مظاهرات

---

[1]- علال الفاسي: مصدر سابق، ص 72.

[2]- وكتب الطيب بن عيسى وهو من أصل جزائري أن الاحتفال بذكرى الاحتلال يستلزم ذكرى فقد الاستقلال، وبالتالي فلا شك أن كل التونسيين لا يرغبون ذلك، وعلى فرنسا أن تراعي مشاعرهم وعليها أن لا توافق الآراء المتطرفة من شرذمة الأحزاب اليمينية ومذهب المعمرين الذين يرون جرح العواطف واستعمال القوة مع التونسيين من أسباب نجاحهم في الاستيلاء على البلاد والثروات ولا فائدة في الاستيلاء على القلوب، وقال لا قدر الله إن وقع الاحتفال وحضر إليه موظفون تونسيون فإنهم مجبورين في صورة مختارين، وقال على فرنسا أن تأخذ العبرة بما حدث في الجزائر في العام الجاري (1930)، فقابلوه بالإعراض والغضب وأقرب بذلك الصحف الفرنسية ووجه نداء لعقلاء فرنسا أن يعارضوا حفلة النصف قرن بتونس كما فعل بعضهم في الجزائر وعليهم أن يفعلوا ذلك في حفلة الربع قرن في المغرب الأقصى، أنظر: حميدي أبو بكر الصديق: مرجع سابق، ص 311.

[3]- نفسه، ص 310.

دينية في مدينة قرطاجنة، حيث أن فرنسا تريد ضم إفريقيا إلى المسيحية لتعطي لحمايتها جانب ديني.[1]

وهو احتفال تريد فرنسا من وراءه تأكيد هيمنتها على البلاد التونسية، وفرض سيطرتها دون رجعة كما أرادت من وراء حملة إعلامية منظمة إبراز المنجزات الفرنسية واستعراض قوتها والتعبير عن اعتزازها عما حققته السياسة الفرنسية في تونس الفرنسية في إطار ما تسميه: المهمة الحضارية.[2]

وكان ذلك تحديا في اتجاهين، استفزاز للمشاعر الوطنية واستعراض للقوة من ناحية وابتزاز المال العام لإقامة التظاهرة من ناحية أخرى.[3] ولقد انتهزت السلطة الفرنسية تلك الفرصة للتحدث بإعجاب عن العمل التمهيدي الذي تقوم به فرنسا بالبلاد التونسية والتأكيد على الروابط المتينة إلى أبد الدهر والتعبير " بسذاجة مغرورة " عن المستقبل الذي يتصوره المتفوقون مفعما بالآمال، ذلك أن فرنسا التي هي دولة أوروبية من أول طراز، قد ضمدت جراح الحرب وأقرت العزم على الحفاظ على سلامة إمبراطوريتها وحمايتها من كل خطر يمكن أن يهددها من الداخل والخارج.[4]

وفي هذه الأثناء شنت الشهاب حملة صحفية على التحضيرات الفرنسة لهذه الاحتفالات وخاصة عند زيارة الباي أحمد باشا لباريس، ذكرت ما جاء في خطبته الرسمية حول الاحتفالات القادمة في تونس ودعوته رسميا لرئيس الجمهورية الفرنسية غاستون دومرج[5] للحضور ورجال

---

[1]- Habib Boubarès, Histoire de la tunisien les grands dates de la préhistoire à la révolution, Cérès éditions, tunisien, 2012, p 552.

[2]- عبد المجيد كريم وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقارنة (1881- 1964)، تونس، 2008، ص 79.

[3]- خير الدين شترة: إسهامات ...، مرجع سابق، 716.

[4]- أحمد القصاب: مرجع سابق، ص 533.

[5] -غاستون دومرج: سياسي فرنسي ولد في 01 أوت 1863م، وتوفي 18 جوان 1973م، عضو في الحزب الراديكالي الفرنسي وعضو في أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية الفرنسية، تولى عدة مناصب منها رئيس مجلس الوزراء بفرنسا (1913-1934)، رئيس الجمهورية الثالثة من 13 جوان 1924 إلى 13 جوان 1931م.

الحكومة والبرلمان، وأوردت الشهاب هذا الكلام في لغة التهكم من الباي وأن تونس ستنال حظها من الاحتفال على غرار شقيقتها الجزائر.[1]

ويذكر علال الفارسي أن السلطة لم تتعفف عن التذكير بفتحها لتونس وبعزمها على الاحتفال بمرور خمسين عاما على الحماية، فلم يكن المؤتمر الأفخارستي إلا جزءً من هذه الاحتفالات التي يراد بها الامتنان على التونسيين بنعمة استعبادهم واحتلال بلادهم، ولم تزل الحماية في تونس تذكر بالحروب الصليبية التي قادها سان لوي، وقد كان أول تصرف قامت به فرنسا في تونس هو وضع تمثال في قرطاجنة لسان لوي الذي قضى نخبه على أبواب تونس، ولم يتمكن من فتحها، فالدفاع القومي أولا وأخيرا هو الذي حمل إخواننا في تونس على معاكسته أماني الفرنسيين ومقاومة أعمالهم المصبغة بصبغة الدين.[2]

وازداد الاستنكار عندما حملت سلطات الحماية الميزانية التونسية مبلغ 300 مليون فرنك لتنظيم احتفالات الخمسينية في فترة كان فيها السكان التونسيون في أشد الحاجة إلى مثل هذا المبلغ،[3] وكانت المجاعة قد فتكت بمناطق مختلفة من الإيالة كما بلغ الخنق أشده أمام تأكيدات السلطات الفرنسية على أن البلاد التونسية قد حققت منذ خمسين سنة تقدما في كل الميادين طبقا للرسالة الحضارية التي قامت بها فرنسا منذ سنة 1881، وهذه التبريرات المنشورة في فترة أزمة اقتصادية واجتماعية رددها رئيس الجمهورية الفرنسية بمناسبة زيارته للبلاد التونسية في شهر أفريل سنة 1931م.[4]

[1]- مجهول المؤلف: الشهاب، مج 6، ج 8، أول ربيع الثاني 1349هـ، سبتمبر 1930، تونس، ص 523.

[2]- علال الفاسي: مصدر سابق، ص ص 72-73.

[3]- عبد الكريم إغريز: مرجع سابق، ص 202.

[4]- علي محجوبي: جذور ...، مصدر سابق، ص ص 519-520.

وفي هذا السياق اتسعت حركة المعارضة لإقامة الاحتفالات إذ وزع العديد من المناشير وعلقت الملصقات في مدينة تونس، ولعب طلبة جامع الزيتونة دورا هاما في نشرها وتوزيعها.[1]

وفي أواخر سنة 1930م أرسلت اللجنة التنفيذية إلى كافة الشعب الدستوري منشورا دعت فيه الأهالي إلى اجتناب الحضور أو المشاركة في الاحتفالات بالخمسينية، بعد أن دحضت الأطروحات المعروضة في الصحافة الفرنسية الاستعمارية والقائلة أن سنوات الحماية الخمسين قد تجلت في انتصار عسكري وسياسي وأدبي لفرنسا بالبلاد التونسية.[2]

إن غاية كل هذه المعارضة هو الحفاظ على الذاتية التونسية العربية المسلمة المهددة بالمسح والذوبان، ولعمل أفضل ضمان لمناعته هو خوض المعركة الإستراتيجية لطرد المحتل من على ارض الوطن ومن هنا تظافرت جهود التونسيين مع جهود بقية الفصائل الوطنية لإنجاز الاستقلال الوطني.[3]

وعن هذا الحدث يقول الحبيب بورقيبة " وفي نهاية عام 1930 نفسه في نوفمبر أو ديسمبر، شاع خبر مفاده أنه سيحتفل في العام القادم بالذكرى الخمسين لاحتلال تونس من طرف الجيوش الفرنسية وأجمع الناس على أن الاحتفال سيكون نكبة أخرى ".[4]

ولمواجهة هذه المستجدات اجتمع في نزل "لوريون" أعيان البلاد وجماعة من الحزب الدستوري القديم أمثال الطيب رضوان مع الطاهر صقر، البحري قيقة بحضور الحبيب بورقيبة

[1]- خير الدين شترة: إسهامات ...، مرجع سابق، ص 716.

[2]- علي محجوبي: جذور ...، مصدر سابق، ص 521.

[3]- خير الدين شترة: إسهامات ...ن مرجع سابق، ص 716.

[4]- الحبيب بورقيبة: مصدر سابق، ص 82.

وقرر المجتمعون إنشاء جريدة يومية وانتخبوا هيئة التحرير وكان الحبيب بورقيبة من بين أعضائها رفقة الطاهر صفر وصالح فرحات.[1]

واستطاع هذا الجيل أن ينفخ في الجريدة روحا جديدة بموافقة الشاذلي خير الله،[2] وقاموا بحملة للتشهير بالاستعمار وفضح مخططاته الأثيمة، واستجابة لطلب المقيم العام دعا صاحب الجريدة الشاذلي خير الله المحررين التخفيف من لهجتهم ، فانفصل عدد من الوطنيين الأحرار[3] من جريدة "صوت التونسي"، وحاولت السلطة الفرنسية من جهتها القضاء عليهم وعلى نشاطهم فقدمتهم للمحاكمة سنة1931م ولكن الشعب تضامن معهم وقام بمظاهرات في الشوارع أجبرت سلطة الاحتلال على التراجع وإلغاء المحاكمة فكان لذلك انعكاس إيجابي على مسار الحركة الوطنية الصحيح، وعمت فرحة طبقات الشعب وقوت إيمانه وتعلقه بهؤلاء الشباب الذين تولوا الدفاع عنه،[4] ثم بادر هؤلاء الشباب إلى إصدار جريدة وطنية جديدة ناطقة بالفرنسية منذ أول نوفمبر سنة 1932م بعنوان العمل التونسي بإدارة المحامي الشاب الحبيب بورقيبة رفقة بعض أعضاء هيئة إدارة صوت التونسي.[5]

[1]- صالح فرحات (1890–1977) درس الحقوق وامتهن المحاماة، من الوجوه الدستورية البارزة، وكان على رأس اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري في الأربعينيات وعاش وفيا للثعالبي واللجنة التنفيذية للحزب، أنظر: خيرالدين شترة: إسهامات ...، مرجع سابق، ص 120.

[2]- الحبيب بورقيبة: مصدر سابق، ص 83.

[3]- حسن حسني عبد الوهاب: مرجع سابق، ص 167.

[4]- الحبيب تامر: مصدر سابق، ص 148.

[5]- حسن حسين عبد الوهاب: مرجع سابق، ص 167.

الفصل الثالث:

ردود الأفعال الوطنية

من المؤتمر

المبحث الأول: موقف جامع الزيتونة من المؤتمر

أدت السياسة الاستعمارية في تونس إلى تغيرات هامة في مستوى التفكير والعمل، شملت الوسط الزيتوني[1] والزيتونيون[2]، الذي خرج من دوره التقليدي في الإنكباب على العلوم الدينية والعربية إلى مرتبة ومركز من أبرز مراكز الحركة الفكرية والاجتماعية الأساسية في البلاد التونسية، ولا شك أن أقوى دليل على دخول الوسط الزيتوني في معترك الحياة العصرية هو ظهور الحركة الطلابية[3] وعزم تلامذة الجامع الذي تم اعتباره مسجد تم تأسيسه على التقوى من أول يوم، إذ بدا لك تبلج نوره اللامع أيقنت أنه الجامع المفرد الفرد، روض العبادة ومعبد الرياضة، بستان علوم الزهر، دوحاتها الفتح وثمارها الإفاضة[4]...

على النضال من أجل تحسين ظروف عيشهم وإصلاح طرق تعليمهم وضمان آفاق مستقبلهم، كما عقدوا العزم على الكفاح من أجل الحرية فاستعملوا لكل ذلك وسائل الاحتجاج العصرية كالإضرابات والمظاهرات والعرائض وعقد المؤتمرات.[5]

كان الزيتونيون أساس الحركة الشعبية إبان الصحوة الوطنية بين 1925-1933 خاضوا حملات الاحتجاج ضد نصب تمثال الكاردينال "لافيجري" في نوفمبر 1925، وانعقاد المؤتمر الأفخارستي ماي 1930 والاحتفال بخمسينية الاحتلال.[6]

---

[1]- خير الدين شترة: إسهامات ...، مرجع سابق، ص 707.

[2]- الزيتونيون: هم شريحة تخرجت من جامع الزيتونة الذي يعتبر من أرفع المؤسسات العربية والإسلامية مكانة آنذاك، بل هو أقدم المساجد وأشهرها، وشهرته لم يكن يستمدها من طابعه الديني فقط بل من دوره العلمي والتضامني الذي اضطلع به وقد صار فضاء للتعليم، تلقى فيه الدروس العلمية على اختلاف مواضيعها وأنواعها منذ القرن الثالث الهجري، وتم تنظيمه في عهد الدولة الحفصية التي ازدهر في عهدها التعليم، أنظر: حبيب حسن اللولب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 128.

[3]- خير الدين شترة: اسهامات...، مرجع سابق، ص 707.

[4]- محمد الشاذلي بن القاضي: المجلة الزيتونية، ج1، مج2، المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط، تونس، ص 2.

[5]- خير الدين شترة: اسهامات...، مرجع سابق، ص 707.

[6]- حنيفي هلايلي: الحوار المتوسطي، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية، العدد 15-16 مارس 2017، الجزائر، 2009، ص 145.

إذ يعود فشل المؤتمر الأفخارستي إلى الحملات الصحفية العنيفة التي قادها المثقفون التونسيون وفي طليعتهم أبناء الزيتونة، والتي استهدفت فضح المؤتمر وتفنيد دعاويه، وكان للدور العظيم الذي لعبه جامع الزيتونة في التصدي للمؤتمر أثر بالغ في نفوس التونسيون، وقد استطاع أبناء الزيتونة أن يلتقوا مع المؤتمرين في حوار فكري كانت نتيجته أن أقحموهم وأثبتوا لهم فيه إفلاس الفرنسة وفشل سياسة محو الذاتية التونسية والقضاء على مقومات البلاد.[1]

كما شنت الصحافة التونسية حملة على المؤتمر، وأغلق التجار المحلات وأغلقت كذلك المدارس[2]، إضافة إلى ذلك أضرب عمال الرصيف بميناء تونس احتجاجا على استفزاز السلطة للمسلمين كما أضرب أيضا تلامذة الزيتونة والصادقية والعلوية عن الدراسة.[3]

وتم اغلاق الدكاكين احتجاجا على انعقاد المؤتمر وعلى وقاحة الشبان المسيحيين الذين كانوا يجوبون شوارع العاصمة مرتدين زي الصليبيين مما شكل تحديا إضافيا للتونسيون المسلمين.[4]

كما أضرب أيضا تلامذة العديد من المؤسسات التعليمية بالحاضرة عن الدروس وتنظيمهم للعديد من المظاهرات و خرجوا في المسيرات [5] وهتفوا بحياة الإسلام والوطن، وبادرت السلطة إلى قمعهم بالقوة واعتقلت الشرطة عددا كبيرا منهم، لكن ذلك لم يزد الطلبة إلا تعنتا، فخرجوا إلى المدينة مرة أخرى وتكاثر عددهم في الشوارع، واحتجوا لدى الوزير الأكبر (خليل بوحاجب) على إيقاف أصحابهم وطالبوا بإطلاق سراحهم، وتواصلت

[1]– الطاهر عبد الله: مصدر سابق، ص 222.

[2]– حميدي أبو بكر الصديق: مرجع سابق، ص 107.

[3]– عبد الكريم اغريز: مرجع سابق، ص202.

[4]– عبد المجيد كريم وآخرون: مرجع سابق، ص 79.

[5]– التليلي العجيلي: مرجع سابق، ص 223.

المظاهرات الطلابية والسخط الشعبي، مما أجبر سلطة الحماية أن تطلق سراح بعض الطلبة وإبقاء بعضهم الآخر على ذمة التحقيق [1]، وفي نفس الوقت تم إرسال وفد إلى المقيم العام مانصرون 1929-1939 للمطالبة بإطلاق سراح المتظاهرين من التلاميذ.[2]

كذلك أضرب العمال عن الشغل في تونس وبنزرت يوم نزول المؤتمرين بمدينتهم في 03 ماي 1930، وكانت تلك بينة على رفض الشعب التونسي لهم.[3]

وقد عم الإضراب حتى التجار الصغار، الأمر الذي أجبر شيخ المدينة وأعوانه وأعضاء الغرفة الفلاحية التي كان يترأسها الطاهر بن عمار الذي كان عضو شرفي في تلك الهيئة،[4] إلى النزول إلى المدينة وإجبار التجار على فتح دكاكينهم، وألقت القبض على الرافضين وزجت بهم في السجون.[5]

وفي نفس اليوم قام جامع الزيتونة بعقد اجتماع عام في صحن الجامع بالاشتراك مع تلامذة معهد كارنو والمدرسة الصادقية والمدرسة العلوية، وقرروا تنظيم مظاهرة ضخمة أمام المحكمة العامة، ودخلوا في إضراب عن الدروس ابتداء من 03 ماي وتواصل إلى 13 من نفس الشهر وقد لعب السيد الباهي الأدغم وهو تلميذ دورا نشيطا بصفة خاصة في إعداد هذا الاضطراب، وهنا قامت الشرطة لتشتيت المظاهرة وإيقاف سبعة عشر (17) متظاهرا منهم تسعة من الزيتونيين.[6]

---

[1]- يوسف مناصرية: دور...، مرجع سابق، ص 199.

[2]- خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 97.

[3]- يوسف مناصرية: دور...، مرجع سابق، ص 199.

[4]- علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 516.

[5]- يوسف مناصرية: دور...، مرجع سابق، ص 199.

[6]- خير الدين شترة: إسهامات...، مرجع سابق، ص 716.

وفي الغد 04 ماي 1930م قرر التلامذة احتجاج منهم مواصلة الإضراب واستئناف المظاهرات حتى يفرج عن رفاقهم الموقوفين، وفي عريضة موجهة إلى الوزير الأكبر "خليل بوحاجب" وإلى الصحافة احتجوا على مس الحريات الديمقراطية وأكدوا تضامنهم مع رفاقهم الموقوفين.[1]

وألحوا في المطالبة بالإفراج عنهم، وفي اليوم الموالي 05 ماي تجمع المتظاهرون أمام الإقامة العامة ثم تم تفريقهم من جديد، فتوجهوا اذاك نحو بطحاء الحلفاويين وتجمعوا في جامع صاحب الطابع، وفي نفس اليوم أفرجت على 06 من الموقوفين الـ 17 وهؤلاء هم 03 عمال، و03 صناع، و09 طلبة زيتونيين، و 02 تلميذين من المعهد العلوي، أما الـ 11 الآخرون فوجهت إليهم تهمة المس بحرية العمال[2] ، والتحريض على الأحزاب واستعمال وسائل العنف ضد أعوان الأمن والإضرار بالأمن العام، وبهذا كانت السلطات الاستعمارية تريد إبطال فعل المسيرين وإحباط مظاهرات محتملة وقت التئام المؤتمر أي من 07 إلى 11 ماي 1930م، وفي هذا الاتجاه استدعى مدير الأمن الفرنسي البعض من المسؤولين في حزب الدستور ووجه إليهم مسؤولية الأحداث الأخيرة وهددهم بالإيقاف في حال وقوع أحداث جديدة.[3]

المبحث الثاني: موقف الأحزاب التونسية من المؤتمر

وكان موقف الحزب الدستوري الحر من هذا المؤتمر واضحا منذ البداية فاعتبروه حملة صليبية جديدة على تونس، فكتب قائدي هذا الحزب احتجاجا وجهوه إلى الباي أحمد ورجال دولته نبهوه فيه إلى خطورة الموقف، وقال يخاطب الباي أحمد على الخصوص: "فقد رأينا

[1]– علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 516.

[2]– نفسه، ص ص، 517–518.

[3]– نفسه.

أن نلفت نظر جنابكم إلى أن المؤتمر صار ذا صبغة لا تسمح معها منزلتكم في الإسلام بالاستمرار على المشاركة فيه..." [1] ، وقد استغل الحزب الدستوري الحر انعقاد هذا المؤتمر بتونس ليعبر عن سخطه عن العلاقة المتينة التي تربط الاستعمار بالكنيسة من أجل القضاء على الدين الإسلامي بالقطر التونسي، وحاول إثارة حمية الباي أحمد الإسلامية عن طريق الاحتجاجات التي بعثها إليه، والمقالات الصحفية والخطب التي كان أعضاء الحزب يلقونها في الأوساط الطلابية ولكن الباي أحمد أصر على البقاء عضوا شرفيا للمؤتمر الأفخارستي وعبر عن مساندته لمبادئه ومطالبه.[2]

وفي هذا الصدد قال الحبيب بورقيبة عن هذا المؤتمر: "إن مؤتمر قرطاج سبب من الأسباب التي جعلتني أكافح من أجل استقلال بلدي لقد رأيت أوروبيين متنكرين في زي الصليبيين يجوبون أزقة مدينتنا المسلمة بفخر واعتزاز[3]..."

وفي المقابل واصل الحزب الدستوري احتجاجه ضد قرار تعطيل الصحافة وأيضا ضد سياسة التجنيس، إذ قامت أحداث كبرى بمدينة تونس في شهر أفريل 1933م ضد دفن المسلمين المتجنسين في المقابر الإسلامية، فتكونت مظاهرات كبرى ضد هذا السبب[4]، ومما تجدر بالذكر أن مسألة دفن التونسيين المتجنسين بالمقابر الإسلامية قد انطلقت من الحملة التي قام بها الوطنيون التونسيون ضد قانون 20 ديسمبر 1923م الذي منح التونسيون بعض التسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية، وبالاعتماد عل القرآن أقر الوطنيون التونسيون اذاك أن كل من تخلى عن جنسيته تخلى في الآن نفسه عن دينه، وأن المتجنس

---

[1]- يوسف مناصرية: دور...، مرجع سابق، ص ص 198-201.

[2]- نفسه.

[3]- جورج سبيلمان: المغرب من الحماية إلى الاستقلال (1912-1956)، ترجمة: محمد المؤيد، ط1، منشورات أمل، الرباط، 2014م، ص 63.

[4]- عبد الكريم أغريز: مرجع سابق، ص 203.

يعتبر مرتدا ويجب عزله تماما عن حياة المجتمع الإسلامي، فلا يجب الاقتراب منه أو إقامة علاقات معه، ولا يمكن أن يرث من مسلم أو ينقل إليه إرثا، ويجب أن لا تصلى عليه صلاة الجنازة وأن لا يدفن في مقابر المسلمين.[1]

مما أدى هذا بالمقيم العام بالضغط على رجال الدين وانتزع منهم فتوى لا تحرم دفن المتجنسين في مقابر المسلمين،[2] وقد كان لفتوى العلماء أثر واضح على المتجنسين حتى في تونس حيث نجد مراسلة موجهة من أحد المتجنسين ضياء النوري من الكاف، ويذيلها باسم جمعية المسلمين المتجنسين التونسيين إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس يبدي سروره بالفتوى الصادرة عنه ويقول أننا نشعر بقناعة كبيرة حول معرفة تصريحاتكم وشروطكم حول القانون الإلهي في الحقيقة واجب للجميع لإعادة دراسة المعارف المتحصل عليها، وأنه تبعا لانتقاداتكم لموقف العلماء التونسيين الذين يظهرون خضوعا كبيرا تجاه السلطات إننا نقدم شكرنا لفتواكم التي تمس واقعنا المريض.[3]وفي النهاية وبعد المعارضة الوطنية أذنت السلطة الاستعمارية ببعث مقابر خاصة بالمتجنسين يوم 12 ماي 1933م، وكان ذلك انتصار للحزب وللوطنيين بوجه عام،[4] ولجماعة العمل التونسي بوجه خاص،[5] بعد أن اعترض الحزب على دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية وأصروا على دفنهم في مقابر المسيحيين، فهذا ما جلب لهذه العملية العاطفية ذات الصبغة الدينية كثيرا من الأنصار والتأييد الشعبي

[1]– علي محجوبي: جذور ...، مصدر سابق، ص ص 528، 529.

[2]– عبد الكريم إغريز: مرجع سابق، ص 203.

[3]– حميدي أبو بكر الصديق: مرجع سابق، ص 109.

[4]– عبد الكريم إغريز: مرجع سابق، ص 204.

[5]– حسن حسني عبد الوهاب: مصدر سابق، ص 167.

للحزب الذي نظم مظاهرات عديدة بدعوى أن عملية التجنيس تهدف إلى محو الذاتية التونسية والهوية العربية الإسلامية، ودمجها في صلب الذاتية الفرنسية.[1]

وعلى إثر ذلك نظم الحزب مظاهرة يوم 07 أفريل 1933م التي شارك فيها طلبة الزيتونة، سقط عليها أحد المتجنسين هو شعبان البحوري وأصله من بنزرت إذ تم منع دفنه في المقابر الإسلامية، وبالفعل تم تشييع جنازته في مقبرة أوروبية.[2]

كما سقط إلى جانبه الكثير من المواطنين، وهذا ما دفع بأهل المنستير إلى التوجه إلى الباي أحمد ليقدموا شكواهم، وكان الحبيب بورقيبة ضمن هذا الوفد وبعد لقائهم بالباي أحمد، أشار بورقيبة على مصور أن يلتقط له صورة مع الباي، إذ كانت هذه الصورة التي صارت محل تداول نقطة الخلاف مع الحزب الحر الذي قدم أعضاؤه توبيخا الحبيب بورقيبة.[3]

وفي المقابل عملت الحركة الوطنية التونسية التي انبعثت انبعاثا جديدا على رص صفوف الحزب الوطني وجمع كلمة العناصر القديمة وعناصر الشباب الجديدة، إذ رأى الحزب أن الوقت قد حان لإعادة تنظيم جديد على أسس متينة، وكان الدافع لهذا السلوك هو ما وقف عليه الحزب الدستوري من نشاط وكفاءة في عناصر الشباب الجديدة وبهذا تم عقد مؤتمر وطني أيام 12-13-14 ماي 1933م يعرف باسم مؤتمر نهج الجبل.[4]

وكان هذا المؤتمر مقسما إلى شقين: أحدهما يمثله أحمد الصافي وصالح فرحات، والآخر يمثله الحبيب بورقيبة[5] [أنظر الملحق رقم 10]، ومحمود الماطري.[1]

---

[1]- عبد الكريم اغريز: مرجع سابق، ص 204.

[2]- علي محجوبي: جذور..، مصدر سابق، ص528.

[3]- السعيد صافي: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص85.

[4]- الحبيب تامر: مصدر سابق، ص149.

[5]-الحبيب بورقيبة: ولد الحبيب بورقيبة في المنستير بتونس يوم 03 أوت1903م، دخل المعهد الصادقي سنة1913م، وأنهى تعليمه الثانوي بمعهد كارنو، كما تحصل على شهادة البكالوريا، وسافر إلى فرنسا في عام1924م حيث درس

بعدما انضمت لهم جماعة العمل التونسي[2]، وتواصلت الخلافات بعد المؤتمر بين اللجنة التنفيذية وجماعة بورقيبة، حيث في الرابع من شهر سبتمبر استقبل الجنرال سليم الدزيري في قصر الباي، وذلك بعد الرسالة التي تم توجيهها إلى الحبيب بورقيبة إثر مشاركته في وفد المنستير أين قابل أحمد باي إثر أحداث التجنيس، الذي قال فيه الحبيب بورقيبة في تصريح في جريدة العمل التونسي يوم 29 ماي1933م: "... فسياسة التجنيس هي أيضا وسيلة للإسراع بتفتيت الشعب التونسي وهي تضاف إلى سياسة الإستيلاب والتفقير الرامية إلى إضعافه وحرمانه من وسائل المقاومة، ومن الغد وجه المكتب التنفيذي للدستور توبيخا لبورقيبة لأنه لم يعلم حزبه مسبقا بانعقاده هذه المقابلة، فقدم الحبيب بورقيبة استقالته من الحزب في 09سبتمبر1933م، معتبرا أن لا دخل للمكتب التنفيذي في حريته من التصرف، وسرعان ما تبعه أخوه محمد بورقيبة في ذلك.[3]

كما خرج أيضا المؤتمر بقرار مقاطعة كل خطوة تدعو إلى التعاون مع النظام القائم وحدد غاية الحزب بأنها تحرير الشعب التونسي وكرد فعل منه تجاه قراراته الخطيرة، قرار المقيم العام "مانصرون" حل الحزب الدستوري الحر وإغلاق سائر صحفه.[4]

الحقوق وتخرج محاميا من باريس وعاد إلى تونس سنة 1927م، انخرط في العمل في سن مبكرة، وعلى إثر عودته إلى تونس عام1927م بدأ نشاطه السياسي بتحرير المقالات في الصحف الوطنية "صوت التونسي" وأسس مع أصدقائه "العمل التونسي" سنة1932م،تزعم حركة الانشقاق في مؤتمر نهج الجبل في 13 ماي 1933م، تعرض للإيقاف عدة مرات ونفي إلى الجنوب التونسي، ساهم بدوره في استقلال تونس في 20مارس 1956م، فانتخب في 08أفريل رئيسا للمجلس التأسيسي وأصبح في 12أفريل أول رئيس للحكومة التونسية بعد الاستقلال وظل في هذا المنصب إلى غاية إقالته في نوفمبر1987م استقر بمسقط رأسه إلى أن وافته المنية في 16أفريل 2000م وبهذا افتقدت تونس الزعيم والمجاهد الأكبر وصانع الأمة، ووحيد القرن التونسي كما كان يعرف به، أنظر:

Sophie Bessis Et Souhayar Belhassem: Bourguiba, Edition Elyzad, Tunis, 2012, P07-08

[1]- حبيب حسن اللولب: التونسيون....، ج2، مرجع سابق، ص44.

[2]- علال الفاسي: مصدر سابق، ص44.

[3]- عمر الشاذلي: بورقيبة كما عرفته، تع علي حمريت وآخرون، ط1، المرسي، تونس، 2013، ص48.

[4]- خير الدين شترة: إسهامات...، مرجع سابق، ص 36.

وفي هذا السياق عين "مارسيل بريتون" Marcel Peyrouton[1] خلفا لمانصرون و قام باستقبال أعضاء اللجنة التنفيذية (صالح فرحات، علي بوحاجب والبحري قيقة) وأظهر لهم استعداده للتعاون معهم، واتفق معهم على بقاء المحادثة في نطاق السرية إلا أن البحري قيقة بلغ الخبر[2] إلى جماعة الحبيب بورقيبة، فأخذ عليه أصدقاؤه إخلافه بالوعد، وتم عزله من الحزب،[3] فأدى هذا الأمر إلى حدوث انشقاق داخله [4]وهكذا بدأت روح الانشقاق تنخر الحزب الدستوري الحر من الداخل، إذ استقال جماعة العمل التونسي محمود الماطري الطاهر صفر ومحمد بورقيبة، وراحوا يؤلبون رؤساء الشعب الدستورية على اللجنة التنفيذية مستعملين في ذلك جميع الطرق المشروعة وغير المشروعة واستعمال الجهوية والطرفية وغيرها من خصوم الإصلاح الاجتماعي والديني الذي كان يتزعمه الحزب الدستوري،[5] وعلى إثر ذلك قاموا بعقد اجتماع طارئ في 03 جانفي 1934م برئاسة الحبيب بورقيبة والطاهر صفر[6] واتفقوا على عقد مؤتمر استثنائي في قصر هلال[7] يوم 02 مارس 1934م الذي تم اعتباره مؤتمر غير عادي،[8] وخطب الحبيب بورقيبة فيه مؤكدا أن أعضاء الديوان السياسي الذي تأسس في هذا

---

[1]– مارسيل بريتون: وهو المقيم العام الفرنسي الجديد الذي وصل إلى تونس 07 أوت 1933م في الوقت الذي كان يرفض فيه المسلمون دفن نصراني في المقبرة الإسلامية وحاول إجبارهم فعجز فترك الأمر وأخذ يدرس الأوضاع للبلاد وأظهر أنه يريد القيام ببعض الإصلاحات وبدأ بعمله، أنظر: محمود شاكر: التاريخ...، ج14، مرجع سابق، ص 151.

[2]– عبد الكريم اغريز: مرجع سابق، ص212.

[3]– نفسه.

[4]– خير الدين شترة: الطلبة...، مرجع سابق، ص 101.

[5]– يوسف مناصرية: الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934–1939)، دار المعارف للنشر، سوسة – تونس، 2002م، ص14.

[6]– حبيب حسن اللولب: التونسيون... ج1، مرجع سابق، ص 45.

[7]– قصر هلال: مدينة تونسية تمثل رمز سياسي انبعث الحزب الدستوري الجديد من خلال انعقاد مؤتمر بهذه المدينة سنة سنة 1934م، وهي تعتبر نموذجا ناجح للاقتصاد خاصة في ميدان النسيج تحت راية الشركة الوطنية (سوجيفاكس) أنظر: محمد الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شاهد على العصر، ج2، دار الثقافة على النشر، مصر، 1999م، ص 163.

[8]– Mohamed sayah: Op-cit, p 11.

المؤتمر سيطبقون في تونس طرق المقاومة الأوروبية التي تعلموها في كليات فرنسا، وفطرت عليها نفوسهم، لأنهم سينتهجون نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا قوامه العدالة والمساواة، يزيد فرنسا قوة ومتانة ويكون الشعب التونسي قويا مرتبطا بالأمة الفرنسية لما بينه وبينها من تضامن لا ينكره أحد،[1] وقد حضر هذا المؤتمر 48 عضو من الحزب الدستوري الحر و 18 عضو من المنستير والمهدية وقصر هلال، وإلى جانبهم 09 أعضاء من تونس العاصمة و 20 عضو من باقي الإيالة التونسية، ولم ترسل اللجنة التنفيذية أي عضو لتمثيلها في المؤتمر.[2]

وانتهى المؤتمر الذي عرف بمؤتمر البعث ببعث حزب جديد سمي الحزب الدستوري الحر الجديد، وتم إضافة كلمة "جديد" حتى لا تتعرض لهم سلطة الحماية ولا قواعد الحزب القديم وأعلنوا عن مقاطعتهم اللجنة التنفيذية، إذ تبنى الحزب استراتيجية التحرر الوطني وعمد بورقيبة الحبيب على إعداد تنظيم داخلي له جاعلا منه منظمة هرمية ذات تراتبية صارمة تبدأ من الخلية المحلية (الشعبة) وصولا إلى المكتب السياسي (الديوان مرورا باللجان الجهوية والمجالس الوطنية).[3]

ووزعت المسؤوليات والمهام على النحو التالي:

- محمود الماطري: رئيس الحزب.
- الحبيب بورقيبة: الأمين العام (النائب).
- الطاهر صفر: كاتب عام مساعد.
- محمد بورقيبة: أمين المال.

---

[1]– يوسف مناصرية: الصراع...، مرجع سابق، ص ص، 14 – 15.

[2]– السعيد صافي: مصدر سابق، ص 93.

[3]– نفسه، ص 94.

– البحري قيقة: أمين مال مساعد.[1]

وهكذا اكتملت أشغال المؤتمر في إطار محدود، ومنذ هذا التاريخ 1934م أصبحت تونس متحررة من الخوف والتعصب وتحررت من العصر الخرافي أو ما يسمى بالميتافيزيقي وانقادت إلى عصر مليء بالمنطق والحقائق أو ما يسمى بالعصر الحقيقي.[2]

وبعد هذا الانشقاق وميلاد الحزب الدستوري الجديد كتب أبو اليقضان مقالا مطولا بعنوان: "تونس في أيام الامتحان" مايلي: "إن الحزب القديم بشكله وأساليبه مؤلف من الشيوخ والمفكرين والكبار المحنكين، والحزب الجديد بمغامراته ومطامحه مؤلف من نخبة الشباب المثقفين... فالأول يعتز بشيخوخته وأسبقيته، والثاني يباهي بثقافته العلمية وحيويته الخصبة، الأول يعتمد على قوة إيمانه وإخلاصه وخبرته، والثاني يعتز بفتوته وعلومه الجديدة ... فمن أين يجتمع هذان العنصران ويعملان في صعيد واحد جنبا إلى جنب إذا لم تجتمع بينهما نية صافية وتلتحم قوتيهما العقيدة وإرادة حديدية فتوحد خط بينهما وتوجهها إلى هدف الأمة الأسمى ومقصدها الأعلى" .[3]

كما يذكر أحمد توفيق المدني في مذكراته عن مساهماته في التوفيق بين الجناحين قائلا: "... بعد أن آلت القضية إلى خلاف مرير ومؤلم وعنيف...، غادرت الجزائر من جديد قاصدا تونس ساعيا إلى جمع الشتات ولإصلاح الموقف وبذلك مع أصحاب رجال اللجنة طريقتي في العمل فوافقوا بالإجماع على تفويضي في حل المشكل لإعادة الوحدة للحزب،

[1]– علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 569.

[2]– Mohamed Sayah: op-cit, p p 40-41.

[3]– خير الدين شترة: إسهامات...، مرجع سابق، ص، ص 114 – 115.

وتعهدوا بقبول أي اتفاق أمضيه باسمهم ..." إلا أن المدني فشل في مهمته بسبب تعنت الأشقاء التونيسيين واستبداد كل واحد برأيه. [1]

وهكذا بعد ميلاد الحزب الجديد أخذ شبابه المتحمسين مهمة نشر الدعوة لتكوين هياج شعبي للضغط على الإدارة وإرغامها على الاعتراف بالحقوق مما اضطر المقيم العام بيرتون إلى تعطيل جريدة العمل واعتقال الزعماء ونفيهم إلى الصحراء في 02 سبتمبر 1934م.[2]

وفي هذا الصدد صرح بورقيبة الحبيب في جريدة الحرية: " أن القمع الشديد الذي سلط علينا يرجع أساسا إلى الحركة الوطنية التونسية قد طبعت بطابع جديد، وبالفعل فقد كان القمع منذ سنة 1934م أشد وأعم وتواصل أكثر لأن الحركة كانت منبثقة من أعماق الجماهير الشعبية وأن نشاط الحزب الدستوري الجديد مرتكز أساسا على الكفاح المستميت في سبيل تحسين حالة الشعب التونسي بأكمله.[3]

المبحث الثالث: الإحتفالات المئوية والظهير البربري

أ-الإحتفالات المئوية

كانت الإمبراطورية الفرنسية سنة 1930 في عز عنفوانها وقد تميزت تلك السنة بإحياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر[4]، وقد جرت الاحتفالات في جو تميز بالأبهة والحفلات والمآدب والاستعراضات في كل مكان وفي تونس تميزت السنة نفسها بعقد مؤتمر القربان

[1]- أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 242.

[2]- خير الدين شترة: الطلبة...، مرجع سابق، ص 102.

[3]- مؤلف مجهول: تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق 03 الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا 1936-1938م، الحوار 01، دار العمل للنشر، تونس، 1979م، ص، ص 48-49.

[4]- بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص ص 70 - 71.

المقدس في قرطاج وفي المغرب الأقصى تميزت تلك السنة بصدور "الظهير البربري[1]" الذي كان هدفه الحقيقي هو زرع عوامل الانقسام وبث أسباب الفرقة بين أبناء الشعب المغربي[2].

أرادت فرنسا الاستعمارية أن تختبر قوتها في الجزائر بعد مضي قرن من الزمن على احتلالها لإحدى زوايا المغرب العربي متجاهلة بذلك الوطنية الجزائرية وقدرة الجزائريين على ردة الفعل، وكانت هذه الاحتفالات الفرنسية سنة 1930م قد تركت نتائج هامة على اتجاه الحركة الوطنية الجزائرية، كما كانت فرصة أثارت بحدة شعور الوطنيين بالإهانة[3] وذلك أن كثيرًا من الكلمات التي صاحبت الأعداد لهذه الاحتفالات مثل "منتصرون" و"مهزومون" و"ممتازون" و"ناقصون" و"متخلفون" ... إلخ، كانت تثير مشاعر الجزائريين وتستفزهم ولاسيما في هذا العصر الذي هو عصر القوميات الثائرة التي أصبحت تدك معاقل الاستعمار والاستبداد في مختلف أنحاء المعمورة[4].

ولعل أول ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق ما كانت قد كتبته مجلة فرنسية في سنة 1922م في الجزائر حيث قالت: "إننا معشر الفرنسيين في بلادنا هنا (في الجزائر) قد

---

[1]– الظهير البربري: من بين الأساليب التي استخدمها الفرنسيون في "المغرب" إصدار قانون عرف باسم الظهير البربري في 16 من ماي سنة 1930م والظهير يعني المرسوم ونص هذا الظهير على جعل إدارة المنطقة البربرية تحت سلطة الإدارة الاستعمارية فيما تبقى المناطق العربية تحت سلطة حكومة والسلطان المغربي وتم إنشاء محاكم على أساس العرف والعادة المحلية للبربر وإحلال قانون العقوبات الفرنسي محل قانون العقوبات "الشريفي" المستند إلى الشريعة الإسلامية ومن ثم قام هذا القانون بنوعين من العزل تجاه المناطق البربرية أولها عزل الإدارة السلطانية عنهم، وعزل الشريعة الإسلامية عن التقاضي بينهم على إعتبار أن العادات والأعراف البربرية كانت سباقة على الإسلام وكان البربر يشكلون حوالي 45% من سكان المغرب في تلك الفترة وينتشرون في بلاد الريف وجبال أطلس. أنظر: هشام قاضي: الموسوعة الذهبية لأشهر المصطلحات، دار الجزيرة، الجزائر، 2010، ص ص 17 – 18

[2]– بن يوسف بن خدة: مصدر سابق، ص ص 70 – 71.

[3]– عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931–1945)، عالم المعرفة، الجزائر، 2008، ص 81.

[4]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 305.

استحوذنا على هذه البلاد وبسطنا سلطاننا عليها بالحديد والنار، إذ لا ينجح أي احتلال إلا بالقوة ويترتب حتمًا عن هذا وجود غالب ومغلوب، ولما كبحنا جماح الشعب الجزائري استطعنا أن ننظم البلاد وهذا التنظيم نفسه يقيم الدليل على تفوق الغالب على المغلوب أي تفوق الرجل المتمدن على الرجل المتخلف فأصبحنا أصحاب البلاد الشرعيين" فمثل هذه العبارات العدائية الممقوتة كانت تجعل الجزائريين يشعرون بالذل والإهانة في وطنهم[1].

وقد استمرت الاستفزازات بمختلف الوسائل طيلة العشرينات، فحوالي سنة 1927م أقام الفرنسيون تمثالاً رمزيًا للجنرال لامورسيير، الذي شهد هزيمة الأمير عبد القادر سنة 1847م، على قاعدة كبيرة في قسنطينة، وكان التمثال يمثله شاهرًا سيفه ضد الجزائريين وهذا النصب التذكاري كان يعني في الواقع قوة المنتصر على المهزوم فإقامة تمثال لامورسيير، الذي جاء بعد تحضير نشيط للاحتفال بالاحتلال، وبعد قمع مستمر للحركة الوطنية، كان بدون شك مناسبة لإثارة عواطف حادة لدى الجزائريين[2] وفي سنة 1927م أيضا نشرت جريدة صدى وهران مشروعًا قدمه موريس فيولت الحاكم العام السابق للجزائر يتعلق بموضوع الاحتفال بالذكرى المئوية قال فيه: "إن مرور مائة سنة على تحرير هؤلاء البرابرة من الشعوب يعتبر حدثًا عظيمًا ينبغي أن نحيي ذكراه بكل إعتزاز"، كما أقيم بحي دالي إبراهيم تمثال للمهندس بوتان راسم خريطة الإنزال بسيدي فرج في عهد نابليون بونابارت وما أن أعلن عن القرار بإقامة الإحتفالات حتى جمع الشيخ عبد الحميد بن باديس

[1]–عبد الكريم بو الصفصاف: مرجع سابق، ص ص 81–82.

[2]– أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 306.

أربع عشرة جمعية في نادي الإتحاد بقسنطينة وصدر بيان عنها بمقاطعة الإحتفالات حرره إبن باديس[1].

وقد كان الشعب الجزائري خلال هذه الحقبة يعاني من وطأة البورجوازية الفرنسية وإحتكارها لثورة البلاد، وجهود العمال الفلاحين حيث عبرت جريدة عربية عن حالة الجزائريين في نفس الفترة بالعبارات التالية: "أي قلب حر لا تدميه الحالة التي نحن فيها اليوم، جهالة سوداء، فتعاسة، ففقر مدقع، فإفتراق فذهاب إلى هاوية الإضمحلال"[2].

وجرى التفكير في الذكرى المئوية للجزائر الفرنسية والتحضير لها بدقة، إذ بدأ الحاكم العام ثيودرستيغ[3] ينشغل بالموضوع منذ 14 ديسمبر 1923م لما شكل لجنة تكلف بإعداد برنامج إحياء الذكرى المئوية لإحتلال الجزائر في عام 1930م، ثم خلفه في مبادرته الحاكم موريس فيوليت الذي كان يعتزم من ناحية سياسية أكثر الإحتفال بتحرير الدول البربرية من الهيمنة التركية، بيد أن المندوبيات المالية كانت مشغلة بتحضير مختلف المشاريع التي إعتمدت كأساس القانون 25 مارس 1928م، وتأسس بموجب هذا القانون مجلس أعلى

[1]– عثمان سعدي: الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 687.

[2]– عبد الكريم بو الصفصاف: مرجع سابق، ص ص 82 – 83.

[3]– ثيودور ستيغ: ولد في 29 ديسمبر 1868م في ليبورن ساهم بكتاباته في العديد من الجرائد اليسارية وأدار مجلة l'action national، تقلد عدة مناصب إدارية بداية من إنتخابه نائبًا عن المحافظة الإدارية الرابعة عشر بباريس في 14 جويلية 1904 م وفي سنة 1906م عين مقرر ميزانية البريد وفي السنة الموالية مقررًا لميزانية التعليم العام ثم وزيرًا لنفس القطاع من ماي 1911م إلى جانفي 1912م ثم وزيرًا للداخلية من 13 جانفي 1912 م إلى 18 جانفي 1913 م في حكومة بوانكارى وفي مارس 1914م إنتخب نائبًا في منطقة السين بفرنسا، ليتم تعيينه في سنة1917مووزيرًا للتعليم العام ثم وزيرًا للداخلية في حكومة ريبو، وفي جويلية 1921 م عين واليا عامًا على الجزائر سنة 1925م، خلفه موريس فيولت. أنظر: إلياس نايت قاسي: الذكرى المئوية للإحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002، 2003، ص ص 17 – 18.

للذكرى المئوية ومحافظ عام للذكرى المئوية[1] وشاركت الحكومة بالطبع حتى وإن لم تكن لها أي مبادرة في هذا الإحتفال وصادقت غرفتا البرلمان في الأخير على طلب تقدم به ألبير سارو، رغم معارضة الشيوعيين وإمتناع الإشتراكيين عن التصويت، لتخصيص 40 مليون فرنك لميزانية أعياد الذكرى المئوية وإرتفع هذا المبلغ في نهاية المطاف إلى 93 مليون فرنك[2].

أعلنت فرنسا في شهر جويلية سنة 1930م عن إحتفالات كبيرة لمدة ستة شهور حيث بدأ الإحتفال في جانفي وإنتهى في 5 جويلية 1930م، وقد دعي لهذه الإحتفالات الدنيا كلها على حد وصف الشيخ البشير لها وكانت مناسبة هذه الإحتفالات مرور مائة عام على إحتلال فرنسا للجزائر[3].

وقد شهد هذا اليوم إحتفالات من جانب الفرنسيين فقد نزل مختلف شرائح المجتمع من أطباء وفلاحين وغيرهم، كما شهد حضور القنصل العام الذي تحدث بهذا الخصوص والذي ذكر فيه أهمية هذا اليوم والذي وصفه بالإنتصار لدولة فرنساوذلك بضم إفريقيا لها من بوابة ميناء سيدي فرج بالجزائر وهذا التصريح الذي إعتبره السكان المحليين بمثابة إستفزاز لهم خاصة وأن هذا اليوم يذكرهم بهزيمتهم الكبيرة[4].

---

[1]– شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871م إلى إندلاع حرب التحرير، مج1، دار الأمة الجزائر، 2013، ص 641.

[2]– نفسه.

[3]– نبيل أحمد بلاسي: الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 ص 57.

[4]– Mahfoud kaddache: la vie politique à Alger de 1919 à 1939 enag edition Alger, 2009, p 191.

وهو إحتفال أعطته السلطات الإستعمارية من العناية والميزانية عناية فائقة وأظهرت فيه من الأبهة والفخفخة وإستعراض القوة ما يدل على أنها لا تحتفل بمرور قرن فقط، وإنما كانت تحتفل بتوصلها إلى القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية وعلى المقاومة المسلحة[1]، وقد أظهروا حقدًا دينيًا ورغبة في الرجوع إلى الصليبية حتى أن أحدهم قال"إن إحتفالنا اليوم ليس إحتفالا بمرور مائة سنة على إحتلالنا الجزائر ولكنه إحتفال يشيع جنازة الإسلام[2].

ولقد انفق الفرنسيون على هذه الإحتفالات حوالي مائة وثلاثين مليون فرنك في مظاهرة الأبهة والبذخ، وكان هذا الإحتفال هو الفرح بالإحتلال الذي قضى على هذه الدولة الجزائرية التي كان وجودها مصدر إحراج لأوروبا خلال ثلاثة قرون[3].

وقد بدأت الإحتفالات بالذكرى المئوية برايات صحراوية من الجزائر إلى غاو ذهابًا وإيابًا وكانت مناسبة لكل الجمعيات والتجمعات الأوروبية لتلتقي طوال السنة ثم تنظيم قرابة 56 مؤتمرًا، وكانت الفرصة لكل فئة لتقديم خلاصة إيجابية ولتشير إلى الثمار والمحاسن الرائعة للإنجازات الفرنسية في الجزائر[4].

وقد عمد الفرنسيون في هذه الإحتفالات إلى إستعراض جيوشهم بالجزائر على غرار جيوش الكونت دي بورمونت التي دخلت مدينة الجزائر في الساعة العاشرة من صباح يوم

[1]– محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 – 1954 وزارة المجاهدين، الجزائر، ص ص 129 – 130.

[2]– نفسه، ص 131.

[3]– عبد الكريم بو الصفصاف: مرجع سابق، ص 85.

[4]– محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919–1939)، ج1، تر: محمد ابن البار، دار الأمة، الجزائر 2011، ص 312

05جويلية 1930م من حيث اللباس والعتاد والنظام الموسيقى والأناشيد ومعدات النقل[1]، وكان الغرض من وراء ذلك بدافع عدم الإحساس، إعادة إحياء صور الإحتلال ومنها مظاهر الخضوع وإهداء حصان "القعدة" إلى رئيس الجمهورية، غير أنه في المقابل ذهب جنود المناوشة والصبايحية الجزائريون إلى باريس للمشاركة في إستعراضات 14 جويلية ورافقهم 40 من كبار قادة العرب[2].

فكان البرنامج يشتمل على معارض وإستعراضات ومحاضرات وألعاب وأفلام ومطبوعات وجولات سياحية وإفتتاح منشآت جديدة[3]، وقد كانت الدعوات قد وجهت إلى كثير من الشخصيات والصحف الأجنبية والفرنسية ولكي تعطي صورة عن إنجازات فرنسا في الجزائر، تولت أكاديمية الجزائرطبع سلسلة من الأعمال تحت عنوان "مجموعة الإحتفال المئوي" بهدف جعلها في "متناول جمهور كبير من المهتمين[4].

وقد خصص رئيس الجمهورية الفرنسي خصيصًا إلى الجزائر لرئاسة الإحتفالات المذكورة التي إتخذت صورة إستفزازية بالنسبة لمشاعر الجزائريين وإحساسهم الوطني حيث أشعرتهم بالذل والمهانة وذكرتهم بمئات الألوف من الشهاداء وآبائهم وأجدادهم الذين سقطوا في ميادين الجهاد طيلة أكثر من نصف قرن دفاعًا عن حرية بلادهم وإستقلالها،وقد دلت خطب المسؤولين الفرنسيين في هذه الإحتفالات على روح الصليبية المتطرفة التي لا يزالون للعروبة والإسلام في الجزائر[5].

---

[1]– نبيل أحمد بلاسي: مصدر سابق، ص 57.

[2]– شارل روبير أجرون: مرجع سابق، ص 649.

[3]– أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 306.

[4]– نفسه.

[5]– تركي رابح عمارة: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931–1956 ورؤساتها الثلاثة، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص90.

ونجد أحمد توفيق المدني الذي وصف هذا الإحتفال بالإحتفال المئوي الجارح حيث قال: أنهم إحتفلوا إحتفالاً صارخًا أكلوا وشربوا وعربدوا، وإختلط وابلهم بنابلهم ثم أحيوا الليلة حتى الصباح وسط أنوار كأنها من قلب العمر، كانت عندهم ليلة العمر وكانت عندنا ولم يشارك منا في الإحتفال أي واحد ليلة نحس مستمر[1].

وبينما كان الفرنسيون يحتفلون بالإحتفال، كان الجزائريون الوطنيون يهمسون بالكلمات الآتية: "أنهم الفرنسيون يحتفلون بالقرن الأول ولكنهم لم يحتفلوا بالقرن الثاني" وقد كان هذا التنبؤ على كل شفة في البلاد والواقع أن أولئك الجزائريين كانوا فيما بعد يشيرون إلى الإحتفال بأنه مهازل سنة 1930م[2].

كما يقول المدني ثم زادوا على كل ذلك إقامة مؤتمر كاثولكي ديني متعصب جمعوا له القسس والرهبان من كل مكان وإرتفعت أصوات وأصوات ضد الدين الإسلامي وضد العروبة وضد المدينة الساطعة التي لولاها ما كانوا هم ولا كان أجدادهم ضربوا الدين في الصميم[3] كما زعمت فرنسا خلال هذه الإحتفالات بأنها قهرت العروبة والإسلام في الجزائر وأقبرتها نهائيًا ولم يبق في هذا الوطن سوى فرنسا والصليب و تبادلت التهاني مع هيئات الصليب وإعتبرت إحتلال الجزائر لمدة قرن فتحًا مبينًا ونصرًا عظيمًا للصليب وللمسحيين أينما كانوا وحيثما وجدوا دقت في الكنائس الأجراس ليل نهار إبتهاجا بهذا المكسب الثمين الذي تحصلت عليه المسيحية في هذا الوطن الذي يعتبر بوابة للقارة الإفريقية السمراء التي سيجتاحها المد الصليبي بكل يسر وسهولة ولا يقف وجه أي حاجز كيفما كان نوعه وبذلك

[1]– أحمد توفيق المدني: مذكرات حياة كفاح 1925–1954، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 252.

[2]– أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 307.

[3]– أحمد توفيق المدني: مذكرات ...ج2، مصدرسابق، ص 253.

أفصحت فرنسا عن نواياها الكامنة وراء إحتلالها لهذا الوطن العربي الإسلامي الأمازيغي وهو تتصير هذا الشعب والإنطلاق منه لتتصير شعوب القارة الإفريقية إلى جانب نهب ثرواتها الطبيعية وإستعباد ثروتها البشرية[1].

لقد أظهر الإحتفال القرني مشاعر الروح الصليبية التي عفى عليها الزمن وتجاوزتها الأحداث، وحدث نتيجة هذه الإستفزازات الدينية رد فعل لدى الجزائريين فالتفوا حول الإسلام، تشبثوا به أكثر من الماضي، إلا أنه لا بد من تنظيم يدافع عن الإسلام، ويقود المسلمين نحو طريق الإسلام الصحيح النقي البعيد عن الشعوذة والخرفات التي إنحرفت بالإسلام وأبعدت علماؤه عن جادة الكفاح، بينما كانوا في القديم أثناء المقاومة والإنتفاضات القادة ورموز الوطنية[2].

وإذا كانت الإحتفالات المئوية الفرنسية قد عبرت عن عظمة الإستعمار وقوته في البلاد فإن هذه الإحتفالات نفسها قد جرحت قلوب الجزائريين وداست كرامتهم وحركت مشاعرهم الوطنية وعواطفهم الدينية، فرجال الفكر والسياسة الفرنسية كانوا مخطئين عندما لم يقرأوا الوطني أي حساب لأنهم كانوا مغترين بقوتهم، فجاءت إحتفالات سنة 1930 وبالاً على أصحابها، إذ أنها كانت نقطة إنطلاق جديدة للحركة الوطنية الجزائرية[3].

وفي الحقيقة أن الإحتفال الفرنسي قد ساعد على مضاعفة جهود الحركة الوطنية الجزائرية[4] ومن بين نتائج هذه المناسبة ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 05

[1]– بشير كاشه الفرحي: مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)، وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص 110.

[2]– محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص 131.

[3]– عبد الكريم بو الصفصاف: مرجع سابق، ص 87.

[4]– أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 308.

ماي 1931م[1] برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس[2] وبقية المشايخ أما بالنسبة لنجم شمال افريقيا فقد أعلن إستقلاله الكامل عن الحزب الشيوعي وغيرإسمه من نجم شمال إفريقيا إلى حزب الشعب الجزائري، وهناك نتيجة ثالثة وهي عزل النخبة أو المسمون بالمعتدين الذين غيروا في النهاية موقفهم من متعاونين إلى جماعة ضاغطة[3].

ب/ الظهير البربري:

كان الإستعمار الفرنسي منذ أن وطأ قدمه في شمال إفريقيا لا يكتفي بإحتلال الأراضي ونهب الثرورة فقط، وإنما كان يقوم بهدم إستقلالية هذه الشعوب وتحطيم حصونها الثقافية والمعنوية حتى يسهل إنقيادها، فحينما أدرك الفرنسيون أن الإستعمار لابد أن يأتي يوم ويرحل، ولذا كان لابد من إبقاء السيطرة المعنوية والثقافية على هذه الشعوب، ونجحت فرنسا في إفريقيا، مستغلة غياب عوامل التوحد بها[4]، لكن هذه السياسة فشلت نسبيًا في بلاد

---

[1]– أنيسة بركات: محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، ص 232.

[2]– عبد الحميد بن باديس: ولد عبد الحميد بن محمد بن مصطفى بن باديس يوم 04 ديسمبر1889م بقسنطينة، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة أتقن أبجديات التربية الدينية ومبادئ اللغة العربية ومعارف أخرى، سافر سنة 1898 إلى تونس فالتحق بجامع الزيتونة، واتصل بأساتذة ومشايخ كبار في مقدمتهم محمد الطاهر بن عاشور كما زار أيضًا المدينة المنورة وهناك تعرف على رفيق دربه محمد البشير الإبراهيمي عاد إلى أرض الوطن في سنة 1911 م واستقر بقسنطينة ودرس بجامع الأخضر إلى غاية 1914م، أسس عدة صحف ومجلات منها "المنتقد، الشهاب، الشريعة، السنة المحمدية والصراط وغيرها، وقد قاومت هذه الصحف ضغوطات الإدارة الاستعمارية كما حاربت البدع والطرق الصوفية، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين رفقة زملائه في 05 ماي 1931م وانتخب غيابيًا رئيس لها، صاحب شعار الإسلام ديننا العربية لغتنا والجزائر وطننا، توفي في 16 أفريل 1940 بمسقط رأسه عن عمر يناهز 51 سنة. أنظر: الزوبير رحال: الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية (1889–1940م)، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 11 وأيضًا: عبد القادر قوبع: الحركة الإصلاحية في منطقتي الزيبان وميزاب بين ستني 1920–1954، دار طليلة، الجزائر، 213، ص ص 163، 164 وكذلك: أحميدة ميموني: عبد الحميد بن باديس من خلال ، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 6.

[3]– أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 308.

[4]– مصطفى عاشور: الظهير البربري، فرق تستعمر (في ذكرى صدوره: 17 من ذي الحجة 1340هـ)، أرشيف إسلام أون لاين ص، ص، 2، 3.

المغرب العربي نظرًا لوجود الإسلام واللغة العربية، فمنذ إحتلال فرنسا للشمال الإفريقي وضعت نفسها في مواجهة مع هاذين الخصمين، وفق إستراتيجية إستعمارية تقوم على إحداث شروخ في النسيج الوطني يعطيها فرصة للقيام بهذه العملية التي تم وصفها بأنها عملية إغتصاب ثقافي للشعوب المستعمرة[1].

ففرنسا إسترشادًا بتجربتها في كل من الجزائر وتونس، لم تتقاعس عن خرق شرعية المعاهدات التي جمعتها بالمغرب الأقصى، وهو أمر طبيعي طالما أنها حركة استعمارية قبل أن تكون شيئًا آخر، لذا وضمن سياق المقاومة الشعبية لمختلف مكونات المجتمع المغربي واعتراف رموز الشرعية ستستمر سلطات الإستعمار الفرنسي في توسيع مجالات السياسة البربرية، وتنويع مظاهر تطبيقها استعدادًا لظهير 16 ماي 1930م الذي زامن صدوره لحظة فرح عام احتفاء بحصيلة قرن من الحضور الفرنسي بالمغرب العربي[2].

ولم يكن ظهير 16 ماي 1930م أول ظهير تصدره السلطات الاستعمارية بالمغرب الأقصى فقد سبقه ظهير 11 سبتمبر 1914 م أول من قنن تنظيم القبائل الخاضعة للسيطرة الفرنسية[3]، وتضمن هذا الظهير فصلين هما:

الفصل 1: أن القبائل البربرية الموجودة بايالتنا الشريفة تبقى شؤونها جارية على مقتضى قوانينها وعوايدها الخصوصية تحت مراقبة الحكومة.

الفصل 2: تصدر قرارات من الصدر الأعظم بعد الموافقة مع الكاتب العام لدى الدولة في تعيين القبائل المتبعة للعوايد البربرية[1].

---

[1]– مصطفى عاشور: مرجع سابق، ص ص 2–3.

[2]– محمد مالكي: الحركة الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص 202.

[3]– عبد المطلب الزيزاوي: أوهام الظهير البربري "السياق والتداعيات" إصدار فيديبرانت، ص 6.

كما يقع تعيين ما ينطبق على تلك القبائل والقوانين والضوابط الصادرة بها والسلام.

وفي عام 1922م أصدرت الإقامة العامة لفرنسا ظهيرًا ثانيًا وبالتحديد في 15 جوان 1922م، كان الغرض منه إدخال التسجيل العقاري إلى المناطق البربرية ووضع ضابط لتفويت العقارات التي يفوتها الأهليون من القبائل ذات العوايد البربرية وذلك رغمًا عن إدارة السلطان الصدر الأعظم وضدًا عن معارضتهم لهذا الإجراء[2].

وبحلول عام 1930م تكون السلطات الاستعمارية قد استكملت مرحلة أولية أساسية في مجال إرساء منطلقات السياسة البربرية بالمغرب الأقصى. وهي الفترة التي تم تحديد مضمونها الفكري والعلمي بإصدار ظهير تحت اسم "الظهير البربري" في 16 ماي 1930م، وهو مرسوم يقضي أن يكون للبربر نظامهم القضائي الخاص بهم الذي يستمد قانونه ومواده من التقاليد والأنظمة البربرية[3] وتم تبنيه وتنفيذه فعليًا[4].

كما نص الظهير على جعل إدارة المنطقة البربرية تحت سلطة الإدارة الاستعمارية، فيما تبقى المناطق العربية تحت سلطة حكومة المخزن، والسلطان المغربي كما يدعو إلى إنشاء محاكم على أساس العرف والعادة المحلية للبربر، وإحلال قانون العقوبات الفرنسي محل قانون العقوبات الشريفي المستند إلى الشريعة الإسلامية[5].

---

[1]– محمد مالكي: مرجع سابق، ص 196.

[2]– محمد مالكي: مرجع سابق، ص201.

[3]– مازن صلاح حامد مطبقاتي: مرجع سابق، ص 39.

[4]– مولاي الطيب العلوي: تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي (1896–1964) إعداد أحمد العلوي، ط1، منشورات زاوية، الرباط، 2009، ص 28.

[5]– إبراهيم بيدون: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ص 3.

كما يذكر مصالي الحاج في مذكراته أن الظهير البربري كان قويا في الواقع يتمحور حول إعادة اللغة البربرية، وبالتالي تكون مرحلة جديدة لتمسيح ثلاث أخمس سكان المغرب الاقصى، إذ كان هدفه القضاء على الإسلام لدى السكان المغاربة[1].

وقد اشتهر هذا الظهير في التاريخ باسم الظهير البربري في حين نجد أن هناك تضارب في الآراء حول اسمه، فهناك من يطلق عليه اسم الظهير العربي، وهناك من يطلق عليه اسم الظهير العنصري، لكن الأرجح هو الظهير البربري لأن موضوعه هو التفرقة العنصرية بين العرب والبربر[2] وهذا ما أكده المشرّع على أن هذا الظهير هو الظهير المنظم لسير العدالة بالقبائل ذات الأعراف الأمازيغية والتي لا تتواجد بها محاكم لتطبيق الشريعة[3].

وتضمن هذا الظهير ثمانية "08" فصول يمكن أن نوجزها فيما يلي:

ف01- أن المخالفات التي يرتكبها المغربيون في القبائل ذات العوائد البربرية بإيالتنا الشريفة والتي ينظر فيها القواد في بقية مملكتنا السعيدة يقع زجرها هناك من طرف رؤساء القبائل[4].

ف02- أنه مع مراعاة القواعد المتعلقة باختصاصات المحاكم الفرنسية بإيالتنا الشريفة فإن الدعاوي المدنية أو التجارية والدعاوي المختصة بالعقارات أو المنقولات تنظر فيها محاكم خصوصية تعرف بالمحاكم العرفية ابتدائيا أو نهائيًا فحسب الحدود (المقدار) يجري تعيينها بقرار وزاري.

---

[1]- مصالي الحاج: مصدر سابق، ص 152.

[2]- محمد بودهان: الظهير البربري حقيقة أم أسطورة؟، ط1، منشورات تاويزا، 2012، ص 30.

[3]- محمد مونيب: الظهير البربري أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاصر، منشورات مؤسسة تاولت الثقافية، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص5.

[4]- مبرك بلقاسم: الظهير البربري، النص الكامل، ص، ص، 4، 5.

ف03- أن إستئناف الأحكام الصادرة من طرف المحاكم العرفية يرفع أمام محاكم تعرف بالمحاكم العرفية الإستئنافية وذلك في جميع الأحوال التي يكون فيها الإستئناف مقبولاً.

ف04- أن المحاكم الإستئنافية المشار إليها تنظر أيضا في الأمور الجنائية ابتدائيًا ونهائيًا بقصد زجر المخالفات المشار إليها في الفقرة الثانية من الفصل الأول أعلاه وكذلك زجر جميع المخالفات التي يرتكبها أعضاء المحاكم العرفية التي يطوق باختصاصاتها الإعتيادية رئيس القبيلة[1].

ف05- تجعل لدى كل محكمة عرفية إبتدائية أو إستئنافية مندوب مفوض من طرف حكومة المراقبة بالناحية التي يرجع إليها أمره ويجعل أيضا لدى كل واحدة من المحاكم المذكورة كاتب مسجل يكون مكلف أيضا بوظيفة موثق[2].

ف06- أن المحاكم الفرنسية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القواعد الخاصة بها لها النظر في زجر الجنايات التي تقع إرتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكبي الجناية[3].

ف07- أن الدعاوي المتعلقة بالعقارات إذ كان الطالب أو المطلوب فيها من الأشخاص الراجع أمرهم للمحاكم الفرنسية فتكون من إختصاصات المحاكم الفرنسية المذكورة.

---

[1]- مبروك بلقاسم: مرجع سابق، ص4.

[2]- نفسه.

[3]- جورج سبيلمان: مصدر سابق، ص 61.

ف08- أن جميع القواعد المتعلقة بتنظيم المحاكم العرفية وتركيبها وسير أعمالها تعين بقرارات وزارية متوالية تصدر بحسب الأحوال ومهما تقضيه المصلحة[1].

حرر بالرباط في 17 ذي الحجة 1348 هـ، الموافق لـ 16 ماي 1930م بين محمد المقري ولوسيان سان، وبشكل واضح فقد عزل العنصر البربري عن نظيره البربري محددًا للأول قوانينه وأعرافه ومؤسساته القضائية العرفية منها المبينة في الفصول (01-02-03-05-07) والفرنسية المبينة في الفصول (04-06-08)[2].

وبالتالي كانت نية الظهير البربري واضحة لا غبار عليها ويكفي أن نقرأ هذه الفقرة المقتبسة من محضر جلسات اللجنة الفرنسية المكلفة بدراسة المسألة " ومن جهة أخرى فليس هناك أي ضرر في نضم وحدة النظام القضائي في المنطقة الفرنسية مادام الغرض هو تعزيز جانب العنصر البربري للقيام بما قد يطلب منه من تحقيق التوازن في الكفة، بل أن هناك بالعكس فائدة محققة من الوجهة السياسية تجنبها من وراء تكسير هذه المرآة"[3].

كما يمكن الإشارة إلى أن إصدار هذا القانون جاء ضمن سياسة فرنسية عرفت باسم "السياسة البربرية" التي ترتكز على أن البربر ذو إسلام سطحي غير متعمق في نفوسهم، فهم مازالوا محتفظين بكثير من عاداتهم القبلية، وهؤلاء يمكن تمسيحهم وتنصيرهم بعد إيجاد فجوة بينهم وبين العرب، ولهذا فمن الضروري على فرنسا أن تعطي فرصة لنمو مشاعر التمايز بين عنصري الأمة بعد إبعاد البربر عن الإسلام واللغة العربية[4] وكان هدف هذه السياسة

---

[1]- مبروك بلقاسم: مرجع سابق، ص 5.

[2]- محمد مالكي: مرجع سابق، ص 203.

[3]- مؤلف مجهول: المغرب الأقصى مراكش، حزب الاستقلال، قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، مكتبة المستندات والأنباء، مصر، ص 173.

[4]- مصطفى عاشور: مرجع سابق، ص 3.

وضع القبائل البربرية مقابل السلطان ، وذلك سبيل عزلها عن الحياة السياسية وكان السبيل إلى تنفيذ ذلك تشجيع النزعة البربرية لتضل في دورانها في دائرة مقفلة[1].

ضف إلى ذلك كانت السياسة البربرية تهدف إلى محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي وذلك بتغير الأمازيغيين واستعدائهم ضد العرب وإذكاء التفرقة العنصرية بينهم (وهو نفسه هدف الظهير البربري)[2].

أما أهداف الظهير البربري فيمكن حصرها فيمايلي:

- محو الهوية العربية الإسلامية للمغرب الاقصى، وتشجيع عملية التنصير من طرف الكنيسة المدعمة بجيوش الاحتلال[3].
- عمل الظهير البربري على استئصال حكم السلطان لقسم من شعبه بالإساءة إلى الشرع القرآني المقبول من كل البربر وكانت السلطات الفرنسية تريد الوصول إلى الإسلام، فعلى إثر هذا الظهير قامت الإدارة بإلغاء جزء من المدارس الإسلامية وسمحت بدخول 600 مبشر (فضلاً عن ال 400 الموجودين من قبل المكلفين بتنصير القبائل البربرية، وتم منح مخصصات مالية لبناء كنائس أخذت من صناديق مؤسسات الوقف (الحبوس)[4].
- كما يذكر صالح العقاد أن الظهير هو سياسة تبشيرية تهدف إلى تنصير البربر بالقوة[5].

---

[1]– روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة: نيقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1963م، ص 176.

[2]– محمد بودهان: مرجع سابق، ص 162.

[3]– زكي مبارك والخلوفي محمد الصغير: الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993، ص 9.

[4]– محفوظ قداش: مصدر سابق، ص، ص، 336، 337.

[5]– صالح العقاد: مرجع سابق، ص 358.

- ويمثل أيضا الظهير البربري الذي كان في ظاهره خطوة إدارية قضائية حرفة فكانت الغاية المتوخاة منه هو تنظيم جهاز القانون القبلي المعقد[1].
- وكذلك من أهداف الظهير البربري القضاء على مقومات المغرب العربي وإدماجه في حظيرة العائلة الفرنسية، حيث نص هذا الظهير على تبعية محاكم البربر لمكاتب الاستخبارات العسكرية الفرنسية، واعتمادها على التشريع الفرنسي مباشرة وفقا لمبدأ فرق – تسد واستحدثت الإدارة الفرنسية قانونا جديدا زعمت أن الهدف منه حماية حقوق البربر التقليدية ولغتهم الأصلية، بينما كان المقصود زرع الشقاق بين سكان المغرب من العرب والبربر[2].

وقد كانت آثار هذا الظهير عميقة لما صاحبه من دعاية ضخمة قام بها المستشرقون والإدارة الاستعمارية، فمن هذه الآثار ظهور كتاب من البربر أمثال حسين الحمق الذي نشر كتابًا بعنوان "رسائل جزائرية" يمجد فيه الشعب البربري الذي أنجب يوغرطة وماسينيسا والقديس أغسطس، ويعلن فيه أن أغسطس أقرب إليه من سيدي عقبة، ويظهر أسفه على دخول الإسلام بلاد البربر، مؤكدًا أن مستقبل فرنسا والجزائر لن يمثله سوى البربر[3].

وبالمختصر فقد انحصرت أهداف الظهير البربري المساس بالهوية ومقوماتها الرمزية وإخماد روح المقاومة الوطنية التي بدأت تشكل بعض مظاهرها السياسية وإطاراتها الجماهرية[4]، وفي المقابل أثار الظهير البربري الروع من خلال الحملة الوطنية الماهرة، حملت إلى المساجد جماعات مروعة، لم تلبث أن سمعت بهذا أن تمت فروض العبادة دعاء

---

[1]– روم لاندو: مصدر سابق، ص 176.

[2]– أحمد إسماعيل راشد: مرجع سابق، ص 217.

[3]– Charls R.Algeron: Histoire de l'Algérie contemporaine Tom II .Press Universitaire, Paris, 1979 , p337.

[4]– محمد مالكي: مرجع سابق، ص 203.

خاص يرددونه وقت الخطر المحيق ويختم هذا الدعاء بهذه الكلمات "يا أرحم الراحمين جنبنا طرق المصير الشريرة، ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البربر..."[1]

وفي هذه الأثناء عقد ممثلي البربر والعرب إجتماعًا وتقدموا بعدد من المطالب لإلغاء هذه الإجراءات وقد أبدتها الأوساط الشعبية المغربية وتمثلت هذه المطالب فيما يلي:

- إلغاء ظهير 16 ماي وسائر القوانين والقرارات التي إتخذت في معناه.
- تكوين قضاء موحد لجميع المغاربة.
- ربط جميع المواطنين الدينيين والمدنيين بسلطة الملك الشخصية.
- ليس في المغرب دين قومي إلا الإسلام واليهودية.
- منع الهيئات الأجنبية وإدارة المعارف من إستعمار وسائل التبشيير[2].

وبهذا دافع سكان المغرب الأقصى عن الدين المهدد من الخارج حيث أبدى المغاربة وقوفهم ضد قانون الظهير البربري[3] وقفة رجل واحد، معتبرينه قضاء على الإسلام فاستعمل الشبان المغاربة سلاح الصحافة وغذت جرائدهم الاضطرابات في الأفكار[4].

وكان للظهير البربري انعكاسات عميقة عكس ما كان يرجو المستعمر فقد مثل الظهير عاملاً هامًا في إيقاظ الروح الوطنية بين المغاربة وتسليط الأضواء على القضية المراكشية بشكل غير مسبوق[5]، حيث ظهر أول حزب مغربي بعد إشتعال حركة الإحتجاج في فاس[6]

---

[1]– روم لاندو: مصدر سابق، ص 181.

[2]– أحمد إسماعيل راشد: مرجع سابق، ص 217.

[3]– Guy Pervillé: les étudiants algériens de l'université Française (1880-1962), Préface de Mohamed Harbi, éditions casbah, Alger , 1997 , p 92.

[4]– شارل أنديه جوليان: إفريقيا ...، مرجع سابق، ص 171.

[5]– مصطفى عاشور: مرجع سابق، ص 7.

[6]– فاس: مدينة تقع في أقصى الشمال الشرقي من المملكة المغربية يعود تاريخها إلى القرن الثاني الهجري، الثامن ميلادي، عندما قام إدريس بن عبد الله مؤسس دولة الأدارسة عام 172هـ، 789م ببناء مدينة على الضفة اليمنى لنهري

في جامع القرويين تحديدًا، وسلا التي إنطلقت فيها الإحتجاجات من مسجد الصدر الأعظم[1].

وأيضًا من مدينتي طنجة[2] وتطوان[3]، وكان من ذكاء هذه الحركة أنها ربطت الأمر بالدين وهو ما وفر لها احتشادًا جماهيريًا كبيرًا فواجهها المستعمر بالقمع والإعتقال، لكن المظاهرات تأججت بشكل أكبر واستمرت في بعض المدن عدة أيام متواصلة[4]، برزت على إثرها كتلة العمل الوطني التي تعد أول تنظيم سياسي مغربي وأصدرت له جريدة ومجلة إحداهما في المغرب بإسم "الشعب" والأخرى في فرنسا باسم "المغرب" فكان لهما أثر عميق في إيقاض الروح الوطنية لسكان المغرب الأقصى[5].

لكن في الأخير مني الظهير البربري في المغرب الأقصى بالفشل وهذا عائد إلى الوحدة الوطنية التي مثل الإسلام دورًا تاريخيًا مركزيًا في توفير شروط إنجازها هذه الوحدة

لتكون بدلا للعاصمة القديمة، ثم وفد إليها عشرات العائلات العربية من القرويين والأندلسيين، أنظر: نبيل موسى الجبالي: جغرافيا الوطن العربي، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001م، ص 251.

[1]– محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 146.

[2]– طنجة: مدينة مغربية تقع في أقصى الشمال الغربي من البلاد على شاطىء المحيط الأطلسي في الطرف الجنوبي الغربي من مضيق جبل طارق الفاصل بين آسيا وأوروبا، فهي تقع في سهل منبسط من الأرض، وتنتهي عندها طريق سكة الحديد القادمة من فاس في الجنوب. أنظر: آمنة أبو حجر: موسوعة المدن العربية، دار أسامة، عمان، الأردن، ص 536.

[3]– تطوان: تقع مدينة تطوان المغربية قرب ساحل البحر المتوسط وهي قاعدة إقليم تطوان، تم بناؤها في عهد يوسف المريني عام 685هـ، 1286م ونزلها الأندلسيون في أيام هجرتهم من بلاد الأندلس فعمروها وأصلحوا مرافقها. أنظر: آمنة أبو حجر: نفسه، ص 525 وأيضا: محمود السيد: مرجع سابق، ص 205.

[4]– مصطفى عاشور: مرجع سابق، ص 8.

[5]– مؤلف مجهول: إتحاد...، مرجع سابق، ص 80.

التي حققت درجة من الترسيخ والعمق والتلائم، لم يعد ممكن التشكيك فيها ولا القدرة على تفكيكها[1].

كما أن إخفاق سياسات الإستعمار لم يقتصر على المغرب الأقصى بل شمل تونس (التجنيس) والجزائر (الإدماج)، وفي ذلك دليل على فشل الاستراتيجية الإستعمارية العامة في الرهان على التفرقة بين مكونات الوحدة الوطنية لشعوب المغرب العربي وإستيعاب البعض منها، وهو فشل قد لا يرجع إلى طبيعة الأسس التي حكمت سياسات فرنسا تجاه مشكلة الاستعمار وحسب، بل يرد كذلك إلى خصوصية التجربة التاريخية المغربية التي تشكل مقوم التمسك بالأرض ومقاومة التدخل الأجنبي، عناصرها القوية الفاعلة في استمرار وتطور مجتمعاتها وهو ما يفسر لماذا كانت الاستجابة لمظاهر التحدي الاستعماري فورية، شاملة ووطنية في منطلقاتها ومطالبها والأهداف التي تروم تحقيقها[2].

[1]– محمد مالكي: مرجع سابق، ص 204.

[2]– محمد مالكي: مرجع سابق، ص 204.

خاتمة

بعد دراستنا المتواضعة والمعمقة لموضوع المؤتمر الأفخارستي بتونس (1930-1934) الأبعاد والخلفيات خلصنا إلى عدة نتائج ينبغي علينا ذكر أهمها:

قام نظام الحماية الفرنسية بتونس منذ سنة 1881 على أسس تمثلت في إعادت تنظيم البلاد التونسية تنظيما شاملاً دون أن يكون على حساب الميزانية الفرنسية.

- احتلت فرنسا تونس بسبب تفوقها العسكري وسياستها التوسعية المبنية على القهر والاستغلال وإذلال الآخرين وتهدف دائما إلى كسب خدامين لصالحها فلجأت إلى الشعب التقليدي المنغلق لتحقيق أهداف استعمارية بحتة، فقد تميزت السياسة الاستعمارية في تونس بالخبث والغدر والاحتقار مستعملة كل الوسائل من أجل الأرض لصالح المستوطنين وهذا ما لم يتقبله الشعب التونسي منذ فرض الحماية الفرنسية إلى غاية تحقيق الحرية وإخراج فرنسا.

- تجذر النشاط الوطني التونسي منذ الوهلة الأولى التي فرض فيها التواجد الفرنسي نفسه على أرض الوطن الذي كان له رد فعل قوى بالرغم من أنها كانت في بداية مراحلها الأولى.

- الوعي القومي المتنامي لدى التونسيون بحقهم في الكرامة من خلال كفاحهم للتخلص من قيود الاستعمار واستعدادهم للتضحية في سبيل ذلك.

- شهدت تونس حركة وطنية حافلة بالنضال السياسي والمسلح قادها وطنيون ضحوا بالغالي والنفيس من أجل أن تعيش تونس حرة مستقلة.

- أدى الحزب الدستوري التونسي الذي تأسس في عام 1920م دورا تاريخيا في تاريخ تونس المعاصر وحركات التحرر الوطني ويعود سبب هذا النجاح إلى التفاف الشعب التونسي حوله وذلك من خلال مساهمته بنشر الصحف.

– رغم قيام سلطات الاستعمار الفرنسي بتضييق الخناق على أعضاء الحزب الدستوري الحر الجديد ونفيهم إلى خارج تونس إلا أن ذلك لم يمنعهم من مواصلة نشاطهم والمطالبة بالاستقلال.

– لقد كان هدف السلطات الفرنسية والكنيسة في انتصار المسيحية وسيطرتها على البلاد التونسية أكثر من ذلك أن التظاهرات والاستعراض الذي رافق المناسبة هدفه العمل على زعزعة عقيدة التونسيين لاستمالهم عن الإسلام والدخول بهم في المسيحية من خلال أعمال التبشير، لكن يبدو أن هذا المخطط قد فشل في التأثير على التونسيين الذين استغلت أرضهم وماليتهم وأملاكهم لخدمة هذا المؤتمر.

– يعتبر المؤتمر الأفخارستي تظاهرة دينية مسيحية قامت بها فرنسا من أجل تنصير شمال إفريقيا، وذلك من خلال طمس مقومات الشعب التونسي من هوية وإسلام ولغة.

– التبشير الديني ونشر المسيحية في تونس والدليل على ذلك إقامة هذا المحفل الديني الذي يثبت تحالف متين وتعاون وثيق، جمع بين السلطة الاستعمارية الفرنسية بالكنيسة الكاثوليكية بنية تنصير الشعب التونسي واعادته الى ديانته القديمة.

– مثلت المعارضة لإقامة تمثال الكاردينال لافيجري سنة 1925 ولانعقاد المؤتمر الافخارستي بتونس محطة هامة في تاريخ بروز الوعي الوطني وتاريخ المقاومة التونسية ضد الاستعمار الفرنسي، وضد تحدي النصارى للمسلمين في بلادهم.

– لقد كان هدف السياسة الاستعمارية الفرنسية من خلال هذا المحفل الديني اصطباغ الاستعمار بالمسيحية وتمهيد الطريق لها بإضعاف شأن الإسلام والقضاء على لغة الإسلام ولغة الدين.

– محاولة السلطات الاستعمارية الفرنسية الافتخار والاعتزاز بمجدها وذلك من خلال إحياءها ذكرى للحملة الصليبية التاسعة بقيادة الملك سان لوي التي منية بالفشل، عن طريق عقد هذا المؤتمر الكاثوليكي.

– ظهور العنصر الديني في سياسة الاحتلال الفرنسي، فهذا الأخير يعد المحرك الدائم للقوى الوطنية، إذ كانت الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر تنم على حقد ديني صليبي للجزائريين.

– إن كل ما قام به الاحتلال الفرنسي في البلاد التونسية من عقدها للمؤتمر الأفخارستي واحتفالها بخمسينية الحماية، قد لقي رفضا من قبل الشعب التونسي من إقامته للمظاهرات والإضرابات وتلاحم وإتحاد الأمة التونسية في صف واحد لمواجهة الخطر الصليبي الذي مس وأهان كرامتها.

– رغم تباين مواقف الأحزاب التونسية من المؤتمر إلا أنها شكلت صدمة للإدارة الفرنسية التي لم تحسب لها أية حساب.

– أدى انعقاد المؤتمر الأفخارستي بقرطاج عام 1930م وبروز سياسة التجنيس إلى إعادة نفس جديد للحزب الدستوري الجديد الذي أظهر مقاومته ورفضه للمؤتمر المذكور من خلال تظاهره واحتجاجه عليه.

– ميلاد الحزب الدستوري الجديد إثر مؤتمر قصر هلال عام 1934م، الذي كان بزعامة ثلة من الشباب المتحمسين والمتشبعين والمتأثرين بالثقافة الفرنسية أمثال الزعيم الحبيب بورقيبة.

– لم يؤثر الانشقاق الذي تعرض له الحزب الدستوري الحر عام 1934م، على مسار الحركة الوطنية التونسية وانما ازدادت قوة ونشاط.

– كان الاحتلال الفرنسي يهدف من وراء إقامته للاحتفالات المخلدة لذكرى احتلال الجزائر إلى بث في نفوس الجزائريين الشعور بالدونية والتخلف وعدم القدرة على تسيير شؤونهم بأنفسهم وبالتالي لا مناص من ضرورة البقاء مرتبطين بفرنسا التي يعود لها الفضل في زرع بذور الحضارة والرقي في الجزائر.

– محاولة وحرص سلطات الاحتلال الفرنسي على التصدي للتيار الوطني الذي بدأ يبرز بشكل كبير مع نهاية الحرب العالمية الأولى، وهو ما دفعها إلى تدبير هذه الاحتفالات حتى يتم قطع الطريق أمام كل الأصوات المنادية بالاستقلال، أو حتى المطالبين بإصلاحات فورية، وهي بذلك تريد أن تصل إلى نتيجة مفادها أن الجزائر أوضاعها مستقرة وحالة سكانها على ما يرام.

– هدف الاحتلال الفرنسي من خلال هذه الاحتفالات إلى تحقيق انتصار آخر على مقومات الشعب الجزائري يضاف إلى انتصاراته العسكرية المزعومة، وبالتالي كانت الشخصية الجزائرية لما تحمله من موروث ثقافي وديني هي المستهدف الأول والدليل على ذلك ما صرح به محافظ الاحتفالات السيد "غوستاف مرسيه" لما قال يوم الافتتاح: "إن احتفالنا اليوم ليس احتفالا بمرور مئة سنة على احتلالنا للجزائر، ولكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام فيها".

– أراد الاحتلال الفرنسي من خلال هذه الاحتفالات إبراز قدرة ونجاعة الأساليب الاستعمارية في إيجاد إتحاد وتعايش بين شعبين أو مجتمعين مختلفين في التاريخ والثقافة واللغة، وهذا هو البعد الرئيسي لتلك الاحتفالات، إذا كانت ترمي إلى إيجاد مفهوم ثقافي من أجل خلق نمط اجتماعي يقوم على تعاون الشعوب المستعمرة مع المستعمر، وذلك عن طريق تربية أجيال ترى أن العلاقة بينه وبين المستعمر ليست احتلالا بقدر ما هي تعاون وتعايش وصداقة.

– محاولة السلطات الاستعمارية الفرنسية إبراز تفوقها الحضاري ومكانتها الثقافية من خلال إقامتها للاحتفالات المخلدة لاحتلال الجزائر، والتي وجدت فيها فرصة تاريخية لكي تستعيد بريقها وتبيض صورتها على الصعيد الدولي نظرا للانتكاسة التي عرفتها أثناء الحرب العالمية الأولى.

– لم يسلم المغرب الأقصى هو الآخر من برنامج السياسة الإستعمارية الفرنسية الجديدة، بعد القضاء على ثورة عبد الكريم الخطابي سنة 1926م مباشرة أقرت السلطة الفرنسية سياسة جديدة لا تقل أهمية عن المقاومة العسكرية والتي تمثلت في إصدار قانون الظهير البربري 16 ماي 1930م، وذلك من أجل تشتيت المغاربة ونشر بذور التفرقة بينهم في إطار ما يسمى بسياسة فرق تسد (أو تستعمر).

الملاحق

الملحق رقم 01: نص معاهدة باردو الموقعة يوم 12 ماي 1881م.[1]

Traité conclu entre le Gouvernement de la République Française et le —— Gouvernement de Son Altesse le Bey de Tunis

——————

Le Gouvernement de la République Française et celui de Son Altesse le Bey de Tunis, voulant empêcher à jamais le renouvellement des désordres qui se sont produits récemment sur les frontières des deux Etats et sur le littoral de la Tunisie et désireux de resserrer leurs anciennes relations d'amitié et de bon voisinage, ont résolu de conclure une Convention à cette fin dans l'intérêt des deux Hautes Parties Contractantes.

En conséquence, le Président de la République Française a nommé pour son Plénipotentiaire M. le Général Bréart qui est tombé d'accord avec Son Altesse le Bey sur les stipulations

[1] – Doss, Guerre D'algerie Relations Franco-Tunisiennes, A 74,26 H19, 1956-1958.

suivantes :

Article 1er.

Les Traités de paix, d'amitié et de commerce et toutes autres conventions existant actuellement entre la République Française et Son Altesse le Bey de Tunis sont expressément confirmés et renouvelés.

Article 2e.

En vue de faciliter au Gouvernement de la République Française l'accomplissement des mesures qu'il doit prendre pour atteindre le but que se proposent les Hautes Parties Contractantes, Son Altesse le Bey de Tunis consent à ce que l'Autorité Militaire Française fasse occuper les points qu'elle jugera nécessaires pour assurer le rétablissement de l'ordre et la sécurité de la frontière et du littoral. Cette ____ occupation cessera lorsque les Autorités Militaires Française et Tunisienne ____ [1]

[1] −Doss: Op-Cit.

auront reconnu, d'un commun accord, que l'Administration locale est en état de garantir le maintien de l'ordre.

Article 3e.

Le Gouvernement de la République Française prend l'engagement de prêter un constant appui à Son Altesse le Bey de Tunis contre tout danger qui menacerait la personne ou la dynastie de Son Altesse ou qui compromettrait la tranquillité de Ses Etats.

Article 4e.

Le Gouvernement de la République Française se porte garant de l'exécution des Traités actuellement existants entre le Gouvernement de la Régence et les diverses Puissances Européennes.

Article 5e.

Le Gouvernement de la République Française sera représenté auprès de Son Altes[1]

[1] – Doss: Op-Cit.

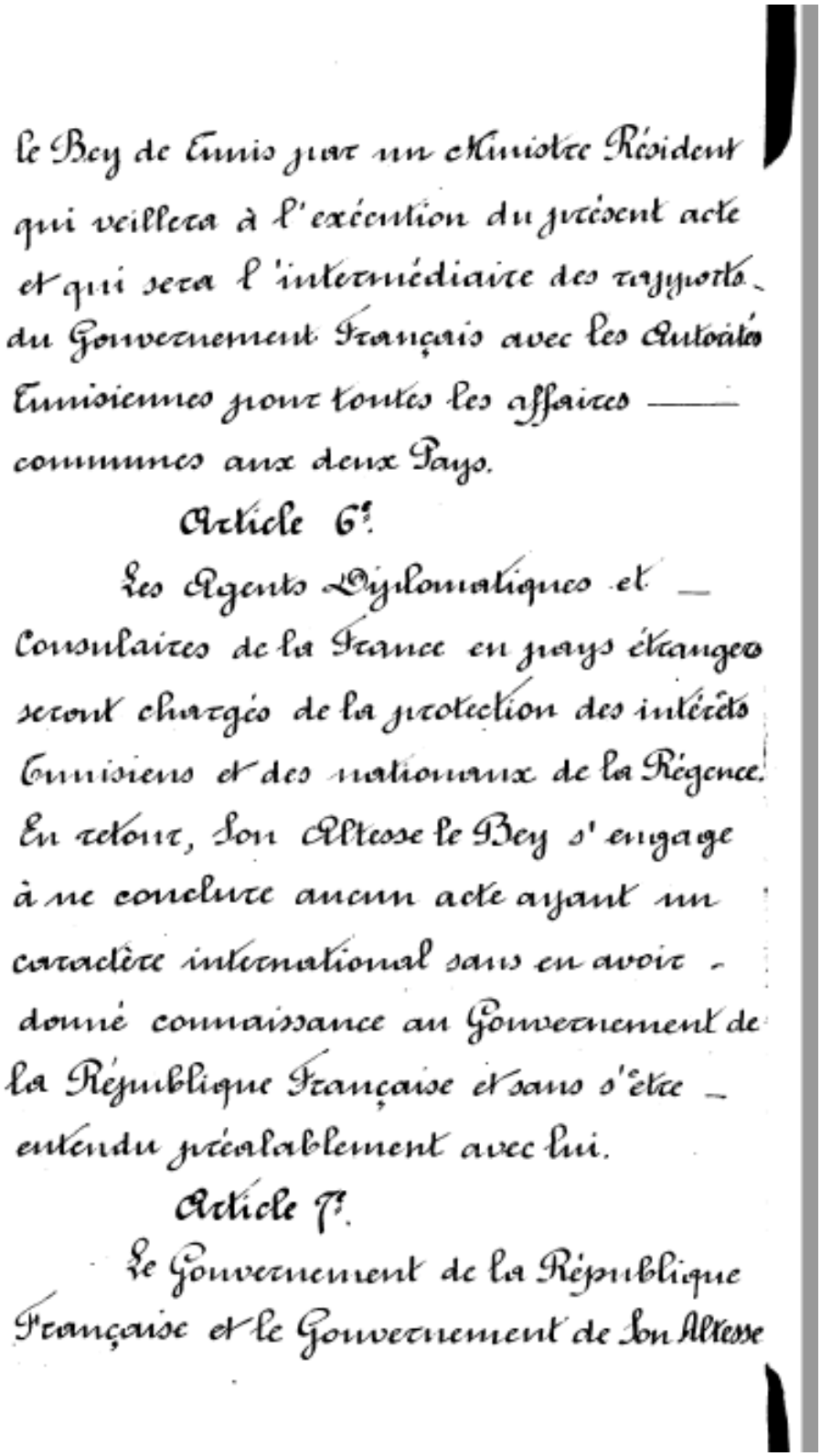

le Bey de Tunis aura un eMinistre Résident qui veillera à l'exécution du présent acte et qui sera l'intermédiaire des rapports du Gouvernement Français avec les Autorités Tunisiennes pour toutes les affaires communes aux deux Pays.

Article 6e.

Les Agents Diplomatiques et Consulaires de la France en pays étrangers seront chargés de la protection des intérêts Tunisiens et des nationaux de la Régence. En retour, Son Altesse le Bey s'engage à ne conclure aucun acte ayant un caractère international sans en avoir donné connaissance au Gouvernement de la République Française et sans s'être entendu préalablement avec lui.

Article 7e.

Le Gouvernement de la République Française et le Gouvernement de Son Altesse [1]

[1] – Doss: Op-Cit.

le Bey de Tunis se réservent de fixer, d'un commun accord, les bases d'une organisation financière de la Régence qui soit de nature à assurer le service de la Dette publique et à garantir les droits des créanciers de la Tunisie.

Article 8e.

Une contribution de guerre sera imposée aux tribus insoumises de la frontière et du littoral. Une convention ultérieure en déterminera le chiffre et le mode de recouvrement dont le Gouvernement de Son Altesse le Bey se porte responsable.

Article 9e.

Afin de protéger contre la contrebande des armes et des munitions de guerre les possessions Algériennes de la République Française, le Gouvernement de Son Altesse le Bey de Tunis s'engage à prohiber toute introduction d'armes ou de munitions [1]

[1] −Doss: Op-Cit.

de guerre jusqu'à l'île de Djerba, le port de Gabès ou les autres ports du Sud de la Tunisie.

Article 10e.

Le présent Traité sera soumis à la ratification du Gouvernement de la République Française et l'instrument de ratification sera remis à Son Altesse le Bey de Tunis dans le plus bref délai possible./.

Case Saïd le 12 Mai 1881

محمد الصادق باي

Gal Bréart

[1]

[1] – Doss: Op-Cit.

أول مرسوم وزاري يصدره الباي محمد الصادق تنازل فيه عن ممارسة صلاحياته المتعلقة بالسياسة الخارجية بتونس من خلال تسليمها للمقيم العام الفرنسي في تونس طبقا لمعاهدة باردو. [1]

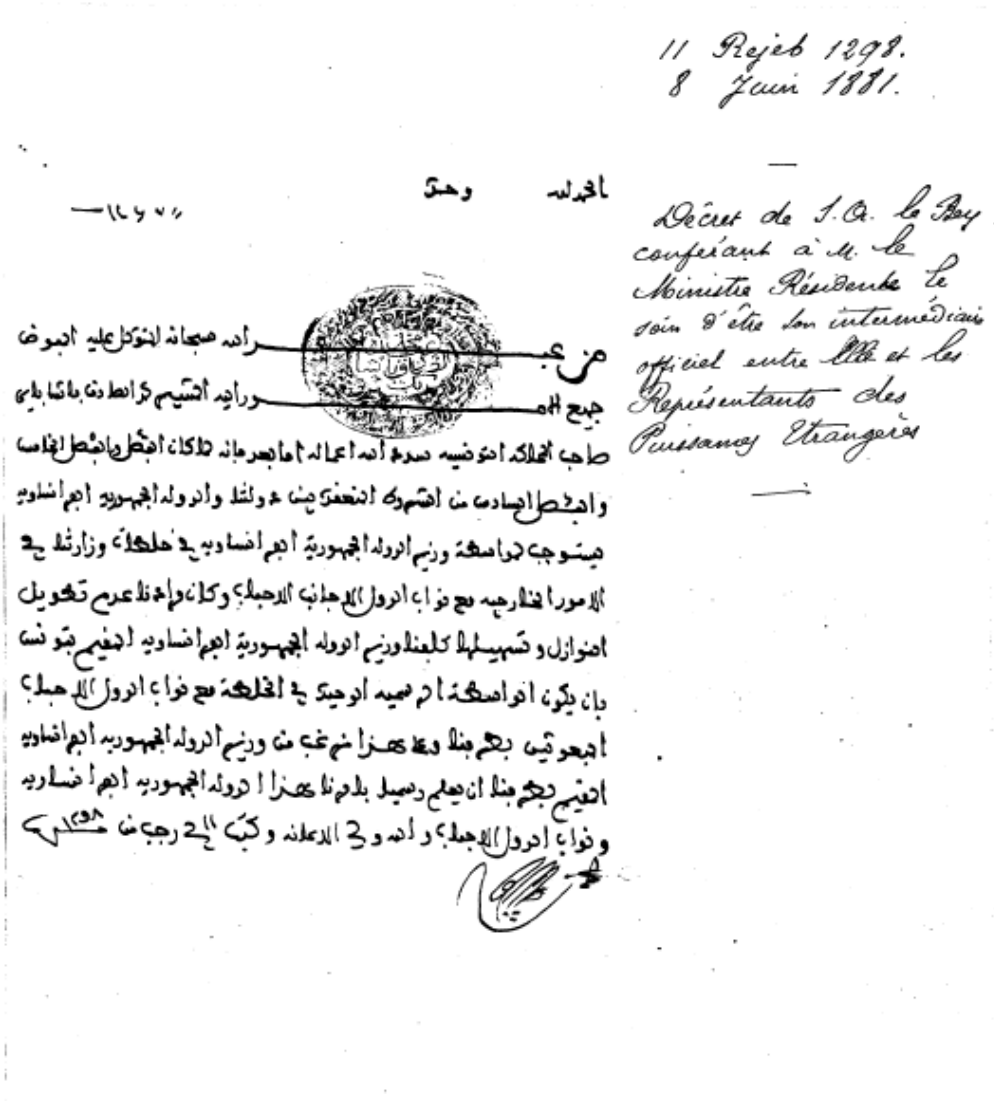

11 Rejeb 1298.
8 Juin 1881.

Décret de S.A. le Bey conférant à M. le Ministre Résident le soin d'être son intermédiaire officiel entre LL et les Représentants des Puissances Etrangères

[1] – Doss: Op-Cit.

الملحق رقم 02: خريطة توضح أهم معارك المقاومة 1881-1882.[1]

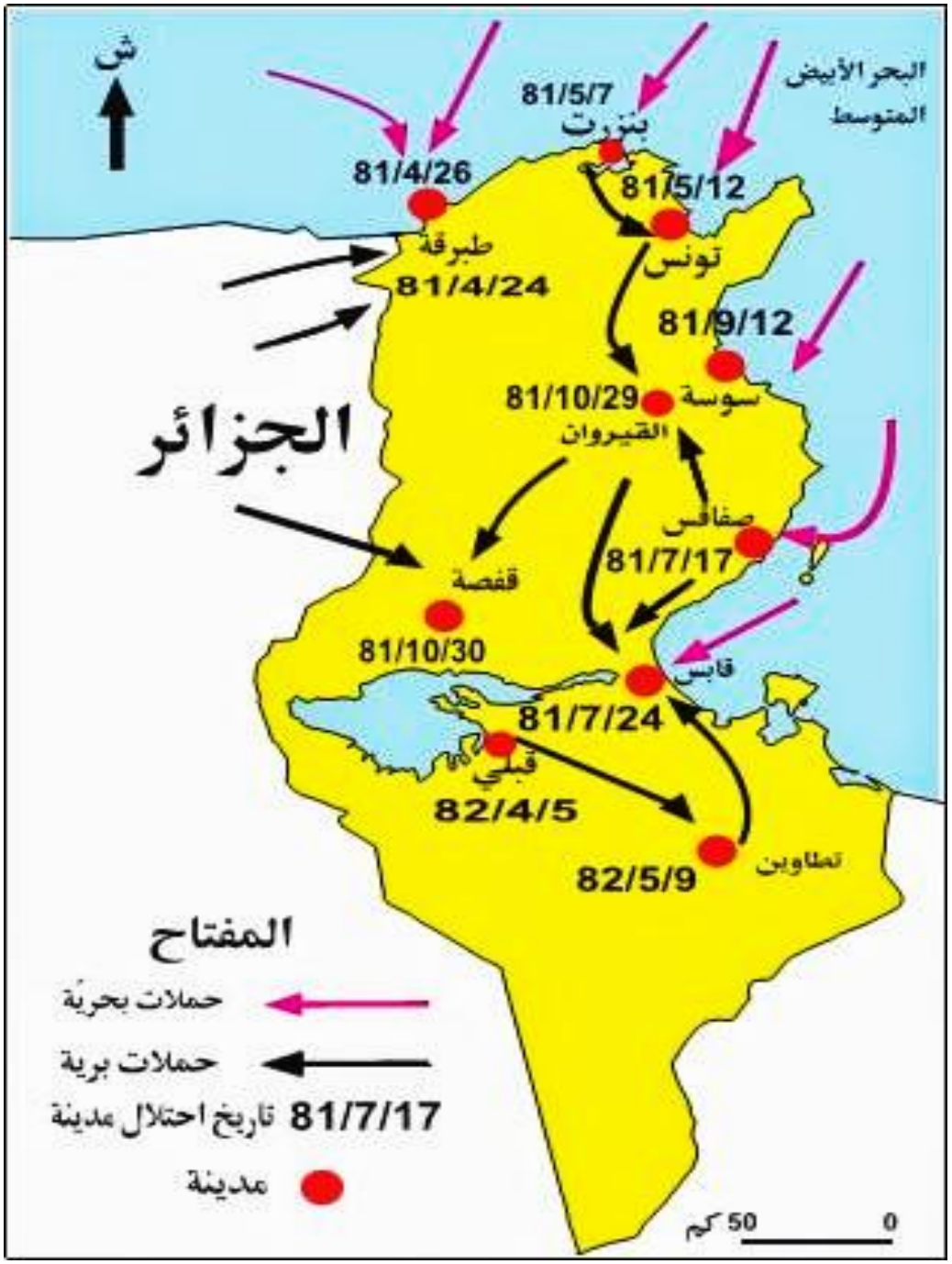

[1] – www.google.com/search?q=

الملحق رقم 03: وثيقة تمثل نص معاهدة المرسى08 جوان 1883 [1]

بسم الله
اتفاق بين فرانسا والبطر
التونسي لتمهيد الطريق الكائنة
بين هذين القطرين

لما كانت عناية حضرة الباي
المعظم متجهة الى تحسين الحوال
الداخلية في القطر التونسي وجعلها
احسن للمحافظة المرعية في الشاق
عشر من شهر ماي سنة ١٨٨٠
وكانت حكومة الجمهورية راغبة
خالص الرغبة في تحقيق مراد
حضرته توثيقا لعرى الوداد
بليمون الكائن بين القطرين
العامرين الصقع البريطان على
عهد الشاق محصون بما الشان
واعلم رئيس الجمهورية بالكلية
على مسيو بيار بول كمبون
وزير نظم بتونس الممتاز
بنيشان الجيون دونور من
صنف اوفيسيه وبنشان المهر
وبنيشان الفخار من الصنف
الاكبر الخ الخ مفوض الوزير
لموما اليه الخبرات التونسية
باعتماده في ضبه تحفظة واذ
وجدت في تمام احكام
الانتظام ارم مع حضرة الباي

Traité entre
la France et la Tunisie
pour régler les rapports
respectifs des deux
pays

Sa Sa le Bey de
Tunis prenant en
considération la
nécessité d'améliorer
la situation intérieure
de la Tunisie dans
les conditions prévues
par le traité du 12
Mai 1881 et le
Gouvernement de la
République ayant
reçu de répondre à
ce désir et de consolider
dans les relations
d'amitié heureusement
existantes entre les
deux pays tout
ce qui peut contribuer
à une démonstration pouvant
à cet effet être
convenable de
Président de la

[1] خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص ص 34-35.

1

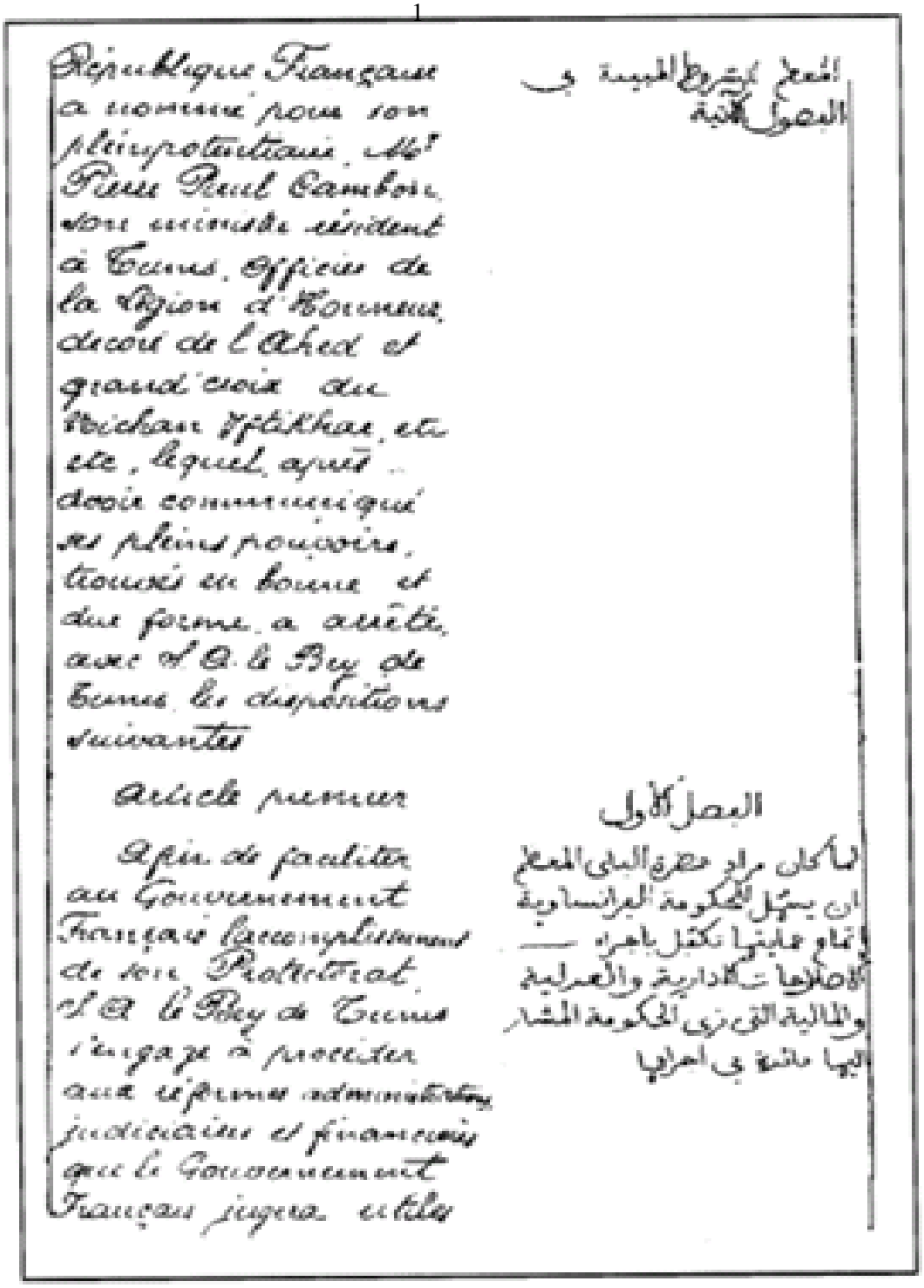

La République Française a nommé pour son Plénipotentiaire auprès de Son Altesse Sidi Lamine Bey, Son Excellence Monsieur Paul Cambon, Son Excellence Résident Général de France, Officier de la Légion d'Honneur, décoré de l'Ordre du Nichan Iftikhar, etc. etc., lequel après avoir communiqué ses pleins pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, a arrêté avec S.A. le Bey de Tunis les dispositions suivantes :

Article premier

Afin de faciliter au Gouvernement Français l'accomplissement de son Protectorat, S.A. le Bey de Tunis s'engage à procéder aux réformes administratives, judiciaires et financières que le Gouvernement Français jugera utiles

المعقد بشروط المبينة في الفصول الآتية

الفصل الأول

لما كان مراد حضرة الباي المعظم ان يسهل للحكومة الفرانساوية اتمام عملها تكفل باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي رى الحكومة المشار اليها حاجة في اجرائها

[1] خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص ص 34-35.

الملحق رقم 04: صورة عبد العزيز الثعالبي. [1]

[1] علي محجوبي: جذور...، مصدر سابق، ص 221.

الملحق رقم 05: صورة تمثل الوفد الثاني. [1]

[1] خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 88

الملحق رقم 06: صورة تمثل الوفد الثالث. [1]

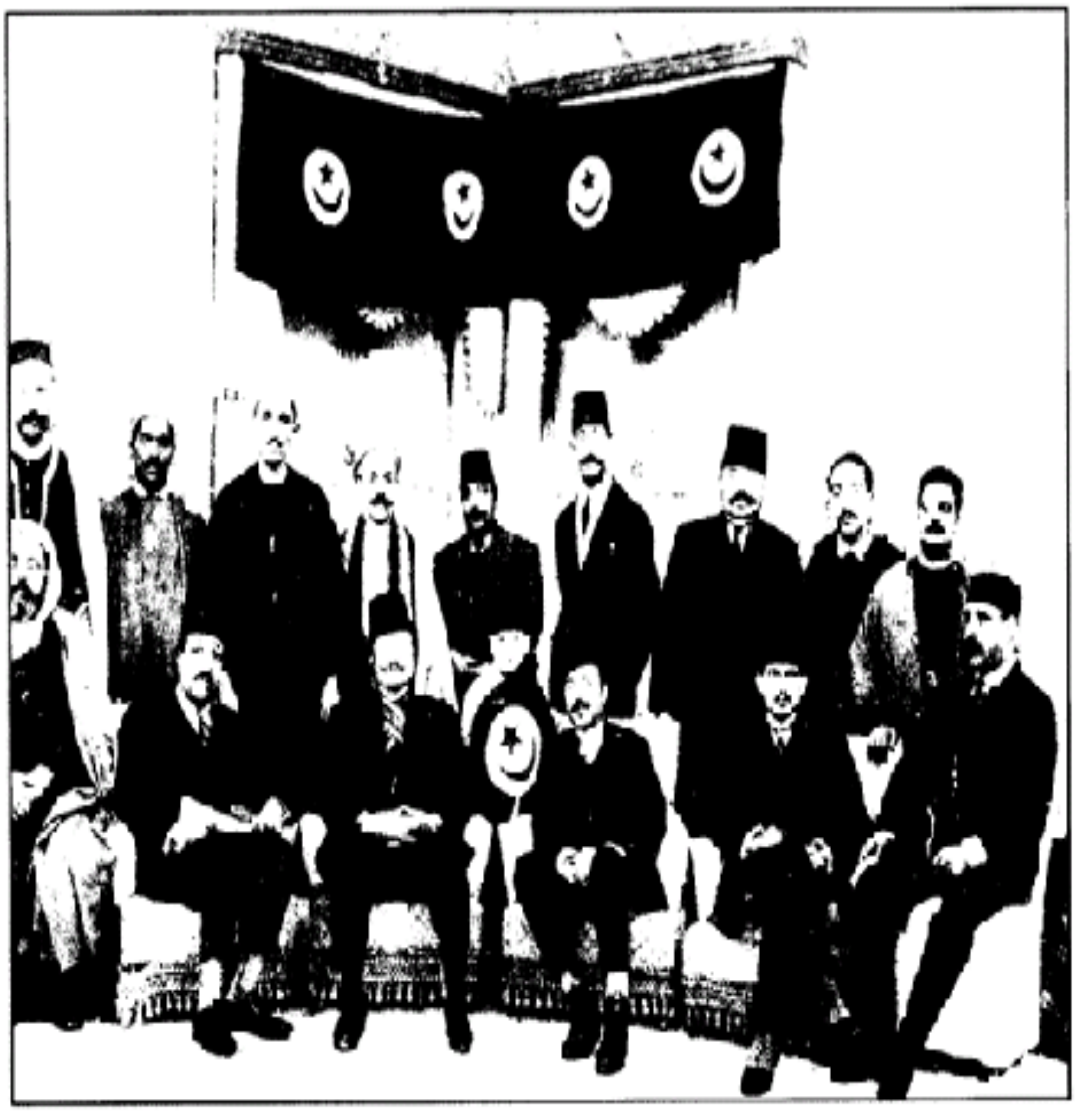

[1] خليفة شاطر وآخرون: مرجع سابق، ص 88

الملحق رقم 07: صورة جامع الزيتونة. [1]

[1] – www.google.com/search؟q=

الملحق رقم 08: تمثال الكاردينال لافيجيري (1825-1892) [1].

[1] – www.google.com/search?q=

الملحق رقم 09: صورة تمثل تظاهرة المؤتمر الافخارستي ماي 1930. [1]

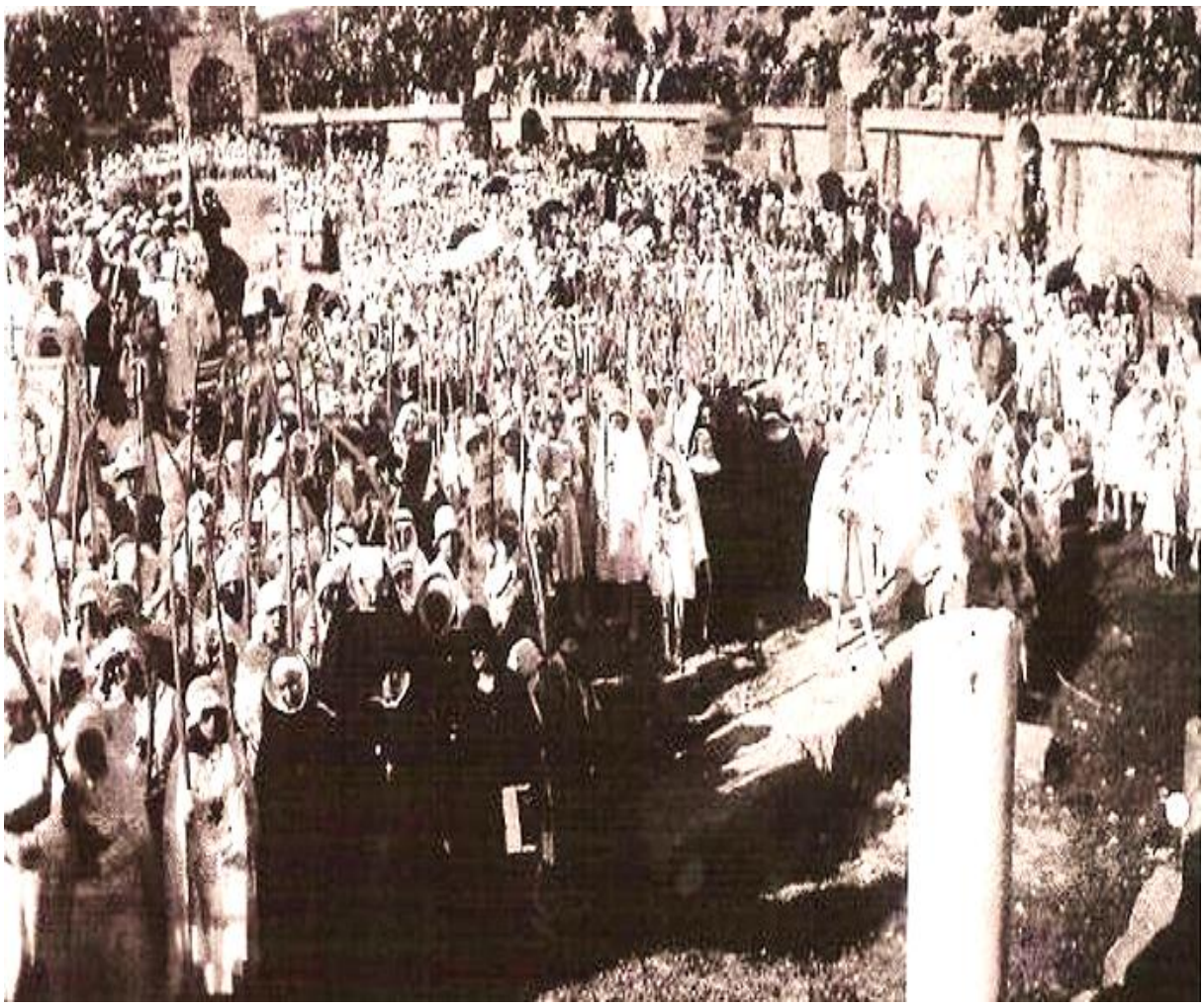

[1] – www.google.com/search?q=

الملحق رقم 10: صورة الزعيم لحبيب بورقيبة[1]

[1] – www.google.com/search؟q=

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

أ/ أرشيف ما وراء البحار:

Doss, Guerre D'algerie Relations Franco-Tunisiennes, A 74,26 H19, 1956-1958.

ب/ الكتب:

01) الطويلي أحمد: في الحضارة العربية التونسية، دار المعارف، سوسة – تونس

02) الغالي بلقاسم: من أعلام الزيتونة شيخ الجامع الأعظم، محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره، تونس.

03) توفيق المدني أحمد: حياة كفاح(1905–1925م) في تونس، ج1، ط2، الجزائر، 1988.

04) بن خدة بن يوسف: جذور أول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشابية، الجزائر، 2012.

05) سبيلمان جورج: المغرب من الحماية إلى الاستقلال (1912–1956)، ترجمة: محمد المؤيد، ط1، منشورات أمل، الرباط، 2014م.

06) بورقيبة الحبيب: حياتي، آرائي، جهادي، دار الكتب الوطنية، تونس.

07) ثامر الحبيب: هذه تونس، تحقيق: الرشيد غدريس، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988م.

08) قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919–1939)، ج1 – تر محمد ابن البار، دار الأمة، الجزائر 2011م.

09) عبد الوهاب حسن حسين: خلاصة تاريخ تونس، تعريب وتحقيق: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001.

10)السرجاني راغب: قصة تونس من البداية الى ثورة 2011 م، ط1، دار أقلام، القاهرة، مصر، 2011.

11) صافي السعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للنشر، بيروت، لبنان، 2000.

12) الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية (1830-1956) رؤية شعبية قومية، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس.

13) الثعالبي عبد العزيز: تونس الشهيدة، تر: تق: سامي الجندي، ط1، دار القدس، لبنان، 1925.

14) الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، 2003.

15)محجوبي علي: جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934م، تعريب: عبد الحميد الشابي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بتونس، 2000.

16)محجوبي علي: ما يجب ان تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن حنو وآخرون، د ط، سراس للنشر، تونس، 1986.

17)الشاذلي عمر: بورقيبة كما عرفته، تع: علي حمريت وآخرون، ط1، المرسي، تونس، 2013.

18)الخضر حسن محمد: تونس وجامع الزيتونة (الفقه، الشعر، الزيتونة، ابن خلدون تراجم) تحقيق: علي الرضا التونسي، المطبعة التعاونية، سوريا، 1971.

19)بلخوجة محمد الطاهر: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شاهد على العصر، ج2، دار الثقافة على النشر، مصر، 1999م.

20)خيـر فـارس محمـد: تنظـيم الحمايـة الفرنسـية فـي المغـرب 1912م-1939م، د ط، 1982.

21)الشـايبي محمـد لطفـي: الحركـة الوطنيـة التونسـية والمسـالة الماليـة النقابيـة (1894-1956)، ج1، مركز النشرة الجامعي، تونس 2010م.

22)الحاج مصالي: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، منتدى صور الأزبكية، الجزائر، 2007.

23)بلاسي نبيل أحمد: الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.

24)روم لاندو: تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة: نيقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1963م.

ثانيا: المراجع:

أ/ باللغة العربية:

1) أبو بكر الصديق حميدي: قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920 – 1954، دار الهدى، الجزائر، 2015.

2) أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة من إنتفاضة 1871م إلى إندلاع حرب التحرير، مج1، دار الأمة الجزائر، 2013.

3) أحمد ياغي إسماعيل: العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكة، 1997م.

4) إسماعيل راشد أحمد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا-الجزائر-تونس-المغرب-وموريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004م.

5) أغريز عبد الكريم: نضال شعب أبي تونس1881– 1956، مركز النشاط الجامعي، 2015م.

6) اندريه جوليان شارل: إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية: ترجمة: المنجي سليم وآخرون، مراجعة: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، تونس.

7) بركات أنيسة: محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات متحف المجاهد، الجزائر.

8) بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830–1871، دار حلب، الجزائر.

9) بلقاسم مبرك: الظهير البربري، النص الكامل.

10) بلقاسم محمد: وحدة المغرب العربي فكره وواقعا، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي(1919–1954)، ط1، دار البصائر الجديدة، 2013.

11) بن قينة عمر: المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج، ط1، دار أسامة للنشر، الأردن – عمان، 2000م.

12) بو عزيز يحي: الاستعمار الاوروبي الحديث في افريقيا واسيا وجزر المحيطات، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

13) بوالصفصاف عبد الكريم: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931–1945)، عالم المعرفة، الجزائر، 2008م.

14) بودهان محمد: الظهير البربري حقيقة أم أسطورة؟ ط1، منشورات تاويزا، 2012.

15) بيدون إبراهيم: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى.

16) التميمي عبد الجليل: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي(1859–1882م)، مؤسسة التميمي للبحث، صفاقس، تونس، 1995.

17) الجبالي نبيل موسى: جغرافيا الوطن العربي، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001م.

18) الجمل عطا الله شوقي: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي الى الوقت الحاضر، (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، مراكش)، د ط، المكتب العربي لتوزيع المطبوعات، القاهرة، مصر، 2008م.

19) حامد مطبقاتي مازن صلاح: المغرب العربي بين الاستعمار والاستشراق، تقديم: د. علي محمد جريشه، دار بني مزغنة، الجزائر.

20) حسن اللولب حبيب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

21) حسن اللولب حبيب: التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

22) حسين محمد: الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

23) خالد أحمد: أضواء من البيئة التونسية على الطاهر الحداد ونضال الجبل، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس.

24) الخرفي صالح: عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1995.

25) خلف التميمي عبد المالك: الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت، 1983.

26) خليفي عبد القادر: أحمد توفيق المدني، النضال السياسي والاسهام الفكري في الساحتين الجزائرية والتونسية (1899-1983م)، دار المحابر، الجزائر.

27) الداهش محمد علي: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2014.

28) درمونة يونس: تونس بين الإتجاهات، دار الكتاب العربي، مصر 1953.

29) درموني يونس: تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، تونس

30) دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

31) رحال الزوبير: الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية (1889-1940م)، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2009م.

32) زكي مبارك والخلوفي محمد الصغير: الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993.

33) الزمرلي الصادق: أعلام تونسيون، تقديم وتعريب: حمادي الساحلي، ط1، الغرب الاسلامي، بيروت، 1986.

34) زوزو عبد الحميد: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

35) زيادة نقولا: تونس في عهد الحماية، الأعمال الكاملة، الاهلية للنشر، تونس.

36) الزيزاوي عبد المطلب: أوهام الظهير البربري "السياق والتداعيات" إصدار فيديبرانت.

37) سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

38) سعدي عثمان: الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013م.

39) السيد محمود: تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب وموريتانيا)، د ط، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

40) شاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ والحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

41) شاكر محمود: التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ج2، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

42) شاكر محمود: التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر بلاد المغرب، ج14، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

43) شترة خير الدين: إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900-1939م)، دار البصائر، الجزائر، 2009.

44) شترة خير الدين: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956م، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2012.

45) الشريف محمد الهادي: ما يجب ان تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال، تعريب: محمد الشاوش ومحمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس.

46) شمس الدين نجم زين العابدين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار المسيرة، عمان، الاردن، 2011.

47) الطاهر محمد وعلي: التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904م، دراسة تاريخية تحليلية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.

48) عاشور مصطفى: الظهير البربري، فرق تستعمر (في ذكرى صدوره: 17 من ذي الحجة 1340هـ)، أرشيف إسلام أون لاين.

49) العجيلي التليلي: الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881 – 1939)، مج2، منشورات كلية الآداب بمنوبة، تونس، 1992م.

50) العروي عبد الله: مجمل تاريخ المغرب من الغزو الإيبيري الى التحرير، ج3، المركز الثقافي العربي، لبنان.

51) العقاد صالح: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر–تونس–المغرب الأقصى)، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995.

52) العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 – 1954 وزارة المجاهدين، الجزائر.

53) العلوي مولاي الطيب: تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي (1896–1964) إعداد أحمد العلوي، ط1، منشورات زاوية، الرباط، 2009.

54) عمارة تركي رابح: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1931–1956 ورؤساتها الثلاثة، موفم للنشر، الجزائر، 2009

55) عيد عاطف: قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم، (تونس–الجزائر)، د ط، 1999.

56) غانياج جان: ثورة على بن غذاهم1864، الباب الخامس، أصول الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية، تونس، 1965.

57) الفرحي بشير كاشه: مختصر وقائع وأحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)، وزارة المجاهدين الجزائر، 2007.

58) القصاب أحمد: تاريخ التونس المعاصر (1881–1956)، تعريب حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.

59) قوبع عبد القادر: الحركة الإصلاحية في منطقتي الزيبان وميزاب بين ستتي 1920–1954، دار طليلة، الجزائر.

60) كريم عبد المجيد وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقارنة (1881-1964)، تونس، 2008.

61) لوتسكي فلادمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط9، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2007.

62) مالكي محمد: الحركة الوطنية والإستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994م.

63) محمد جوهر حسن: تونس، دار المعاصرة، القاهرة، مصر، 1961.

64) المدني أحمد توفيق: مذكرات حياة كفاح 1925-1954، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

65) مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

66) مناصرية يوسف: الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934-1939)، دار المعارف للنشر، سوسة – تونس، 2002م.

67) مناصرية يوسف: دور النخبة الجزائرية في الحركة التونسية بين الحربين العالميتين، دار هومة، الجزائر، 2013م.

68) مؤلف مجهول: اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية، منتدى سور الازبكية، الامارات، 2001.

69) مؤلف مجهول: المغرب الأقصى مراكش، حزب الإستقلال، قبل الحماية، عهد الحماية، إفلاس الحماية، مكتبة المستندات والأنباء، مصر.

70) مؤلف مجهول: تاريخ الحركة الوطنية التونسية، وثائق 03 الدستور الجديد والجبهة الشعبية بفرنسا 1936-1938م، الحوار 01، دار العمل للنشر، تونس، 1979م.

71) مؤنس حسين: تاريخ المغرب وحضارته من قبل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، المجلد2، ج2، ط1، العصر الحديث، لبنان، 1992.

72) مونيب محمد: الظهير البربري أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاصر، منشورات مؤسسة تاولت الثقافية، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003.

73) مياسي إبراهيم: توسع الإستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، (1881-1912)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

74) ميموني أحميدة: عبد الحميد بن باديس من خلال، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.

75) نمير طه ياسين: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2010.

76) هشام سوداني هاشم: تاريخ العرب الحديث 1516م-1918م من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010م.

77) يحي جلال: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1983م.

ب/ باللغة الأجنبية:

01) Charls R.Algeron: Histoire de l'Algérie contemporaine Tom II .Press Universitaire, Paris, 1979.

02) Guy Pervillé: les étudiants algériens de l'université Française (1880-1962), Préface de Mohamed Harbi, éditions casbah, Alger , 1997

03) Habib Boubarès, Histoire de la tunisien les grands dates de la préhistoire à la révolution, Cérès éditions, tunisien, 2012.

04) Mahfoud kaddache: la vie politique à Alger de 1919 à 1939 enag edition Alger , 2009.

05) Mahfoud Khaddache : Histoire du nationalisme algerien, Tome 1, 1919 – 1939, EDIT 2000.

06) Silvera victor: Du régime beylical à la République Tunisienne In: politique étrangère، n: 5، 1957.

07) Sophie bessis et souhayar belhassem: bourguiba, edition elyzad, tunis, 2012.

ثالثا: المجلات والموسوعات:

أ/ المجلات باللغة العربية:

01) حنيفي هلايلي: الحوار المتوسطي، منشورات مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية، العدد 15-16 مارس 2017، الجزائر، 2009.

02) محمد حمدي سمير: مجلة البيان المسلمون والعالم التنصير في تونس الخطر الخفي، العدد 349، 2016/06/06م.

03) التريكتي غليان سمير طه: الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين (1918-1939)، مجلة الآداب الفراهيدي، العدد 13، كانون الاول، 2012.

04) مجهول المؤلف: الشهاب، م6، ج8، أول ربيع الثاني 1349هـ، سبتمبر 1930، تونس.

05) عقيب محمد السعيد: المؤتمر الأفخارستي بقرطاج ماي 1930م وتطور العمل الوطني التونسي، مجلة البحوث والدراسات، العدد 22، السنة 13، صيف 2016م.

06) محمد الشاذلي بن القاضي: المجلة الزيتونية، ج1، مج2، المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط، تونس.

07) قريسة نبيل خلدون: مجلة روافد، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، العدد 12، 2007م، جامعة منوبة، تونس، 2010.

08) جبار السويدي هيثم عبد الخضر: الادارة الفرنسية في تونس (1939-1955)، مجلة العلوم الانسانية، المركز الدراسي في بابل، العراق.

ب/ باللغة الأجنبية:

1) Charles Andrés julien: colons français et jaunes tunisiens (1882-1912), Rewe française d'histoire d'outerner, tome 54,n°: 194.197.année 1967, hommage a robert delamignette.

ج/ الموسوعات:

01) الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج1، دط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

02) هشام قاضي: الموسوعة الذهبية لأشهر المصطلحات، دار الجزيرة، الجزائر، 2010

03) آمنة أبو حجر: موسوعة المدن العربية، دار أسامة، عمان، الأردن

04) قاضي هشام: الموسوعة الذهبية لأشهر المصطلحات، دار الجزيرة، الجزائر، 2010م

رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية:

01) نايت قاسي الياس: الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002، 2003م.

02) بوصدي أسماء: المقاومة الشعبية المسلحة في تونس ونتائجها (1881-1907)، مذكرة تخرج لنيل الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي، بونعامة، 2016.

03) واعر آمال: بورقيبة ودوره في الحزب الدستوري التونسي الجديد (1934 – 1956)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، 2014 – 2015.

04) يزير أمحمد: عبد العزيز الشعابي وقضايا عصره 1976م-1944م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص، العلاقات بين المغرب والمشرق في العصر الحديثة والمعاصرة، جامعة الجزائر 2، بوزريعة، 2011، 2010م.

05) سعدية مراد: الحركة الطلابية المغاربية ودورها في الكفاح الوطني (1900-1950 الجزائر –تونس) دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة الوادي، الجزائر، 2013-2014م.

06) طرفاوي أحمد: عبد العزيز الثعالبي وبعض قضايا فكرة من خلال مؤلفاته 1875-1944م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص ضفتي البحر الابيض المتوسط، جامعة الجزائر 2، 2011م-2012.

07) ونيسي محمد: الصراع اليوسفي البورقيبي 1956،1954، جامعة الوادي، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، 2013 – 2014.

08) عقيب محمد السعيد: الحزب الدستوري التونسي القديم (1934-1956)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010/2009.

09) مناصرية يوسف: الحزب الحر الدستوري التونسي 1919-1934م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1986-1987م.

10) شايب قدادرة: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934-1954)، دراسة مقارنة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، 2007.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

www.google.com/search?q=

الملخص:

تعتبر سنة 1930م سنة مفصلية في تاريخ النضال الوطني المغاربي، ضد السياسة الاستعمارية التي طبقها الاحتلال الفرنسي بمنطقة شمال افريقيا، حيث قامت سلطات الاحتلال بتنظيم مجموعة من التظاهرات والمعارض خلال تلك السنة بكل قطر من الاقطار الثلاثة، ففي تونس تم تنظيم وعقد المؤتمر الأفخارستي من07 إلى 11 ماي 1930م بقرطاج وهو المحفل الديني الذي تنظمه وترعاه الكنيسة الكاثوليكية والغرض منه هو النيل من مقومات ومقدسات الشعب التونسي، لكن هذا المخطط فشل كونه شكل عامل مهم في بعث الروح من جديد في النشاط الوطني التونسي.

الكلمات المفتاحية:

الاحتلال الفرنسي – فرنسا – تونس – قرطاج – المؤتمر الأفخارستي – الدين – الكنيسة – المقومات الحضارية.

Résume:

L'annee 1930 est une année charnière dans l'histoire du mouvement national Maghrébin contre la politique coloniale appliqué par l'occupation française dans la Règion Nord Africaine .Cette année ou l'administrtion coloniale organisa une seriè de manifestation et d' expositions dans chacun des trois pays.

En tunisie les autorités protoctorales organiza le congrés Eucharistique s'est tenue du 07au11Mai 1930 à carthage qui est un Rite saveur celebrer par L'Eglise Catholique visant à saper les sacrements du peuple tunisien ,et ces composantes culturelles ,mais ce plane nà pas été un facteur important ,dans la résurgence de l'esprit, dans l'activité nationale tunisienne.

Mots Clés:

Politique Coloniale - France- Congre – Eucharistie – Tunisie -Carthage- Religion - Eglise - Composantes Culturelles.